وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة08 ماي1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : تمويل التنمية

تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر وفرص الإستفادة منها في الدول النامية

- عرض تجارب-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص تمويل التنمية

من إعداد الطالبين :

- بـــــــابوري حمزة
- قدري صلاح الدين

إشراف الأستاذ :

- باهي موسى

السنة الجامعية : 2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

"اقرأ بإسم ربك الذي خلق (01) خلق الإنسان من علق (02) اقرأ و ربك الأكرم (03) الذي علم بالقلم (04) علم الإنسان ما لم يعلم (05)"

صدق الله العظيم

(سورة العلق-من الاية01-05)

إلى والديّ الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل مسلم ومسلمة

إلى الجزائر الحبيبة

أهدي هذا العمل

حمزة

الإهداء

قال تعالى: < **واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا** >
الآية *24* من سورة الإسراء .

الحمد لله الذي أنار لنا السبيل لنقطف ثمار جهد هذه السنين
اهدي عملي هذا:
إلى تلك التي جعلت نفسها جسرا من العطف والحنان لتحقيق طموحاتي
إلى التي سهرت على تربيتي وتعليمي وعطائها زهرة شبابها من اجل أن ترى أبنائها في أعلى المراتب.
إلى من كانت لي شمعة تذوب لي تنير لي درب الحياة في دراستي بدعائها
"أمي الغالية أدامها الله فخرا لى مدى الحياة "

إلى الذي علمني معنى الكفاح فكان نبراسا لحياتي وقدوتي في شق طريق نحو الأفق
إلى الذي لو أهديته الدنيا ماكافاته على عطائه
"إلى أبي العزيز الغالي"
إلى من سرقته الدنيا منا دون سابق إنذار، إلى روح أخي الغالي **"محي الدين"** رحمه الله.

إلى جميع من جمعني بهم سقف واحد وقاسموني الحياة بحلوها ومرها
إخوتي وأخواتي الأعزاء وكل أفراد العائلة الكبيرة .
إلى كل أهلي سواء من جانب الأم أو الأب.
إلى كل من جمعتني معهم فترة الدراسة

إلى شركائي في هذا العمل
والى كل من حمله قلبي ولم تحمله ورقتي ،والى من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي
إلى كل هؤلاء اهدي عملي المتواضع

صلاح الدين قدري

كلمة شكر.....I
الإهداء.....II
الملخص.....IV
قائمة الجداول.....VII
قائمة الأشكال.....IX
قائمة المختصرات.....XI
فهرس المحتويات.....XII
مقدمة عامة.....أ- د
الفصل الأول: تأصيل النظري للإستثمار الأجنبي المباشر.....2-50
مقدمة الفصل
المبحث الأول:ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته..... 2
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.....2
الفرع الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر.....2
الفرع الثاني: الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر.....5
المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....7
الفرع الأول: العصر الذهبي للإستثمار الخاص (1800 – 1914).....7
الفرع الثاني: فترة تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر (1914 – 1945).....9
الفرع الثالث: مرحلة السيادة الأمريكية (1946 – 1985).....10
الفرع الرابع: مرحلة إنتعاش الإستثمار العالمي (1985 – 2006).....11
الفرع الخامس: الإستثمار الأجنبي المباشر إبتداءا من 2007 حتى الوقت الحاضر.....15
المطلب الثالث:حوافز ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر.....18
الفرع الأول:حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر.....18
الفرع الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.....19
المبحث الثاني: أنواع، أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.....22
المطلب الأول: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر.....23
الفرع الأول: تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر إستنادا إلى الدوافع والمحفزات.....23

الفرع الثاني: تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة.....25
الفرع الثالث: تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر وفق نظر الدولة المستقطبة له.....26
المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.....26
الفرع الأول: الإستثمار المشترك.....27
الفرع الثاني: الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.....28
الفرع الثالث: الإستثمار في المناطق الحرة.....28
الفرع الرابع: مشروعات أو عمليات التجميع.....29
الفرع الخامس: الإستثمار في البنية الأساسية المحولة.....29
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.....29
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.....29
الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية.....32
الفرع الثالث : نظرية دورة حيات المنتج (نظرية فيرنون 1966) 34
الفرع الرابع النظرية الانتقائية (جون دينينج) 36
الفرع الخامس:نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية).....36
الفرع السادس: نظرية التحليل التجميعي لميشيلي (muechielli).....37
الفرع السابع: نظرية الموقع المعدلة (روبوك سيموندس).....38
المبحث الثالث :أطراف الإستثمار الأجنبي المباشر، دوافعهم وأثاره.....38
المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات.....38
الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات وأشكالها.....39
الفرع الثاني : خصائص الشركات متعددة الجنسيات.....40
الفرع الثالث:علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر.....41
المطلب الثاني : دوافع أطراف عملية الإستثمار الأجنبي المباشر.....43
الفرع الأول : دوافع الشركات المتعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي).....43
الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف.....45
المطلب الثالث:أثار الإستثمار الأجنبي المباشر.....46
الفرع الأول: الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.....46
الفرع الثاني: الآثار السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة.....48

خلاصة الفصل.....50

الفصل الثاني: الإطار النظري للتكنولوجيا وقضايها في الدول النامية.....52-103

مقدمة الفصل

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا ودورها في التنمية الاقتصادية.....52

المطلب الأول:مفهوم وأنواع التكنولوجيا.....52

الفرع الأول:مفهوم التكنولوجيا.....52

الفرع الثاني:أنواع التكنولوجيا.....54

المطلب الثاني:أهمية التكنولوجيا وتطورها التاريخي.....56

الفرع الأول:أهمية التكنولوجيا.....56

الفرع الثاني:التطور التاريخي للتكنولوجيا.....61

المطلب الثالث:الجوانب الأساسية في التكنولوجيا.....63

الفرع الأول: العلم والتكنولوجيا.....63

الفرع الثاني: التكنولوجيا والإختراع.....66

الفرع الثالث:المعرفة.....66

المبحث الثاني: سيرورة العملية التكنولوجية.....69

المطلب الأول: نقل التكنولوجيا، أساليبها وآثارها.....69

الفرع الأول:مفهوم نقل التكنولوجيا..... 69

الفرع الثاني: أساليب نقل التكنولوجيا.....71

الفرع الثالث:الآثار الاقتصادية لنقل التكنولوجيا.....75

المطلب الثاني:توطين التكنولوجيا.....77

المطلب الثالث: توليد التكنولوجيا.....82

المبحث الثالث: التكنولوجيا: مشكلاتها والعوامل المؤثرة على إقتنائها في الدول النامية.....90

المطلب الأول: الفجوة التكنولوجية.....9

المطلب الثاني: العولمة والتكنولوجيا.....94

المطلب الثالث: التكنولوجيا الملائمة في الدول النامية- Appropriate technology.....97

المطلب الرابع:مشكلات نقل التكنولوجيا في الدول النامية.....100

خلاصة الفصل.....103

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وتقيمية للإستفادة من تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشرفي الدول النامية....105-161

مقدمة الفصل

المبحث الأول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.....105

المطلب الأول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا.....105

الفرع الأول: نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.....106

الفرع الثاني: نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار المشترك.....107

المطلب الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تدويل مشاريع البحث والتطوير في الدول النامية.....108

الفرع الأول: أشكال وحدات البحث والتطوير.....108

الفرع الثاني: إستثمارات البحث والتطوير في الدول النامية.....109

المطلب الثالث:الملكية الفكرية و نقل تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر.....113

الفرع الأول:مفهوم حقوق الملكية الفكرية.....113

الفرع الثاني:أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على نقل تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر.....113

المبحث الثاني: عرض بعض تجارب الدول النامية.....117

المطلب الأول: تجربة الصين.....118

الفرع الأول:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الصين.....118

الفرع الثاني: مؤشرات العلوم و التكنولوجيا في الصين.....121

المطلب الثاني:تجربة ماليزيا.....127

الفرع الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا إلى ماليزيا.....127

الفرع الثاني:مؤشرات العلوم و التكنولوجيا في ماليزيا.....130

المطلب الثالث:تجربة الهند.....134

الفرع الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الهند 134

الفرع الثاني:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الهند.....136

الفرع الثالث:مؤشرات العلم و التكنولوجيا في الهند.....138

المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و الإبتكار التكنولوجي في الجزائر.....142

المطلب الأول :المناخ الاقتصادي العام للجزائر وأثره على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.....142

الفرع الأول :تصنيف المناخ الإستثماري للجزائر حسب تقرير Doing Busness2012.....142

الفرع الثاني:تنافسية الإقتصاد الجزائري.....143

الفرع الثالث :تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر.....144
الفرع الرابع :التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.....145
المطلب الثاني:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الجزائر..... ..147
الفرع الأول :سياسة نقل التكنولوجيا في الجزائر.....147
الفرع الثاني:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل تكنولوجيا الإعلام والإتصال.....149
الفرع الثالث: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات.....150
المطلب الثالث: مؤشرات العلم و التكنولوجيا في الجزائر.....153
الفرع الأول: العامل الفكري.....154
الفرع الثاني: البحث العلمي والتطوير في الجزائر.....156
الفرع الثالث: الملكية الفكرية.....158
خلاصة الفصل.....161
خاتمة عامة.....162
قائمة المراجع.....167
قائمة الملاحق.....176

مقدمة عامة:

إن المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة يدرك مدى التطورات الإقتصادية و المالية المتسارعة و التي تركت آثارا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، و مع تزايد وتيرة هذه التطورات و اتساعها بدأت آليات و أشكال و مفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الإقتصادية، فمن تحرير التجارة الدولية إلى حرية حركة رؤوس الأموال الخاصة والإستثمارات الأجنبية، وصولا إلى ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات التي ساهمت في تحرير و تعميق ظاهرة العولمة وانتشارها .

ولقد أدت التطورات التكنولوجية التي لا حصر لها في القضاء على العديد من المشاكل المتعلقة بالنمو ،كما سمحت ايضا للمستهلكين عبر العالم بالتمتع بمجموعة من السلع والخدمات الجديدة التي لم يكن احد ليتخيلها قبل قرنين من الآن، وتعرف الإقتصاديون من خلالها على الدور الحاسم للتكنولوجيا في النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

وفي إطار كل هذه التغيرات أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر محورا أساسيا في سياسات دول العالم على اختلاف وضعها التنموي ، فحتى الدول النامية التي كانت تنظر إليه كصورة من صور التدخل والاستعمار الأجنبي فتحت له أبوابها، ليس لكونه بديلا لمختلف أدوات التمويل الدولي كالقروض فحسب، ولكن كأهم وسيلة لنقل التكنولوجيا، وهذا نظرا لأن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على معظم التراكم التكنولوجي العالمي، وهي المحرك الرئيسي لأنشطة البحث والتطوير.

ولقد سعت الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم مختلف المحفزات له ، إيمانا منها أنه سبيل الخلاص لردم الفجوة التكنولوجية بينها وبين العالم المتقدم ، وان التكنولوجيا التي ينقلها ستساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، وبناء تكنولوجيا محلية تغنيها عن استيراد التكنولوجيا الذي أثقل كاهلها .

ولكن التجارب أثبتت أن القليل من الدول النامية مثل الصين والهند وماليزيا والنمور الآسيوية الأخرى استفادت من هذه التكنولوجيا حيث نجحت في نقلها و توطينها، وتعدت ذلك إلى مرحلة توليد تكنولوجيا محلية.

أما الدول النامية الأخرى وخاصة الدول العربية ومنها الجزائر لم تستفد تكنولوجيا التي نقلها الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم تنجح لحد الساعة في جلب هذا النوع من الاستثمارات على غرار الدول الاسيوية كالهند، الصين، و ماليزيا.مما أبقاها تابعة تكنولوجية للغرب ولا تعرف من التكنولوجيا سوى الآلات والمعدات المتطورة التي تستوردها والتي يشاهده مواطنوها على شاشات التلفاز وفي صفحات الأنترنت.

الإشكالية الرئيسة:

وازاء ما تقدم ذكره تتمحور الإشكالية الرئيسة حول :

ماهي الفرص المتاحة أمام البلدان النامية للاستفادة من تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

ويقودنا هذا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ وماهي أهم خصائصه و أشكاله ؟ وماهي أهم النظريات المفسرة له ؟
- ماهي المكانة الاقتصادية التكنولوجيا ؟ وماهي أساليب نقلها ومتطلبات توطينها ؟ و ما هو دور الاستثمار الأجنبي في ذلك؟
- ما هي عوامل نجاح بعض البلدان الآسيوية كالصين ،الهند ،وماليزيا في توطين تكنولوجيا الاستثمار الاجنبي المباشر ؟

فرضيات الدراسة:

لتفسير مشكلة الدراسة ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة سالفا، يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية :

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الدولي، وأحد أهم قنوات نقل التكنولوجيا.
- هناك فرص متاحة أمام الدول النامية للإستفادة من تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر، سيما في ظل الإنفتاح الإقتصادي و التجاري العالمي، حيث أن نظرية تحويل التكنولوجيا مثلها مثل نظرية التجارة الحرة، يمكن أن تؤدي إلى تحقيق منافع وإكتساب مداخل للتكنولوجيا الجديدة.
- نقل التكنولوجيا وتوطينها يمثل تحدي حقيقي أمام الدول النامية في ظل إحتكار التكنولوجيا من طرف الشركات متعددة الجنسيات.
- توجه الهند والصين وماليزيا نحو الاقتصاد المبني على المعرفة كان أهم سبب في استفادتها من تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر وكذا في توليد تكنولوجيا محلية.

أهداف الدراسة :

هناك عدة أهداف ترمي إليها الدراسة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- تسليط الضوء على موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومكانته في الاقتصاد العالمي.
- إبراز مكانة التكنولوجيا في عصر ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، ودور رأس المال البشري في عصر اقتصاد المعرفة.
- دراسة إجمالية لقضايا نقل التكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة (المشاكل الرئيسية وكيفية مواجهتها).
- طرح وجهات نظر واقتراحات لمعالجة قضية التبعية التكنولوجية ، ومشكل ضعف القدرة الاستيعابية في الدول النامية للتكنولوجيا .

أهمية الدراسة :

- تعاني معظم الدول النامية من فجوة تقنية ،تتبلور في تخلف فنونها الإنتاجية، وتجعل منتجاتها عاجزة عن المنافسة في الأسواق العالمية،بما من مقتضاه، إنعكاس هذه الفجوة سلبيا على برامج التنمية الاقتصادية وتكريس تبعيتها للدول المتقدمة. من هنا تأتي أهمية الدراسة، في إستشراف أسباب وآثار هذه الفجوة، ودور تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر في سد هذه الفجوة، حتى تتمكن هذه الدول من النهوض من مقاعد المستهلكين لمنتجات الغير، إلى صفوف المعتمدين على الذات في إستهلاك ما ينتجون ثم التطلع إلى المنافسة العالمية .
- كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية العلوم والتكنولوجيا، ودور عملية نقل التكنولوجيا فيما لو تمت بشكل مخطط له في تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة، كما أن عملية نقل وتوطين التكنولوجيا أصبحت ضرورة لابد منها للدول النامية عامة والجزائر خاصة.
- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية العلوم والتكنولوجيا في مجالات الحياة المختلفة ودور عملية نقل التكنولوجيا فيما لو تمت بشكل مخطط له في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، كما أن عملية نقل وتوطين التكنولوجيا أصبح ضرورة لا بد منها في الدول النامية عامة والجزائر خاصة.
- كما تتجلى أهمية الدراسة أيضا من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره أهم قناة لنقل التكنولوجيا وأهم مصدر من مصادر التمويل الدولي، وكل الدول في العالم تسعى لجذبه من دون استثناء، نامية كانت أو متقدمة.

منهج الدراسة :

إستنادا إلى أهمية الموضوع والهدف المرجو من القيام بهذه الدراسة ، فان منهج الدراسة يتطلب تظافر مجموعة من المقاربات والمناهج كالتي تستخدم في البحوث والدراسات العلمية والجامعية، لذلك تم اعتماد المنهج الوصفي، التاريخي عند التطرق للجوانب النظرية، والتاريخية لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا التكنولوجيا والجوانب المتعلقة بها، في حين اعتمد المنهج التحليلي في تحليل المعطيات الاقتصادية و الوضع التكنولوجي في الجزائر، والتجارب محل الدراسة .

لقد أنجز هذا العمل بالاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية من خلال الاستعانة بالكتب، المجلات، مواقع الأنترنيت ، تقارير من مختلف الهيئات الدولية والمنظمات الدولية كتقارير الاستثمار العالمية، بالإضافة إلى أوراق العمل والدراسات العلمية.

خطة الدراسة :

استنادا إلى الهدف المرجو من القيام بهذه الدراسة التي تم تفصيلها إلى ثلاث فصول متكاملة ، تناول كل فصل مجموعة من المباحث المختلفة بما يخدم سياق البحث وجزئياته، وهي كالتالي:

الفصل الأول: مدخل نظري للإستثمار الأجنبي المباشر، شمل هذا الفصل ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول ماهية الإستثمار الأجنبي ومحدداته أما المبحث الثاني فقد خصصناه لأنواع أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى أطراف عملية الإستثمار الأجنبي المباشر، دوافعهم و آثاره.

الفصل الثاني: التكنولوجيا وقضاياها في الدول النامية ، حيث تم إبراز ماهية التكنولوجيا ودورها في التنمية الإقتصادية ومن ثم كيفية إكتساب التكنولوجيا وسيرروة عمليتها الدول النامية، وفي المبحث الأخير تم التطرق إلى عوامل اقتناء التكنولوجيا ومشاكلها في الدول النامية.

الفصل الثالث :دراسة تحليلية وتقييمية للاستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث تم في هذا الفصل تسليط الضوء على دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، ومن ثم عرض تجارب دولية من العالم النامي ومدى استفادتها من الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي والابتكار التكنولوجي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات في انجاز هذه الدراسة، أهمها قلة المراجع المتخصصة في موضوع دراستنا باللغة العربية ، فجل المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر كانت سطحية مما دعانا إلى الاستنجاد بالمراجع الأجنبية وخاصة الانجليزية وهذا ما أخذ منا وقتا كثيرا في الترجمة وتنقيح تلك المعلومات، بالإضافة إلى قلة المعطيات والبيانات المتعلقة بالجزائر.

المبحث الأول:ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وحتى إن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الإقتصادي، القانوني، السياسي وكذا البيئي أيضا، إلا أنه يعتبر ظاهرة معقدة الجوانب، بسبب الصعوبة التي واجهت الإقتصاديين والمفكرين والمدارس الإقتصادية في تحديد أبعاده الخاصة وأهدافه المختلفة.كما أن قرار الإستثمار في أي دولة لا يعود لصاحب المشروع وحده ولا إلى الدولة المضيفة وحدها، وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.

إن إعطاء تعريف دقيق إلى الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من الأمور الصعبة التي تواجه الباحثين في هذا المجال، كما أن البحث في موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر يقودنا إلى التفرقة بينه وبين الإستثمار الأجنبي غير المباشر.

الفرع الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر.

هناك تعاريف عديدة للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تختلف بين الدول والمنظمات الإقتصادية الدولية وحتى بين الإقتصاديين، ولهذا يمكن التطرق إلى مجموعة من التعاريف كما يلي:

يعرف **صندوق النقد الدولي (FMI)** الإستثمار الأجنبي المباشر على: "أنه مجموعة من العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم؛[1] ويكون الإستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي 50% أوأكثر من أسهم رأس المال أويتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أوجماعة منظمة من المستثمرين حيث تكون لهم السيطرة على السياسات والقرارات في المشروع".[2]

أما **منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE)** فتعرفه على أنه: "النشاط الذي يقوم به المستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي.[3] وتعتبر المنظمة أن

---

[1]- Ibrahim ngouhouo , **les investissements directs étrangers en Afrique Centrale : attractivité effects économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, Université du Sud Toulon-var, France, 2008, p 14.

[2]- محي محمد سعد، **الإستثمار والأزمة المالية العالمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 17.

[3]- O.C.D.E, **définitions de références détaillées des investissements internationaux**, Paris, France, 23 Mai 1983, p 19.

الإستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجماليات رأس المال أوالقدرة التصويتية".[1]

ويعرف **بنك فرنسا** الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "إمتياز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر في تسيير مؤسسة أجنبية مستثمرة على أن تكون مشاركة مساوية 10% أو أكثر".[2]

بينما يعرف **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)** الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للإستثمار) وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها في الشركات الأخرى".[3]

ويعرف **تقرير الإستثمار العالمي 2006** الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الإستثمار الذي تكون أغلبية رأس ماله (أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي، أولشخص إعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك الدولة المضيفة. ويتضمن إلتزاما طويل المدى، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الإستثمار".[4]

وقد تم تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من طرف بعض الإقتصاديين كما يلي:

يعرف **ريمون بيرتران (Raymond Bertrand)** الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " عبارة عن وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر".[5]

---

[1]– محي محمد سعد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- Jean-Louis Muchielli, **Multinationales et mondialisation**, édition du seuil , Paris, France, 1998, p 47.

[3]– حسان خضر، "**الإستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا**"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص 5.

[4]– مفتاح صالح، بن سمينة دلال، "**واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية"، – دراسة حالة الجزائر–**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43–4 4، بيروت، لبنان، 2008، ص 108.

[5]- Raymond Bretrand, **Economie Financière International**, Edition PUF, Paris, France, 1971, p 91.

بينما يعرفه الإقتصادي **كليند لبرغر** على أنه: "عبارة عن إنتقال رأس مال يرافقه إشراف مستمر من جانب المستثمر، ويثبت هذا قانونيا في بعض الأحيان وذلك تبعا للحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي في أسهم الشركات أوالفروع الخارجية".[1]

ويعرف على أنه:"الإستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الإستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار مشترك، أوسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[2]

كما يعرف على أنه : "عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد أخر، ويأخذ هذه الإستثمارات في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة".[3]

ويعرف كذلك على أنه : "تلك الإستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع ".[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه :إستثمار طويل الأجل ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الإستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الإستثمار المشترك، أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته الكاملة للمشروع الإستثماري، إضافة إلى ذلك يمكن أن يقوم المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة.

وقد تم إختيار معايير "**عتبة الملكية**" (**seuil de la propriété**) من طرف صندوق النقد الدولي، حيث تتراوح النسب فيها بين 10% حتى 100% وذلك على أساس أن هذه المساهمة هي إستثمار طويل الأجل تمكن مالكها من ممارسة التأثير الفعال في القرارات المتعلقة بتسيير الشركة، وإذا كانت النسبة أقل من 10% فإنها

---

[1]- نوري منير، فلش عبد الله، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز تنافسية الإقتصاد الجزائري حسب مقتضيات إقتصاد المعرفة**، (في) الملتقى الدولي الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي، حالة بعض الدول النامية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 22-23 أكتوبر، 2007، ص 09 .

[2]- عبد السلام أبوقحف، **نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

[3]- سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام:المدخل الإدخاري والضريبي المدخل الإسلامي المدخل الدولي**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1998، ص319.

[4]- نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 31 .

ستسجل محاسبيا كإستثمار محفظي لذلك نعتبر مستثمري المحفظة لا يمارسون أي تأثير في تسيير الشركة التي يمتلكون فيها الأسهم.[1] ويوضح الجدول التالي تصنيف بعض البلدان وفقا لعتبة الملكية.

الجدول (1-1): عتبة الملكية لبعض الدول حسب صندوق النقد الدولي.

الدول	-الولايات المتحدة	-فنلندا -فرنسا -اسبانيا	-استراليا -اليابان -المملكة المتحدة -ألمانيا	-الهند	-المكسيك	-النمسا -كندا -كوريا الجنوبية	-المملكة العربية السعودية	-الجابون	-هولندا
العتبة	%10	%20	%25	%40	%49	%50	%75	%90	%100

المصدر: بالاعتماد على: سامية دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الفرع الثاني: الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر.

لمعرفة أهم الفروقات بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يجب أولا تقديم تعريف للإستثمارات الأجنبية غير المباشرة، حيث تعرف على أنها تلك الإستثمارات التي لا يكون فيها للمستثمر الأجنبي (فردا كان أوهيئة أو شركة أو بنكا) مالكا أو متحكما في كل المشروع أوفي جزء منه/ أو مهتما بتنظيمه؛[2] وتتمثل أساسا في تلك الإستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل إكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة. سواء تم الإكتتاب عن طريق السندات أو الأسهم.

وبالاعتماد على هذا التعريف للإستثمار الأجنبي غير المباشر والتعاريف السابقة للإستثمار الأجنبي المباشر يتم ذكر أهم الفروقات في النقاط الآتية:[3]

---

[1]- سامية دحماني، **تقييم مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية العشرية: 1988-1998**، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص07.

[2]- عبد السلام أبوقحف، **نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3]- بالاعتماد على: - أحمد زغدار، **الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004، ص 159.

- عبد السلام أبوقحف، **إقتصاديات الإدارة والإستثمار**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1993، ص 175.

- ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الإستثمارات في مشروع معين إبتداء من نسبة تقدر بـ 10%، أما الإستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات على نسبة من الأوراق المالية شرط أن لا تصل نسبتها إلى 10% حتى لا يتحول إلى إستثمار مباشر؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى الحصول على الإنتاج عكس الإستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يهدف إلى تحقيق المضاربة؛
- في الإستثمار الأجنبي المباشر يكتسب المستثمر حق الرقابة والإدارة والإشراف على كل العمليات التي تتم على مستوى الإستثمارات التي يشترك فيها على حسب النسبة التي يمتلكها. أما الإستثمار الأجنبي غير المباشر فلا يمنح لصاحبه أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الإستثماري وذلك راجع من جهة إلى طبيعة ما يحوزه المستثمر الأجنبي (سندات، أسهم، قروض)، ومن جهة أخرى إلى النسبة المحددة للإستثمار الأجنبي غير المباشر والتي يجب ألا تتجاوز 10%؛
- يعتبر الإستثمار الأجنبي غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة مع الإستثمار الأجنبي المباشر والذي عادة ما يكون متوسط أو طويل الأجل؛
- يكتنف الإستثمار الأجنبي غير المباشر نسبة أكبر من المخاطرة مقارنة مع الإستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا ما تعلق منه بعمليات الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة؛
- وبالنسبة للأشكال التي يتخذها كل نوع، فأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر تتنوع بين الإستثمارات المشتركة والإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي والإستثمار في المناطق الحرة وأيضا مشروعات أو عمليات التجميع. أما أشكال الإستثمار الأجنبي غير المباشر فتختلف بإختلاف مراحل المشروع، فعلى سبيل المثال نجد في مرحلة التمويل أن الإستثمار الأجنبي غير المباشر يمكن أن يتخذ شكلين رئيسيين، هما الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة أو القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة والعامة أو الأفراد. أما في مرحلة الإنتاج فالإستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يتدفق إلى الدولة المضيفة أما في شكل عقود التراخيص أو الإمتياز عند السماح لمستثمر محلي بإستخدام براءة إختراع أو خبرة فنية أو غيرها مقابل عائد. أو إتفاقيات المشروع أو عمليات تسليم المفتاح، في حالة الإتفاق بين طرف محلي وطرف أجنبي، بحيث يقوم هذا الأخير بموجب هذا الإتفاق بإقامة المشروع الإستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل أو عقود التصنيع وعقود الإدارة بحيث يقوم الطرف الأجنبي بتصنيع سلعة أو تقديم خبرة في مجال الإدارة

للطرف المحلي، بالإضافة إلى عقود إمتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن والتي تكون في حالة إتفاق يقوم بموجبه المستثمر الأجنبي بإنتاج وتوريد قطع الغيار أو مكون للمستثمر المحلي لإنتاج السلعة.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.

من أجل إعطاء فكرة وصفية لحركة رؤوس الأموال الدولية، من دراسة المراحل الرئيسية التي مر بها تطور الإستثمارات الدولية ولغاية وقتنا الحالي سيتم تقسيم مراحل تطوره إلى خمس مراحل كالآتي:

- المرحلة الأولى: 1800 – 1913 ؛
- المرحلة الثانية: 1914 – 1945 ؛
- المرحلة الثالثة: 1946 – 1985 ؛
- المرحلة الرابعة: 1985 – 2006 ؛
- المرحلة الخامسة: من 2007 حتى الوقت الحاضر.

الفرع الأول: العصر الذهبي للإستثمار الخاص (1800 – 1914).

تمثل هذه المرحلة في الواقع مرحلة إزدهار الإستثمارات الدولية، إذ بلغت فيها الإستثمارات قمتها، ويرجع ذلك إلى عوامل قيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد؛[1] حيث إتسمت هذه المرحلة بالحرية الإقتصادية، وكذلك حرية التبادلات التجارية فيما بين الدول، إلى جانب الهيمنة البريطانية التي استطاعت أن تحدد الإطار العام للعلاقات الدولية قبل أن تلتحق بها الدول الأخرى؛[2] خاصة فرنسا وألمانيا، فبريطانيا التي عرفت قيام الثورة الصناعية تمكنت من تعظيم حصتها من التجارة الدولية والإستثمارات الأجنبية، هذه الوضعية كانت تعكس الحالة الممتازة التي تعيشها بريطانيا وتفوقها على الدول الأخرى، وبعد النصف الثاني من القرن 18م إنضمت باقي الدول الأوربية إلى بريطانيا، وكانت أول دولة فرنسا، حيث تطورت موجوداتها في الخارج من 2.5 مليار فرنك ذهب سنة 1850 لتصل إلى 14 مليار عام 1870 ثم تضاعفت ثلاث مرات في الفترة ما بين 1870 و1913. وتركز نشاطها في القروض بداعي تكوين الأحلاف كما جرى مع روسيا والإمبراطورية العثمانية، وبعد 1870 التحقت ألمانيا ببريطانيا وفرنسا من خلال سياسات تجارية توسعية، لا سيما في أمريكا اللاتينية، البرازيل وتركيا.[3]

---

[1]– دريد محمود السامرائي، **الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص71.

[2]– رضا عبد السلام، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، مكتبة رضا عبد السلام للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، 2006، ص 80.

[3]– جيل برتان، **الإستثمار الدولي**، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت– باريس، الطبعة الثانية، 1982، ص 16.

وقد توجهت الإستثمارات الدولية في هذه الفترة إلى القارة الأوربية وساعدت في نمو الثورة الصناعية، ثم توجه قسم كبير منها في نهاية القرن 19م إلى الدول المنتجة للموارد الأولية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين واستراليا ونيوزيلندا والهند، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا قدرا ضئيلا لم يتجاوز 6.8% من مجموعها. وقد إستمر هذا التوزيع الجغرافي حتى 1913، أما القطاعات الإقتصادية التي كانت مركز الإستثمار الدولي في هذه المرحلة هي قطاع النقل في السكك الحديدية الذي حضن نسبة 40.6% من مجموع الإستثمارات، ويليه الإستثمارات في القطاع المالي بنسبة 10.3%، ثم التجارة والصناعة بنسبة 5.5%، وأخيرا قطاع الخدمات بنسبة 10%. [1] والجدول التالي يوضح توزيع الإستثمارات الأجنبية لسنة 1913.

الجدول (1–2): توزيع إجمالي الإستثمارات الأجنبية لسنة 1913 .

البلدان المستثمرة	المبلغ(مليار دولار)	النسبة المئوية (%)	البلدان الرئيسية المستثمر فيها.
بريطانيا	18	42	الإمبراطورية البريطانية (47%)، الولايات المتحدة (20%)، أمريكا اللاتينية (20%)، أوربا (6%).
فرنسا	5.8	19.3	أوربا (61%)،روسيا(25%)،الإمبراطورية الفرنسية (9%).
ألمانيا	6	13.7	أوربا الوسطى (53%)، أمريكا اللاتينية (16%)، أمريكا الشمالية (15%).
الولايات المتحدة	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية.
دول مختلفة منها:	7.5	17.3	
بلجيكا	2	-	الكونغو، أوربا الغربية، روسيا.
هولندا	2	-	أوربا.
سويسرا	1	-	أوربا.
المجموع	**44**	**%100**	ـــــ

المصدر: جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

ويبين الجدول السابق الترتيب الذي كانت تحتله القوى الأوربية على الساحة الإقتصادية العالمية بمعناها الواسع رغم أن الأنشطة الإقتصادية كانت تتم معظمها من وإلى الدول الأوربية نفسها، إلا في حالات قليلة أين كانت تتخلل هذه الأنشطة المتركزة في أوربا عمليات دخول أو خروج إستثمارات نحو القارة الأمريكية.

[1]– دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

كما يلاحظ غياب شبه كلي للقارة الآسيوية والإفريقية، وهذا نظرا للأوضاع السياسية الخاصة التي كانت تعيشها هاتين القارتين، والمتمثلة في القوى الإستعمارية المحتلة لمعظم الدول في تلك الفترة، وعموما إتسم الإستثمار في هذه الفترة بما يلي:[1]

- كان في جوهرة إستثمار خاص (يقوم به الأفراد، المصارف والشركات الخاصة) ؛
- الإتجاه إلى قطاع المواد الأولية، مما أدى إلى نشوء نوع من التخصص والتقسيم الدولي للعمل (تخصصت بموجبه الدول النامية في المواد الأولية بينما تخصصت الدول المتقدمة في إنتاج المواد المصنعة)، حيث بلغت نسبة الإستثمارات في قطاعات المواد الأولية 10.3% من مجموع الإستثمارات؛
- توسع نشاطات الشركات الدولية بإقامة فروع لها في الخارج، مثل: شركة BAYER الألمانية للكيمياء في الولايات المتحدة عام 1865، وفي موسكو عام 1876، وشركة SINGER الأمريكية للخياطة في بريطانيا عام 1867.

الفرع الثاني: فترة تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر (1914 – 1945).

بحلول 1914 كان الرصيد العالمي من الإستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة المصدر الأكبر للإستثمار الأجنبي المباشر تليها الولايات المتحدة وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للإستثمار الأجنبي المباشر.[2]

حيث تسببت الحرب العالمية الأولى في فقدان الكثير من الدول المصدرة لرأس المال، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا لجزء كبير من إستثماراتها في الخارج، سواء كان ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب، أم بالتدمير أم بالمصادرة، وتميزت هذه الفترة بظهور دول أخرى في مجال الإستثمار الأجنبي حيث كانت توزيعات الإستثمارات الدولية عام 1925 كما يلي: الولايات المتحدة إحتلت المكانة الأولى، حيث بلغت نسبة إستثماراتها الخارجية 40% من مجموع الإستثمار الدولي، بينما جاءت فرنسا في المرتبة الثانية برصيد 23%، وكان نصيب بريطانيا وكندا 12% لكل منهما، أما المتبقي وقدره 13% فقد وزع بين هولندا وسويسرا وايطاليا والسويد.[3] وهكذا حتى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1945الدولة القوية والمسيطرة على الإستثمارات الدولية بإعتبارها

---

[1]– بالاعتماد على: – سامية دحماني، مرجع سبق ذكره، ص11.

- Bernard Bonin, **L'entreprise multinational et l'état,** Edition études vivantes, France, 1984, p 21.

[2]– حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص04.

[3]– دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72، 73.

المستثمر الأول لرؤوس الأموال والمصدر لها حيث وجهت إلى الإستثمار في القطاع الزراعي والتعدين وجزء إستثمر في البنية التحتية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (1–3): الإستثمارات الأجنبية الصادرة خلال سنتي 1914، 1945.

(نسبة مئوية)

الدول / السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	ألمانيا	فرنسا	باقي دول العالم
1914	6.3	50.3	17.3	22.3	3.9
1945	59.2	24.5	1.1	4.7	10.6

المصدر: بالإعتماد على: – سامية دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

يتضح من خلال هذا الجدول تراجع مركز القوى النسبية للبلدان الرأسمالية المتقدمة كبريطانيا، ألمانيا وفرنسا، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها البلد الوحيد الذي خرج من الحرب بأقل قدر من الخسائر.

الفرع الثالث: مرحلة السيادة الأمريكية (1946 – 1985).

إن أهم الآثار المترتبة على قيام الحرب العالمية الثانية تجسدت في تصفية كثير من الإستثمارات الدولية، فقد تم بيع الكثير منها ودمر بعضها وتمت مصادرة جانب مهم منهم، وقد أدت هذه الظروف إلى تحول دول كبيرة كانت مصدرة لرأس المال إلى مركز مدين في مواجهة الدول الأخرى. فقد أصبحت بريطانيا مدينة لمصر والهند ولكثير من الدول النامية الأخرى، كما إقترضت مبالغ كبيرة من الولايات المتحدة؛

وتسببت كذلك الحرب من جهة أخرى في زيادة أهمية الولايات المتحدة بإعتبارها مركزا رئيسيا لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، سواء للدول المتقدمة أو النامية، إذ بلغ حجم رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة المستثمرة في الخارج بين عام 1946 وعام 1952 حوالي 644 مليون دولار كما بلغ مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1860 ما قيمته 32.8 مليار دولار ليتضاعف بحلول سنة 1971 ليصل إلى 82.8 مليار دولار، وبهذا تكون قد إحتلت الريادة بين دول العالم من حيث مخزون الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتفاوت نسبة توزيع الإستثمار الأجنبي بين الدول، حيث حصلت الدول المتقدمة على 58% من الإجمالي و37% بالنسبة للدول النامية.[1]

[1]– دريد محمود السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

وتوجهت بعد الحرب العالمية الثانية ثلث الإستثمارات إلى القطاع الصناعي خاصة الصناعات التحويلية، والثلث الثاني إلى قطاع النفط وحوالي العشر إلى التعدين، والربع الباقي إلى قطاع الخدمات الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وفي السبعينات إتجهت معظم الإستثمارات إلى صناعة إحلال الواردات في إطار ما يعرف بتماشي التعريفات الجمركية كما هو الحال في المكسيك، البرازيل، سنغافورة وجنوب إفريقيا، أما قطاع الخدمات فقد إستحوذ على 25% من هذه التدفقات.[1]

وخلال هذه المرحلة ظهرت مجموعة من الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى الخارج والتي إتجهت نحو البلدان المجاورة.[2]

الفرع الرابع: مرحلة إنتعاش الإستثمار العالمي (1985 – 2006).

تميزت عشرية الثمانينات بإزدياد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ لا سيما منذ سنة 1985 وكانت الأسباب الجوهرية تتمثل في النمو المرتفع الذي حدث في الدخول المحلية بالبلاد الرأسمالية الصناعية، حيث نمت تلك الدخول بمتوسط 3.5% في الفترة 1985 – 1989 بالمقارنة مع متوسط نمو2.2% خلال الفترة 1980 – 1984، كما أن السياسات الليبرالية التي إنتهجتها الكثير من الدول النامية في عقد الثمانينات كشرط لإعادة جدولة ديونها الخارجية، قد كلفت كثيرا من الضمانات والإمتيازات والحوافز للإستثمارات الأجنبية. وفي هذا السياق أيضا سارعت دول شرق أوربا (التي كانت إشتراكية) بتقرير نفس الضمانات والحوافز لجذب تلك الإستثمارات، إضافة إلى أن عدد من الدول المصنعة حديثا مثل: سنغافورة، هونغ كونغ وتايوان، بدأت منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات تواجه مشكلة إستخدام فوائضها المتحققة في موازين مدفوعاتها، فدفعت بشطر هام منها للإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد أن إتجهت أجور العمال داخل هذه الدول نحو الإرتفاع وبدأت تعاني صادراتها من تصاعد نزعة الحماية في البلاد الرأسمالية الصناعية مما أوجد قيودا على حوافز الإستثمار المحلي؛[3] كما شهدت نهاية عشرية الثمانينات بروز اليابان كأكبر بلد مستثمر بالخارج، حيث تضاعف مخزونه من الإستثمار المباشر بالخارج ما بين 1980 – 1990 بـ 8.5 مرة على غرار سنوات السبعينات أين تركزت معظم إستثماراته في الدول النامية لا سيما الدول الآسيوية؛[4] كما أن قرب إعلان قيام السوق الأوربية

---

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 272.

[2]- محمد بن ناصر الجديد، **أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر**، دار المناهل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 150.

[3]- رمزي زكي، **ظاهرة التدويل في الإقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 21.

[4]- عبد السلام أبوقحف، **إقتصاديات الإستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، مصر، 1992، ص 240.

الموحدة في عام 1992 لم يؤدي إلى زيادة حركة الإستثمارات المباشرة بين دول السوق فقط، بل ودفع باليابان لتكثيف إستثماراتها داخل دول القارة الأوربية للإستفادة من مزايا السوق الواسعة لأوربا الموحدة.[1]

أما فترة التسعينات فقد ميزها تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ ليصل إلى 49% من التدفقات في هذه الفترة، وقد تركز في القطاع المالي، بنوك التامين، النقل، السياحة، الفندقة...إلخ، وكل ما يتصل بالتجارة، ومع بداية الألفية الجديدة تجاوز نصيب القطاع الخدمي 70% من الناتج المحلي في الدول المتقدمة و52% في الدول النامية، وقد بلغ نصيب هذا القطاع من الإستثمار الأجنبي المباشر حوالي 60% من إجمالي التدفقات ليبلغ 67% عام 2003 وكان ذلك على حساب القطاع الصناعي والزراعي وحسب الأونكتاد فإنه في الثلاث سنوات من 2004 – 2006 زاد الإهتمام بالإستثمار في قطاع الموارد الطبيعية والصناعات المرتبطة بها خصوصا الغاز والنفط، وهذا نتيجة لإرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.أما تدفقات الإستثمار الأجنبي في هذه المرحلة فقد زادت بنحو الضعف ثلاث مرات في الفترة بين 1982 – 1990 لتصل إلى 203 مليار دولار مقابل نحو95 مليار دولار عام 1982،ثم زادت بنحو سبعة أضعاف في الفترة 1990 – 2000 لتصل إلى نحو1411 مليار دولار سنة 2000؛[2] مما يعكس أداء إقتصادي قوي بين هيئات الإقتصاد الثلاثة التالية: إقتصاديات البلدان المتقدمة النمو، إقتصاديات البلدان النامية والإقتصاديات الإنتقالية في جنوب شرق أوربا. والجدول التالي يبين التطورات التي مر بها الإستثمار الأجنبي المباشر حتى 2006.

[1]– رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]– اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الإسكوا: تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات مع دراسة حالة الأردن والبحرين واليمن**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 5.

الجدول (1–4): الإستثمار الأجنبي الوارد والصادر لعينة من دول ومناطق العالم (2000 – 2006).

(مليار دولار)

		أسيا	أمريكا اللاتينية	الإتحاد الأوربي	الولايات المتحدة الأمريكية	إفريقيا	العالم
الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2000	143.5	68.2	617.3	281.1	8.2	1270.8
	2002	98.5	57.8	309.4	74.5	14.6	622
	2003	115.1	45.9	259.4	53.1	18.7	564.1
	2004	170.3	94.4	214.3	135.8	18.0	742.1
	2006	272.9	92.9	562.4	236.7	45.8	1306
الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر	2000	85.2	13.4	722.9	139.3	0.7	1149.9
	2002	37.2	12.1	265.6	134.9	0.3	540.7
	2003	22.5	21.3	285.2	129.4	1.2	560.1
	2004	89.9	28	368	294.9	2.0	877.3
	2006	141.1	63.3	640	221.7	7.8	1215.8

source:-CNUCED, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2001 ,Vers de nouvelles relations interentreprises**, p 4.

-CNUCED, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2008, Les sociétés transnationales et leur rôle dans les infrastructures**, p 2.

من خلال القراءة الجيدة للجدول نلاحظ تزايد كل من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة بوتيرة متزايدة، حيث قفزت الإستثمارات الواردة من 622 مليار دولار سنة 2002 إلى 1306 مليار دولار سنة 2006، ونفس الشيء بالنسبة للإستثمارات الأجنبية الصادرة حيث وصلت هي الأخرى إلى 1215.8 مليار دولار سنة 2006 بعدما كانت 540.7 مليار دولار سنة 2002.

لكن مع سيطرة كل من الإتحاد الأوربي على نسبة 50% تقريبا من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2002 ليصل إلى 43.06% سنة 2006، ثم تليه الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 12% و26.6% من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر على التوالي سنة 2002، لتبقى تقريبا نفس النسبة في سنة 2006.لكن ما هو نصيب الدول النامية من حجم كل من التدفقات الصادرة والواردة للاستثمار الأجنبي؟والجدول الموالي يوضح نصيب الدول النامية من هذه التدفقات.

الجدول (1–5):نصيب الدول النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر(2000–2006).

(نسبة مئوية)

		الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول الانتقالية
الإستثمار الأجنبي الوارد	2000	79.09	18.90	2.1
	2002	70.8	27.4	1.8
	2003	64.4	32.2	3.5
	2004	56.2	39.5	4.2
	2006	66.7	29.3	4.1
الإستثمار الأجنبي الصادر	2000	90.99	8.65	0.36
	2002	89.9	9.2	0.9
	2003	90.1	8.0	1.9
	2004	85.4	13.0	1.5
	2006	82.2	16.0	1.8

source:-CNUCED, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2001**, Op.Cit, p 4.
-CNUCED, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2008**, Op.Cit, p 2.

نلاحظ من الجدول أن نصيب الدول النامية من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تزايد بنسب معتبرة، حيث إنتقلت من 27.4% سنة 2002 إلى 39.5% سنة 2004 لتنخفض مرة أخرى إلى 29.3% سنة 2006، ونفس الشيء بالنسبة للدول الإنتقالية في حين أن الدول المتقدمة تناقص نصيبها من التدفق العالمي للإستثمارات الواردة فبعد أن سجل 70.8% سنة 2002 تراجعت هذه النسبة لتصل إلى 56.2% سنة 2004 لترتفع مجددا إلى 66.7% سنة 2006.

أما بالنسبة للإستثمارات الأجنبية الصادرة فهي في تناقص بالنسبة للدول المتقدمة حيث إنخفضت إلى 82.2% سنة 2006 بعدما كانت حوالي 90% سنة 2002، على عكس الدول النامية التي إرتفعت نسبة الإستثمارات الأجنبية الصادرة بها لتصل إلى 16% سنة 2006 بعدما كانت 9.2% سنة 2002. وأرجع تقرير الأونكتاد الصادر سنة 2007 سبب هذه الطفرة في نمو الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تزايد نشاط الإندماج والشراء عبر الحدود، حيث زادت هذه المعاملات بشكل بارز ليبلغ عددها 6974 عملية سنة 2006 بقيمة إجمالية يبلغ حجمها 880 مليار دولار.ولا شك في أن المزايا الإقتصادية والتكنولوجية تلعب دورا بارزا في إرتفاع نسبة التدفق إلى الدول المتقدمة، فإقتصاديات هذه الدول هي إقتصاديات جاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بفضل الإنفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الإقتصادية وإنخفاض المعوقات البيروقراطية والتنوع

الإقتصادي الذي يوفر فرصا إستثمارية في مختلف الأنشطة، بما في ذلك أنشطة قطاع الخدمات الذي أصبح الآن أهم جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر، كما توفر إقتصاديات الدول المتقدمة الأسس المؤسسة اللازمة للحفاظ على الملكية الفكرية، مما يوفر ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمرين الأجانب.[1]

فضلا عن أن معظم هذه الدول مرتبطة بالمعاملات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، إضافة إلى الإتفاقيات متعددة الأطراف؛[2] لمنع الإزدواج الضريبي وبالتالي تشجيع تدفق وإنتقال رؤوس الأموال فيما بينها، بالإضافة إلى توفر البيئة التحتية الحديثة التي تسهل الأنشطة الإقتصادية، كما أنها توفر الإطار القانوني الخاص بالبحث في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة (أي أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك الأجنبي). فضلا عن أن الدول المتقدمة توفر تنوعا في الفرص الإستثمارية بحيث أن معظم القطاعات الإقتصادية مفتوحة.[3]

الفرع الخامس: الإستثمار الأجنبي المباشر إبتداءا من 2007 حتى الوقت الحاضر.

سجل الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2007 أرقاما قياسية فاقت تلك المسجلة سنة 2000 لتبلغ 1833 مليار دولار وهذا إلى غاية السداسي الثاني من نفس السنة أين إنفجرت الأزمة المالية إبتداءا من الولايات المتحدة الأمريكية لتنتهي سنة 2007 بإنخفاض في التدفقات العالمية من الإستثمار الأجنبي المباشر من 1979 مليار دولار سنة 2007 إلى 1697 مليار دولار عام 2008. [4]وكان تقرير الأونكتاد لسنة 2010 أشار إلى هبوط تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة مع نهاية سنة 2009 لتبلغ 1114 مليار دولار، بينما إنخفضت التدفقات الصادرة لتصل إلى 1101 مليار دولار خلال نفس السنة، ليشهد بعد ذلك الوضع إنتعاشا متواضعا إبتداء من النصف الأول من عام 2010 حيث إرتفعت التدفقات الداخلة من الإستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم لتصل إلى 1.24 تريليون دولار في عام 2010، وفي حين أن الناتج الصناعي العالمي والتجارة العالمية قد عادا بالفعل إلى مستوياتهما القائمة قبل الأزمة، فإن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عام 2010 قد ظلت

---

[1]- الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي 2007، الشركات عبر الوطنية، الصناعات الإستخراجيةوالتنمية**، ص ص 4، 5.

[2]- حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3]- الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي 2007**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[4]-UNCTAD, **World investment Report 2009, Transnational Corporations, Agricultural Production and Development**, p 48.

أدنى بنحو15% من مستواها القائم قبل الأزمة، وأدنى بنسبة 37% تقريبا من الذروة التي كانت قد بلغتها في عام 2008.[1] وهذت ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل (1–1): التدفقات الداخلة من الإستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، المتوسط للفترة (2005– 2007)والفترة من 2008 إلى 2010.

(مليار دولار)

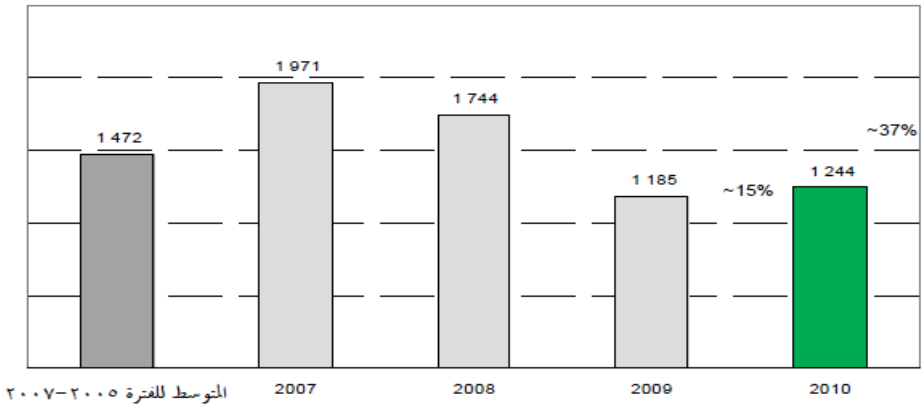

المصدر:- الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي 2011، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال**، ص 48.

ويتوقع أن تواصل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إنتعاشها لتصل إلى 1.4 – 1.6 تريليون دولار عام 2011، أي إلى مستواها القائم قبل الأزمة. ويتوقع أن تزداد هذه التدفقات إرتفاعا لتصل إلى 1.7 تريليون دولار عام 2012 وإلى 1.9 تريليون دولار عام 2013، أي إلى الذروة التي كانت قد تحققت في عام 2007.[2] كما هو موضح بالشكل الموالي.

[1]- الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص 01.

[2]- نفس المرجع، ص 2.

الشكل (1–2): التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، (2002 – 2010) والإسقاطات المتعلقة بالفترة (2011 – 2013).

(مليار دولار)

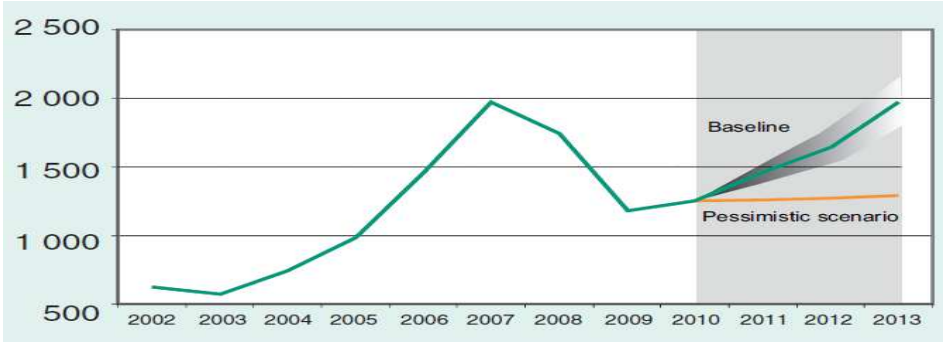

Source: - UNCTAD, **world investment report 2011, non-equity modes of international production and development**, p 16.

وقد إجتذبت الإقتصاديات النامية والإقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية نصف التدفقات العالمية الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر وإستثمرت ربع التدفقات العالمية الصادرة. وتقود هذه البلدان عملية إنتعاش الإستثمار الأجنبي المباشر وستظل وجهات مواتية يقصدها هذا الإستثمار.[1]

وغيرت الأزمة الإقتصادية ملامح الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرف ترتيب الدول المتلقية والمصدرة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2008 تغييرات جوهرية بفعل الأزمة،لتفقد المملكة المتحدة مرتبتها الأولى بين الدول الأوربية المصدرة والمتلقية للإستثمارات الأجنبية المباشرة لصالح فرنسا وألمانيا على التوالي، كما حسنت اليابان مرتبتها كبلد مصدر له، وهذا سجل ارتفاع المبالغ الموجهة إلى الإقتصاديات النامية والانتقالية معا ارتفاعا سريعا ليبلغ 48% عام 2008 في مقابل 29% للدول المتقدمة، كما إرتفعت المبالغ الوافدة إلى إفريقيا بمستوى قياسي، مع حدوث الزيادة الأسرع في غرب إفريقيا، حيث إرتفعت بنسبة 61% خلال 2008. وفي البلدان المتقدمة منشأ هذه الأزمة إنخفضت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عام 2008 والسبب يعزى إلى إنخفاض قيمة عمليات إندماج الشركات، وصمدت مجالات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة وغير المطروقة سابقا، لكنها تضررت فيما بعد بشكل كبير خصوصا في سنة 2009، وإزدادت في عام 2008 الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الإقتصاديات الضعيفة هيكليا، وممن بينها الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية، بينما

[1]– بالإعتماد على : **تقارير الإستثمار العالمي للأونكتاد لسنوات 2008 و2009.**

تراجعت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية بنسبة 14% لتبلغ 62 مليار دولار سنة 2008 مقارنة بنحو72 مليار دولار لسنة 2007.[1]

أما فيما يخص التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة فإنه وإبتداء من النصف الثاني من 2007 بدأ الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات يتراجع، وقد إستمر في مساره في عام 2010، وقد إنخفضت جميع قطاعات الخدمات الرئيسية (خدمات قطاع الأعمال، والتمويل...إلخ)،وشهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي أحد أكثر الإنخفاضات حدة،كما إنخفضت الإستثمارات في الصناعات الحساسة لدورة الأعمال التجارية مثل الصناعات المعدنية وصناعة الإلكترونيات. وظلت الإستثمارات الأجنبية في مجالات الصناعات الكيميائية (بما في ذلك المواد الصيدلانية) تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة. بينما إنتعشت في عام 2010 صناعات مثل: الأغذية، المشروبات، التبغ، المنسوجات، الملابس والسيارات. وإنخفض في عام 2010 الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الإستخراجية.[2]

المطلب الثالث:حوافز ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد حدة المنافسة لجذب الإستثمارات الأجنبية للحصول على مزايا هذا الإستثمار من نقل التقنية وتدفقات التجارة وإستحداث المزيد من فرص العمل وتعجيل عملية التنمية الإقتصادية، إضافة إلى تسريع عملية الإندماج بالأسواق العالمية.... إلخ. كما وجدت حكومات الدول المضيفة مع هذا التنافس الحاد صعوبات متزايدة لدى تقديمها حوافز أقل جاذبية من تلك الدول المنافسة، إلا أن تقديم حوافز إستثمار مغالاة فيها يؤدي إلى المزيد من الأعباء على الدول المضيفة، ويمكن عرض أنواع الحوافز المقدمة من الدول المضيفة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشرة قبل التطرق إلى محددات الإستثمار.

الفرع الأول:حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا–حوافز تمويلية: تتمثل الحوافز التمويلية في تزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر من قبل حكومات الدول المضيفة، حيث يمكن أن يكون التمويل في شكل " منح إستثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة " فعلى سبيل المثال قامت حكومات الدول النامية في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط بتقديم حوافز تمويلية تمثلت في تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها، تقديم

[1]– بالإعتماد على: **تقارير الإستثمار العالمي للأونكتاد لسنوات: 2008، 2009 و2010.**

[2]– الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص ص5، 6.

مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة؛

ثانيا–حوافز ضريبية: تتمثل الحوافز الضريبية في خفض الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي وهي بذلك تأخذ أشكال مختلفة مثل الإعفاءات الضريبية والإستثناءات من رسوم الإستيراد على المواد الخام والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية، وإعفاء أوخفض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات،كذلك الإعفاء الممنوح لصادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لفترات زمنية قد تتجاوز 10 سنوات إبتداء من مرحلة الإستغلال؛

ثالثا–حوافز غير مباشرة:تقدم العديد من حكومات الدول المضيفة تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة مثل تزويدها بالأراضي والبنية الأساسية للمشاريع بأسعار أقل من أسعارها الجارية وتصل بعض الحكومات في تقديم الامتيازات لأبعد من ذلك، حيث تمنح الشركات الأجنبية امتيازات فيما يخص مركزها في السوق في شكل معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزاً احتكارياً في السوق أو تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات؛

يمكن أيضاً أن تلجأ حكومات الدول المضيفة إلى تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها نهائياً خاصةً فيما يخص إستخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء..... إلخ، أيضاً تخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الإستثمارية الأجنبية بالإضافة إلى أن الدول المضيفة قد تلجأ إلى تقديم مزايا أخرى مثل إعفاء المشاريع الإستثمارية الأجنبية من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية [1].

الفرع الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من المحددات لإتخاذ القرار الإستثماري، وهي تختلف في أهميتها بإختلاف طبيعة المشروع الإستثماري وجنسية المستثمر، وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي:

أولا– الإستقرار السياسي: يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين وجعلهم يتوطنون في دولة ما للإستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالإستثمار في أي بلد إلا إذا توفر عامل الطمأنينة والإستقرار السياسي،

[1]- محمد زيدان، **الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية : نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، الجزائر، ص121.

حيث لوتوفرت المردودية الكبيرة المتوقعة للإستثمار الأجنبي في بلد ما لكن في ظل غياب استقرار سياسي فهولا يقوم بالإستثمار.[1]

ثانيا– حجم السوق وإحتمالات نموه: إن حجم السوق وإحتمالات النمو عامل من العوامل المهمة ومحدد جد هام لإتخاذ قرار توطن الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتأثر هذا الأخير بحجم الطلب على منتجات المشروع الإستثماري كما أنه إذا كان هذا المشروع في موقع ذو إستهلاك كبير وواسع، سيوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر وهذا راجع إلى الطلب الكلي على المنتوج ومن ثم العمل على إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، بالتالي سيؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في طل ثبات التكاليف الثابتة، كما يأمل المستثمر أثناء توطنه في دولة ما للإستثمار إلى زيادة الأرباح خلال العمر الإنتاجي للمشروع الإستثماري والتي يحددها إحتمال نمو هذه الأسواق.[2]

ثالثا– سياسات إقتصادية كلية مستقرة: من بين العناصر الرئيسية التي تشجع الإستثمار هو وجود بيئة إقتصادية كلية تتمتع بالإستقرار والثبات لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي إضافة إلى إهتمامات بتحرير الإقتصاد والإنفتاح على العالم الخارجي والتي تعد شروط أساسية لتدفق الإستثمار، ويمكن الوصول إلى هذه البيئة عن طريق تطبيق إنتهاج برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الميزانية.[3]

رابعا– الإطار التشريعي والتنظيمي: يعتبر الإطار التشريعي والتنظيمي محدد مهم ومؤثر في إتجاهات الإستثمارات الأجنبية إذ تتوفر على مجموعة من الأمور هي:

- ضرورة وجود ضمانات تكون كفيلة بحماية المستثمر من المخاطر التي قد يتعرض لها مثل: التأمين، المصادرة، نزع الملكية، وكفالة تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه بالإضافة إلى وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية؛
- إقامة قانون موحد للإستثمار خال من الغموض يتميز بالشفافية والوضوح والإستقرار مع الأخذ بعين الإعتبار التوافق بين القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم المستثمر.[4]

---

[1]– فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص ص184، 185.

[2]– أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 36.

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكر، ص ص220، 221.

خامسا– مدى توفر المواد الأولية: إن توفر المواد الأولية وسهولة الحصول عليها تعتبر من أكثر التفسيرات لحركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن قرب المواد الأولية لم يعد من بين المؤثرات القوية، فالتطور التكنولوجي يسمح بنقلها دون تكلفة كبيرة، كما يسمح بإستغلال مناطق أو مصادر إعتبرت غير قابلة للإستغلال أو ليست ذات مردودية، ويوضح كيدس أن الحافز للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإستخراج يتسم بالوضوح ولا يحتاج إلى شرح نظري، بمعنى أن الدافع البديهي لهذا النوع من القطاعات هو توفر المواد الأولية الضرورية لممارسة هذا النوع، وبالتالي فان أهمية عامل وفرة المواد الأولية يختلف حسب نوع النشاط ولا يمكن تعميمه على جميع أنشطة الإستثمار الأجنبي المباشر.[1]

سادسا– بنية أساسية مناسبة: من أجل تحفيز المستثمرين الأجانب لابد من توفر البنية التحتية المتمثلة في شبكة النقل والإتصالات الحديثة وشبكة الكهرباء عالية الجودة...إلخ، جميع هذه العناصر إذا توفرت بشكل جيد ستؤدي إلى رفع المردودية وتجنب الخسائر بالنسبة للمستثمر الأجنبي وتشجع على قدومه.[2]

سابعا – مدى الإهتمام بتنمية الموارد البشرية: إن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا من العناصر الهامة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر كما يعتبر الإستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الإستثمار في دولة معينة، إذ تعكس هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج وإستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.[3]

---

[1]– علي لطيفي، **الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص97.

[2]– أميرة حسب الله، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص222.

الشكل (1–3) : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

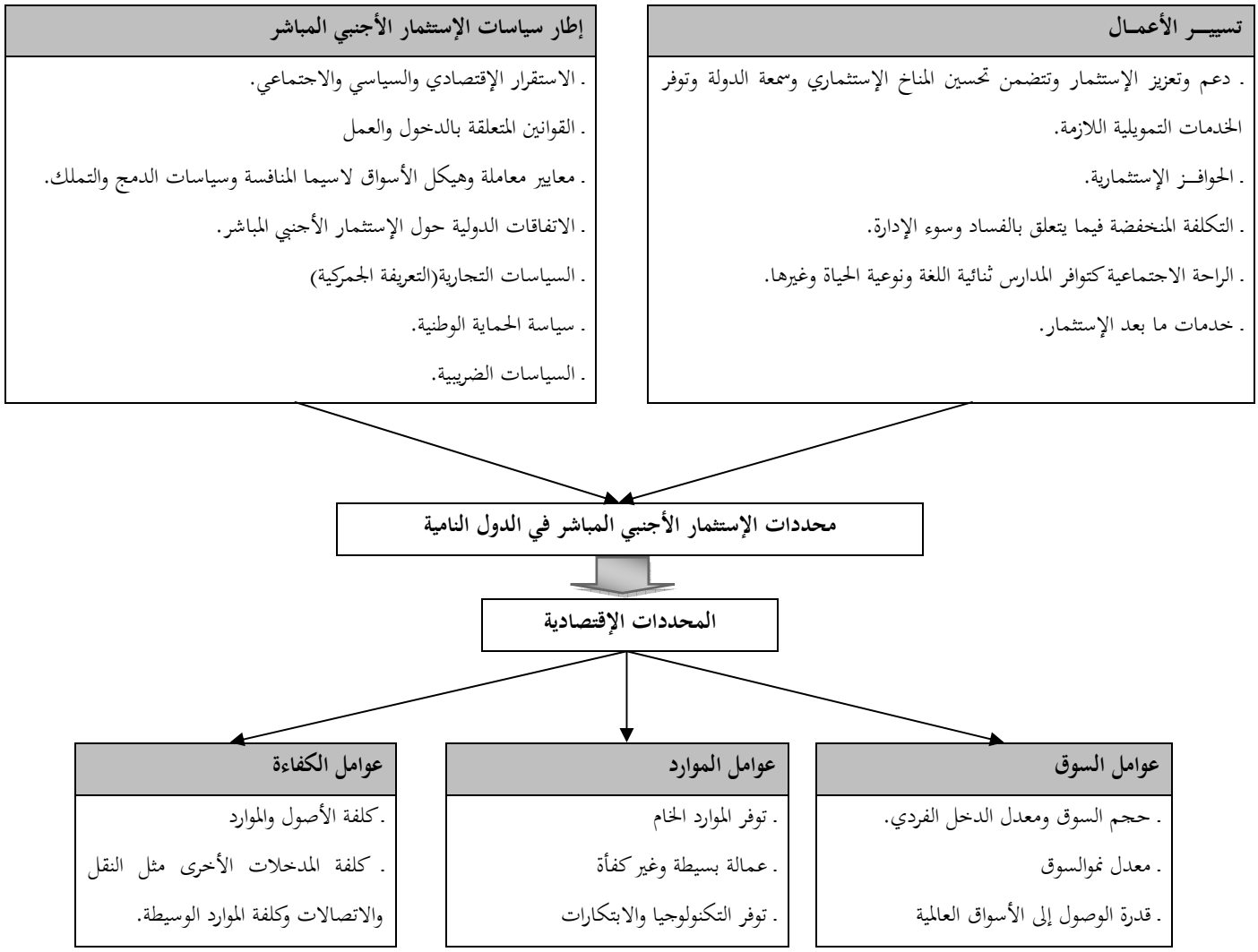

المصدر: حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص08.

المبحث الثاني: أنواع، أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

بالنظر إلى مجموعة التعاريف التي عرضناها سابقا يتضح لنا أن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على نوع أو شكل واحد متعارف عليه دوليا، بل يأخذ عدة أنواع وأشكال متباينة نابجة عن التطورات الإقتصادية الكبيرة، كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر حضي بإهتمام العديد من المدارس الإقتصادية منذ نشوئه، فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحا من وجهة نظرها في تحقيق الفعالية والتنمية الإقتصادية للدول المضيفة.

المطلب الأول: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر.

إختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر، والتي أفرزت كل منها أنواع معينة منه. حيث أن هناك من يصنفه من منظار الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وهناك من يصنفه من وجهة نظر الدول المصدرة له، كما أن هناك من يصنفه من منظار الدول المستقطبة له.

الفرع الأول: تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر إستنادا إلى الدوافع والمحفزات.

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر إستنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وقد أمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر وفق غاياته إلى:[1]

أولا– الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها العديد من الدول النامية، خاصة في مجال البترول والغاز، والعديد من الصناعات الإستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع من الإستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية؛

ثانيا – الإستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الإستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر هذا النوع بديلا عن التصدير من الدولة الأم، حيث أن اللجوء إليه يكون عادة سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار منها إرتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وفي هذه الحالة لا يؤثر هذا النوع من الإستثمار على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات كما أن له آثار إيجابية مباشرة على الإستهلاك وغير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الإستثمار أن يساهم في إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي في الدولة المضيفة عن طريق زيادة رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والإستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار؛

ثالثا – الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع إرتفاع مستويات

---

[1]- بالاعتماد على:, - alasrag hussion**, foreign direct investment development policies in the arabe countries** MPRA Paper, N0.2230, Posted 07 ,Novembre 2007, pp 11,12.

– حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الإستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الإستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الإستهلاك عن طريق إستيراد كثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع من الإستثمار أشكال عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزء من عمليتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة الأجنبية من دخول الأسواق التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لإفتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات الوطنية. وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات فيها خلال السنوات الماضية. وهناك شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب إرتفاع الأجور في البلد الأم أو إرتفاع صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدول المضيفة للإستثمار، وبالتالي فإنها ترتكز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركات المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسيات بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة متعددة الجنسيات بتصنيع السلعة بكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وقد يؤدي هذا النشاط إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة، ومن أهم ما يميزه هذا النوع من الإستثمار أن صادرات هذه السلع إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية بإعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية، وأهم ما يميز هذا النوع من الإستثمار أنه يحدث فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية؛

رابعا–الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شركة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، ويتم هذا النوع في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالإستثمار في مجال البحث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الإستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والإستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات الدولة الأم.

الفرع الثاني: تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة.

من منظار الدولة المصدرة يمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الإستثمار الأفقي، العمودي والمختلط .

أولا – الإستثمار الأفقي: تكون فروع الشركات في هذا النوع من الإستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل، ويهدف هذا النوع إلى التوسع الإستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلعة مشابهة للسلع المنتجة في الدول الأم، وعادة ما يحدث هذا النوع من الإستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو. وتتحد شروط قيام هذا النوع من الإستثمارات بتوفر أربع عوامل رئيسية هي: [1]

– القدرة على تحقيق أو الوصول إلى إقتصاديات الحجم؛

– الإستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة؛

– أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الإستثمار كبير الحجم؛

– أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة، تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة.

كما يعتبر هذا النوع من الإستثمارات تعويضا عن التجارة الخارجية لوجود العوائق الجمركية، وهذا النمط يمكن ملاحظته بوضوح في حالة صناعة السيارات اليابانية التي قامت بإنشاء فروع إنتاجية لها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسة الحماية المتخذة من جانب الولايات المتحدة على استيراد السيارات اليابانية وكأسلوب لتجنب الحواجز الجمركية.

ثانيا – الإستثمار العمودي: يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال المواد الأولية (الإستثمار العمودي الخلفي) أو الإقتراض أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الإستثمار العمودي الأمامي).[2] وفي هذا النوع من الإستثمارات يتخصص كل فرع عن فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة مكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق، إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية للإستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة دولة الأم دون الأسواق المحلية.

---

[1] -Markusen. J.r, **forgien direct investment as a catalyst industrial développement** , European economic review, Journal. Volume 43, Issue 2, London, 15 february 1999, P 335.

[2] – حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

ثالثا – الإستثمار المختلط: يشمل الإستثمار الأجنبي المباشر المختلط كل من الإستثمار الأفقي والعمودي.[1] حيث يقوم بهذا الإستثمار فروع من الشركات المستقلة عن الشركة الأم هدفها إستغلال المواد الأولية بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلعة مشابهة للسلعة المنتجة في الدولة الأم أو الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع.

الفرع الثالث: تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر وفق نظر الدولة المستقطبة له.

يصنف الإستثمار الأجنبي المباشر إستنادا للدولة المتلقية له إلى ما يلي:

أولا – الإستثمار الهادف إلى إحلال الواردات: يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الإستثمار "تكون عادة دولة نامية"، تعويض إحتياجاتها من السلع والخدمات التي تستوردها من الخارج، بسلع محلية الصنع، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على إستقطاب الإستثمارات والشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع؛

ثانيا – الإستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات: يكون هدف الدولة المضيفة من وراء إستقطاب مثل هذا النوع من الإستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير وبالتالي لرفع من قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية مما ينعكس بالإيجاب على حالة الإقتصاد المحلي لها، فهي تساهم في توفير النقد الأجنبي، وتساهم في خلق مناصب شغل وتحارب البطالة خصوصا إذا وجهت إلى الصناعات كثيفة العمل نظرا لتوفر البلدان النامية على طاقة بشرية هائلة؛

ثالثا– الإستثمارات الأجنبية بمبادرة حكومية: وعادة ما تتخذ هذه الإستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمنح والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث.[2]

المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

من بين الخصائص التي يتميز بها الإستثمار الأجنبي المباشر هي الأشكال المختلفة التي يتخدها والتي تجسدت ميدانيا على الساحة الإقتصادية العالمية بشكل متفاوت.

---

[1]– نفس المرجع، ص 6 .

[2] - بالاعتماد على: – شهرزاد زغيب، **الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية في البلدان المغاربية**، مجلة التواصل، عدد 24، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2009، ص 75.

– حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الفرع الأول: الإستثمار المشترك.

يعرف الإستثمار المشترك على أنه إشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة وتنمية السوق أو أي نشاط أو خدمة سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا ويتميز عن تراخيص الإنتاج كونه يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.[1]

ويعرف كذلك على أنه كل إستثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات إقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.[2]

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه إستثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين ويمكن أن تأخذ المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة ويمكن أن تمتد إلى براءة الإختراع .[3]

ومنه يمكن القول أن هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة يتضمن الجوانب التالية:[4]

- الإتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين إحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرص للإحتكاك؛

- إن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛

- إن المشاركة في مشروع الإستثمار لا تقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني، بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا،كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات، أو المعرفة التسويقية؛

- أن يكون لكل طرف من أطراف المشروع الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين الإستثمار المشترك وعقود الإدارة وإتفاقيات التصنيع، أو مشروعات تسليم المفتاح؛

إن هذا النوع من الإستثمار يعتبر أكثر قبولا لدى الدول النامية، ويرجع ذلك لأسباب سياسية وإجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الإقتصاد الوطني، ويساهم الإستثمار المشترك في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل وتحسين ميزان المدفوعات.

---

[1]- عبد السلام أبوقحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989 ص 34.

[2]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الإقتصادية(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 184.

[3]- عمر حامد، **إدارة الأعمال الدولية**، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص 60.

[4] - رفيق نزاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر والنموالإقتصادي(دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم إقتصادية، فرع إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص 44.

الفرع الثاني: الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

يعني هذا النوع من الإستثمار إحتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الإستثماري، وإحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، بحيث تقوم بإستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية.[1]

وتزداد الأهمية النسبية لهذه الإستثمارات في جملة الإستثمارات الأجنبية بشكل واضح مند عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر منه في الماضي وتنظر إليه نظرة الشك والريبة، التي ترجع في الأصل لأسباب تاريخية، حيث كانت ترى أن هذا النوع من الإستثمارات تتسبب في ربط إقتصادياتها بإقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تبعيتها لها، وكان كذلك سببا في تخلفها؛[2] إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى إنتشار هذا النوع من الإستثمارات في الدول النامية وإستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.[3]

وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالإستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية إمتلاك مشاريع إستثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقاناتها وخطوطها الإنتاجية، وإستخدام العمالة الموجودة فيها، إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك، أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف إستنادا إلى دراسات الجدوى الإقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الإستثمار.[4]

الفرع الثالث: الإستثمار في المناطق الحرة*.

تهدف الإستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والإندماج في الإقتصاد الدولي، وتخضع الإستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية حيث تستفيد من عدة إمتيازات لا توجد في مناطق أخرى، بحيث أن هده الإستثمارات تعفى من جميع الضرائب والرسوم والإقتطاعات ذات الطابع الجنائي والجمركي،

---

[1]- علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان لنشر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2007، ص 52 .

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

[3]- رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[4]- علي إبراهيم الخضر، مرجع سبق ذكره، ص 52.

* **المناطق الحرة**:هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أوتعريفات جمركية وتقوم لاحقا بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد أودون إجراء تعديلات عليها، وبالتالي فهي تابعة سياسيا للدولة، لكنها تعتبر أجنبية من وجهة نظر القانون الجمركي.

كما أنها معفاة من الضرائب على الأرباح الموزعة والناتجة عن النشاطات الإقتصادية الممارسة في هده المناطق كما يمكن للمستثمرين الأجانب أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة: عمالا، تقنيين ومؤطرين من جنسيات أجنبية.[1]

الفرع الرابع: مشروعات أو عمليات التجميع.

يتم هذا النوع من الإستثمار بين، المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومة أو الإثنين معا، على شكل إتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة،والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والصيانة في مقابل عائد مادي ينفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الإستثمار شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي.[2]

الفرع الخامس: الإستثمار في البنية الأساسية المحولة.

يكون في شكل عقود إمتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الإمتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات إتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى إستثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الإستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى إقتصادية خلال فترة الإمتياز.[3]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

نظرا للتأثير المزدوج للإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم والدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع، وكل مدرسة كان لها تفسير يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا السياق ستتم محاولة بلورة أهم الطروحات (النظريات) المفسرة للإستثمار المباشر الأجنبي عبر الإشارة لمضمون كل منها ومختلف الإنتقادات التي وجهت لها.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

1-النظرية الكلاسيكية: جاءت النظرية الكلاسيكية بالعديد من الآراء والإتجاهات والتفسيرات حول الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد إنقسمت أراء الإقتصاديين الكلاسيك، فمنهم من يذهب إلى تفسير أسباب قيام الإستثمار

---

[1]- محمد قاسم حصاونة، **الإستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 42 .

[2]- صلاح عباس، **العولمة وأثرها في الفكر المالي والنقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص 87.

[3]- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 186.

الأجنبي المباشر مثل كليند لبرغر، ومنهم من تطرقوا إلى المنافع التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات والآثار السلبية التي تخلفها على الدول المضيفة وعلى رأسهم الإقتصاديين الكلاسيك أمثال، باليجا، فرانك، هود يونغ وبيرسنيكر. بالإضافة إلى الجدل الذي أثارته النظرة الكلاسيكية حول المنافع وكذا الآثار السلبية التي تخلفها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

1-1- نظرة الكلاسيك إلى أسباب قيام الإستثمار الأجنبي المباشر: من أهم رواد هذا الرأي هو الإقتصادي **كيندلبيرجر** (**kindelberger**) الذي يرى أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة لظروف إحتكارية في أسواق تسودها منافسة إحتكارية غير كاملة، سواء تعلق الأمر بأسواق السلع والخدمات أين تأخذ المنافسة شكل التمييز في المنتجات، التعليم، قنوات التوزيع أو المضاربة في الأسعار، أو تعلق بأسواق عوامل الإنتاج حيث يستند فيها الإحتكار على مهارات التسيير، التميز في الحصول على التسهيلات الخاصة بالتمويل، أو التفوق في التكنولوجيا المستعملة أوما تعلق بتدخل الحكومات في هذه الأسواق وذلك من خلال سياساتها الخاصة بالرسوم الجمركية، الرسوم والضرائب المختلفة، معدلات الفائدة ومعدلات الصرف.[1]

1-2-نظرة الكلاسيك إلى آثار الإستثمار الأجنبي المباشر: يفترض الكلاسيك أن الإستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدولة المضيفة.[2]

يرى **باليجا** (**baliga**)من وقائع لممارسة الشركات الأمريكية المستثمرة في الدول النامية أن هذه الشركات ترى في الدول النامية مستعمرات وتشكل مصدرا للمواد الأولية الرخيصة التي تستعملها الدولة الأم، كما أن هذه الدول المضيفة تعتبر أسواق مربحة نظرا لما تحتويه من فرص للإستثمار وإنتاج وتسويق السلع، وبالتالي يجب إستغلال هذه الأسواق عن طريق فرض الهيمنة الكلية أوالجزئية على المشاريع التي يدخل فيها المستثمر كشريك؛

أما **فرانك**(**frank**) فيرى أن عنصر الإستغلال متوفر بكل أركانه. وخير دليل على ذلك تركز الإستثمارات في مجال الصناعات الإستخراجية، والتي تتميز بعدم خلق علاقات قوية للتكامل الرأسي الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الإقتصادية، مما يكرس تبعية الأقطار المضيفة للدولة المتقدمة مصدر للإستثمار.[3]

نقد النظرية: حاولت النظرية الكلاسيكية توضيح الآثار السلبية المترتبة على الإستثمار الأجنبي المباشر ولم تحاول النظر في الآثار الإيجابية التي يمكن أن تسوقها هذه الإستثمارات إلى الدول النامية مثل مكافحة الفقر وزيادة النقد

---

[1] - Kindleberger C.P, **International Economics, Homewood**, Irwin, France, 1982, P 101.

[2]- عبد السلام أبوقحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3]- عبد السلام أبوقحف، **إقتصادات الأعمال والإستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص367.

الأجنبي....الخ. كما أن هذه النظرية لم تقدم البديل الذي يمكن أن تنتهجه الدول النامية عوضا عن الإستثمار الأجنبي المباشر للحصول على المنافع التي يقدمها هذا النمط من الإستثمار وتلاقي الآثار السلبية التي يحملها معه.

2-النظرية النيوكلاسيكية: حملت النظرية النيوكلاسيكية العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولات لتفسير أسباب قيام الإستثمار الأجنبي المباشر.

2-1- مضمون النظرية: تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه إستجابة لإختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى .[1]

ولعل من أهم المحاولات في هذه النظرية هي نظرية معدل العائد التي تعود لكل من الإقتصاديين **أولين وكيمب** التي وضحت أنه من أهم عنصر محرك لتصدير وإستيراد رأس المال وحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة، هذا الأخير يختلف من دولة لأخرى بسبب إختلاف النسب التي يتوفر بها رأس المال أو إنتاجيته بين الدول.[2]

كما ترجع هذه النظرية أسباب قيام الإستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية إلى التعاون بين الدول في وفرة عناصر الإنتاج المختلفة، هذا التعاون من شأنه أن يوجد إختلافا في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات.[3]

كما تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب أصحاب هذه النظرية في تدريب القوى العاملة المحلية والتقليل من البطالة، كما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي تنمية علاقات إقتصادية بدول أخرى أجنبية وتقليل الواردات، حيث يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة. [4]

---

[1]- رضا عبد السلام، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص38، 39.

[2]- نفس المرجع، ص 41.

[3]- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي، نظرة عامة عن بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 56.

[4]- رضا عبد السلام، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

2-2- نقد النظرية: لم تميز النظرية النيوكلاسيكية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كل منهما مختلف. كما أن النظرية بتحليلها تعامل الإستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في عين الإعتبار مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال المالي ولكن أيضا التكنولوجيا والمهارة والأداء والإدارة.[1] بالإضافة إلى أن النظرية لم تشرح لماذا قد تتوجه شركة بعينها للإستثمار في الخارج دون باقي الشركات، كما لا تشرح النظرية لماذا تختار بعض الشركات الإستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن التصدير وكذا حالة حدوث الإستثمار من وإلى دولتين في نفس الوقت. وحالة الإستثمار والتصدير في نفس الوقت.

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية.

تركز هده النظرية على خاصية عدم كمال السوق تسبب قيام الشركات بالإستثمار الأجنبي المباشر، فهذه الخاصية تخلف نوع من الميزة للشركات في القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر وتحتوي هذه النظرية على:

1-نظرية الميزة الإحتكارية: تقوم هذه النظرية على أساس أن الدافع الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، فنظريه عدم كمال السوق توضح أن الشركات تسعى للبحث عن فرص بالسوق الخارجي، وأن قراراتها للإستثمار بالخارج تتم وفقا لإستراتيجياتها لتعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدول الأجنبية.[2]

ومن أبرز رواد هذه النظرية **ستيفن هايمر**(**hymor stephane**) حيث بدأ تفسيره في هذا الشأن إنطلاقا من الإنتقادات التي وجهها للنظريات السابقة فيما يخص إنتقال رؤوس الأموال بين الدول التي يتوفر فيها عنصر رأس المال بكثرة ومعدل الفائدة ضعيف إلى تلك التي تمتاز بندرة هذا العنصر ومعدل الفائدة المرتفع، حيث أوضح أن أهم عنصر لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات في تعظيم العائد إعتمادا على المزايا التي تتمتع بها الشركة في ظل السوق الإحتكارية، وبالتالي فان الشركات التي تمتلك إمكانيات خاصة وقابلة للتحويل دوليا تتوجه إلى الإستثمار المباشر في الخارج، وكذلك سعيها إلى تكييف جهودها لتطوير الإمكانيات الإحتكارية التي تتمتع بها في البيئة الدولية ذات التنافس غير الكامل(أي في الأسواق غير الكاملة) وذلك كله حفاظا على مكانتها وإستمراريتها.وأوضح هايمر أيضا أن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن فقط إنتقال رأس المال ولكن أيضا هناك

---

[1]- نفس المرجع، ص 41.

[2]- فارس فضيل، **أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 71، 72.

التكنولوجيا، وبالتالي فهو يرى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليه آثار تنموية مضاعفة على كل من الدولة الأم والدولة المضيفة؛

وجاءت دراسات أخرى مكملة لدراسة هايمر مثل دراسة كيندلبرج (1969) ودراسة فاكس، ثم كينكر بوكار الذي أتى بفكرة الإستثمار الدفاعي(défensive investissement) كإستراتيجية دفاعية وذلك بهدف تطوير نموذج إحتكاري تتبعه الشركات متعددة الجنسيات.[1]

نقد النظرية: لم تشرح هذه النظرية الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بدلا من إستغلال مزاياها الإحتكارية بوسائل أخرى مثل التجارة الدولية بتصدير منتجاتها، كما أنها لم تأخذ في الإعتبار الإجراءات التي تتخذها الدولة المضيفة لمنع الشركات متعددة الجنسيات من الإحتكار وإستغلال مزاياها .

2- :نظرية تدويل الإنتاج*:تعالج هذه النظرية مشكلة تفضيل الشركات للدخول إلى الأسواق من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بدل التصدير وذالك بالإعتماد على مفهوم تكاليف الإنتقال (transaction costs) .

2-1- مضمون النظرية: تؤكد هذه النظرية على أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع بالكامل بالخارج بدلا من تكاليف الإنتقال، وذلك عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ فهذه النظرية تبين رؤية أخرى لعدم كمال السوق في علاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر، فالأمر يكون شاقا على الشركة كحماية ملكيتها الفكرية في أي عدوان طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها، فبقيام الشركة بإنشاء فروعها في الدولة المضيفة يمكنها إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية.[2]

2-2- نقد النظرية: تعتبر هذه النظرية غير صالحة للدول النامية لأن الصناعات فيها هي صناعات نشأة غير قادرة على تحمل أعباء إنشاء إستثمارات جديدة في دول أخرى، حيث تكتفي في الغالب بالتصدير كأولى المراحل في سبيل تنمية قدراتها الإنتاجية والتسويقية وتعزيز موقعها التنافسي سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، كما إن فكرة تدويل الإنتاج في حد ذاتها ليست قليلة التكلفة .

---

[1]- رضا عبد السلام، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 44.

* **تدويل الإنتاج** :يعرفه ريجمان على أنه عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لإستغلال المزايا التي تمتلكها الشركة في صورة الحجم الكبير.

[2]- عبد السلام أبوقحف، **نظريات التمويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفرع الثالث : نظرية دورة حيات المنتج (نظرية فيرنون 1966) .

قام **رايموند فرنون (raymond vernon)** بوضع هذه النظرية سنة 1966 ودرسها فيما بعد هيرش سنة 1971، حيث أورد أفكاره على التبادل الدولي، وإنطلق في تحليله من الإحتكار التكنولوجي المرتبط بالمنتج الجديد ومتابعته من خلال دورة حياته .

مضمون النظرية: ترى هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعد عملا دفاعيا، بمعنى حماية أسواق التصدير من المنافسين المحتملين، ويفسر هذا العمل بالدورة التكنولوجية للمنتجات، حيث أن إختيار الشركة بين التصدير أوالإنتاج في الخارج أوعقود التراخيص مرتبط بتلك الفترة التي تناسب وضعية المنتج في دورة حياته ولفهم نظرية دورة حياة المنتوج لابد من إستعراض المراحل التي تمر بها وهي التي إتفق معظم منظريها على أنها أربع مراحل كما هومبين في الشكل الموالي:

الشكل (1-4): دورة حياة المنتج الدولي.

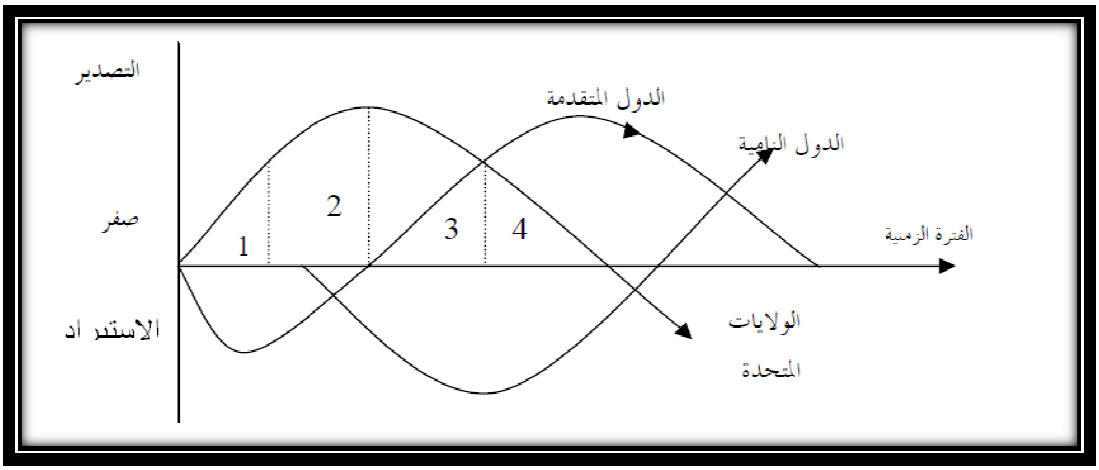

المصدر: عبد السلام أبوقحف، **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص401.

من خلال الشكل تتضح ثلاث نقاط أساسية هي:

- هناك ثلاث منحنيات لنفس المنتج تخص الدولة المخترعة – الولايات المتحدة الأمريكية-، الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا الدول النامية؛
- هناك منحنيات فوق محور الزمن والتي تمثل قيام الدول بالتصدير إلى الخارج، وهناك منحنيات أخرى تحت محور الزمن(الخط الأفقي) والتي تبرر قيام نفس الدول بالإستيراد.
- يمكن تسجيل أربعة مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى (مرحلة المنتج الجديد): وتسمى كذلك مرحلة الإبداع والإنتاج، حيث يتم فيها إكتشاف منتج جديد في البلد الأصلي (لكونه يتميز بسوق واسعة، تكنولوجيا عالية، مستوى دخل مرتفع.... إلخ). كما يتم تسويقه محليا ثم دوليا دون أن تواجه الشركة المبدعة منافسة أجنبية قوية وذلك نظرا لتمتعها بميزة تكنولوجية وإحتكارية؛[1] حيث أن عملية تطوير منتج جديد (الإختراع) أوالتحسين على منج قائم(التطوير) غالبا ما يتم في دول متقدمة، وتكون في البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة والإستجابة السريعة لأي ظروف طارئة قد تحدث بعد طرح المنتج الجديد في السوق كظهور عيوب فنية مثلا.

المرحلة الثانية (مرحلة النمو): في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة نظرا لتوسع المستهلكين في عملية الشراء، وتبدأ المنافسة تشتد، هنا تجد الشركة أنه من الضروري بل من المربح البحث عن فرص تصديرية حيث تستهدف أولا أسواق الدول المتقدمة حيث تتشابه أذواق المستهلكين وكذلك للإستفادة من الدخول المرتفعة، كما يمكن لبعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع إستيراد المنتج الجديد.[2]

المرحلة الثالثة (مرحلة المنتج الناضج): مع نمو الأسواق وتطور المنتج تصبح التكنولوجيا اللازمة لإنتاجه شائعة ومعروفة نسبيا، وينتشر المنافسون القادرون على الإنتاج، لذلك تلجأ الشركات إلى تغيير إستراتيجياتها، حيث تزداد أهمية الإقتراب من أسواق البلدان الأقل تقدما.[3]

المرحلة الرابعة (مرحلة الانحدار والتدهور– المنتج النمطي):وتسمى كذلك بمرحلة شيوع التكنولوجيا، حيث أن المنتج يصبح قديما وتنخفض أرباح الشركات نتيجة المنافسة الشديدة بينها، هنا تبدأ الشركات في البحث عن أماكن أخرى أكثر أهمية خاصة تلك التي تتميز بتكاليف إنتاجية منخفضة خاصة تكلفة اليد العاملة وتوفر المواد الأولية، وهذه العوامل هي التي تتوفر لدى الدول النامية.[4]

2– نقد النظرية: وجهت لهذه النظرية مجموعة من الإنتقادات أهمها:

- لا تهتم سوى بالإستثمارات الخاصة بالمنتجات الجديدة، وبالتالي لا يمكنها تفسير تلك الإستثمارات الخاصة بالمنتجات الموجودة في السوق لمدة طويلة؛

[1]– سامية دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2]– فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3]– سامية دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[4]– فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 183.

- أن المنتجات لا تخضع لكل هذه المراحل، فبعضها تركز في البلد الأصلي، والبعض الآخر وصل إلى المرحلة الثانية ونوع آخر من المنتجات يمر من المرحلة الأولى إلى المرحلة الأخيرة مباشرة.[1]

كما أن هذه النظرية لا تجيب على التساؤل التالي: هل أن بداية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول يجب أن تكون من الدولة الأم ؟

الفرع الرابع النظرية الانتقائية (جون دينينج) .

حاول الإقتصادي الانجليزي **جون دينينج (J.Duning)** من خلال بحثه المقدم في ندوة ستوكهولم وضع إطار علمي لتحديد وتقييم وزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج.

1–مضمون النظرية: حسب النظرية الإنتقائية تقوم الشركة بالإستثمار في الخارج عند إمتلاكها لمزايا تنافسية في سوقها المحلي والذي يعتبر مهما للشركة، كما يجب توفر خصائص في السوق الأجنبي والتي تسمح للشركة بالإستغلال الأقصى لمزاياها، والمجموعة الثانية من المزايا هي مزايا الموقع (location)؛[2] والمتمثلة في عوامل الدفع (push factors) التي تجعل سوق الدولة الأم أقل جاذبية مثل التوسع في الضرائب، وعوامل جذب (pull factors) والتي تجعل السوق الأجنبي جذابا للإستثمار الأجنبي والتي حصرها دينينج في التقارب الثقافي، حجم السوق في الدولة المضيفة، التقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المستضيفة، ويرى دينينج أن متغيرات النظرية الإنتقائية غير ثابتة بل تتغير بإستمرار.[3]

2–نقد النظرية: هذه النظرية تمتلك قدرة أكبر على شرح ظاهرة الإستثمار الأجنبي وذلك لإعتمادها على عوامل محددة عكس النظريات الأخرى، لكن رغم ذلك إنتقدها "كوجيما" لكونها أكثر تركيزا على المسائل الكلية، ومن ثم فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار والإستفادة منها في الدولة المضيفة والدولة الأم.[4]

الفرع الخامس:نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية).

حاولت المدرسة توسيع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدي لهيكل كل من الشركات والسوق، من خلال تحليل عدد من الفروض الإقتصادية الكلية. ومن روادها نجد **كوجيما واوزوا (kojima & ozowa)**.

---

[1]– سامية دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] - Eric j. Holspale et all **, Foreign " direct"and"portofolio" investement in real estate: an electric paradigm**,p24, available at: **www.allbusiness.com/accounting/record_keeping/4078339-.html** le 18/02/2012.

[3] -Ibid, p 26.

[4]– محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النموالإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة–الجزائر، تونس، المغرب** ، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص27.

1–مضمون النظرية :طور كوجيما وأوزاوا نموذجا يمزج بين الأدوات الجزئية، مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة كالتميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة .وتؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والإبتكارات التكنولوجية المتلاحقة، ومع الإستبدال الجزئي للسوق يجب زيادة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.فنظرية الميزة النسبية تمزج بين النظريات التجارية ونظريات الإستثمار الأجنبي المباشر. [1]

2–الفرع السادس: نظرية التحليل التجميعي لميشيلي (muechielli).

1– مضمون النظرية: إعتمد ميشيلي في تفسره لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر على ثلاث مستويات وهي مستوى الإقتصاد الكلي، ومستوى الإقتصاد الجزئي ومستوى هيكل الصناعة أو القطاع.[2]

فبالنسبة إلى المستوى الكلي يرى ميشيلي أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة في مواجهة بلد معين، ويرجع إمتلاك تلك الميزة النسبية عن جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة، أو وفرة عناصر الإنتاج، إما من جانب الطلب فتظهر تلك الميزة في إمتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع أو حجم سوق كبير أو لتنويع الأذواق.[3] إما على مستوى التحليل الجزئي فإن المؤسسة تمتلك المزايا النسبية من خلال إستغلال الموارد المتاحة لديها ودمجها وتطويرها وكذا إمتلاكها لتكنولوجيا حديثة أوإنتاجها لسلعة جديدة.

في حين يظهر تحليل على مستوى هيكل الصناعة أو القطاع كمستوى وسيط بين المستويين السابقين، حيث يعتبر أن منتجا كثيفا في التكنولوجيا يكون له سوق إحتكاري، بينما المنتج النمطي يكون له سوق عادي، وبالتالي فتحليله يلح على أن توجه الدول الأصلي للإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج مرتبط أساسا بمدى توافر المزايا المذكورة آنفا .

2–نقد النظرية: لم تستطع هذه النظرية تطبيق القواعد والمبادئ التي أتت بها على قطاع الخدمات حيث أن خصائص الخدمة كسلعة تختلف من خصائص السلع المادية، ومن بين هذه الخصائص عدم القدرة على نقلها أو تخزينها، كما أن إمتلاك الدولة الأم لمزايا نسبية في خدمة معينة لا يعني بالضرورة توفرها في أسواق الدول المستهدفة. فعلى سبيل المثال إذا كانت الجزائر تتمتع بميزة توفر صحراء شاسعة يمكن تسخيرها لخدمة السياحة

---

[1]– رضا عبد السلام، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]– فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[3]– ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الصحراوية، فهذا لا يعني المستثمرين الجزائريين ذوي الميزة والممارسة التنافسية في مجال السياحة الصحراوية يمكنهم الإستثمار في هذا المجال في دول مثل لبنان، لأنها ببساطة لا تتوفر على صحاري .[1]

الفرع السابع: نظرية الموقع المعدلة (روبوك سيموندس).[2]

1-مضمون النظرية: تشبه نظرية التحليل التجميعي لميشيلي غير أنها تضيف بعض العوامل المؤثرة على الإستثمارات الأجنبية، هذه الأخيرة التي قال أنها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، تشمل المجموعة الأولى المتغيرات الشرطية (خصائص المنتج، خصائص الدولة المضيفة...الخ) والثانية تشمل العوامل الدافعة(الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي)، أما المجموعة الثالثة فتتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة (حوافز الدولة المضيفة المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية، العوامل الدولية مثل الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، الخصائص المميزة للدولة الأم).

2-نقد النظرية :تتميز هذه النظرية عن غيرها بإشارتها إلى العوامل الدافعة للإستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الحوافز والضمانات التي تقدمها الدولة الأم لشركاتها المحلية لإقامة مشروعات إستثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها، والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ إتحادات العمال والنقابات.

المبحث الثالث :أطراف الإستثمار الأجنبي المباشر، دوافعهم وأثاره.

إن للشركات متعددة الجنسيات دوافع ومصالح تسعى لتحقيقها في البلد المضيف، هذا الأخير الذي بدوره له أهداف يسعى لتحقيقها من وراء فتح أبوابه لهذه الشركات للإستثمار المباشر، لذلك سوف نخصص هذا المبحث لدراسة الشركات متعددة الجنسيات في المطلب الأول، ودوافعها ودوافع البلد المضيف في المطلب الثاني، بالإضافة إلى أثار الإستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الثالث.

المطلب الأول: الشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات العابرة للقارات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الإستثمار الأجنبي (المباشرة نحو أقاليم العالم المختلفة، إذ أنها أصبحت تلعب دورا هاما في العلاقات الإقتصادية الدولية، وأصبحت مسؤولة عن معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عالمنا المعاصر.

[1]- محمد العيد بيوض، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2]- ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات وأشكالها.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات، شركات عالمية النشاط حيث تعبر في كل معانيها على أنها إحدى السمات الأساسية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد من خلال أنشطتها المختلفة، ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة، تلعب دور القائد في الثورة العلمية، والتكنولوجيا، وبالتالي فهي تعمق الاتجاه نحو العالمية أو عولمة الإقتصاد.[1]

ويعرفها **ريموند فرنون،** بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.[2]

أما **لويس ميخايلي،** فيعرفها على أنها كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الأصلي (البلد الأم)، الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج.[3]

وبالتالي لا تعد الحركات متعددة، حيث لا تسمى الشركة متعددة الجنسيات إذا كان لديها فرع تجاري فقط، ولم يكن لديها مصنع إنتاجي في الخارج، أما شرط الإنتاج في الخارج فهو تأسيس مؤسسة فرعية أو المساهمة في شركة أجنبية في نطاق الإستثمار الأجنبي المباشر.[4]

وتتواجد الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة تحت ثلاثة أشكال:[5]

- شركات أفقية التواجد، بمعنى أن الشركة تكون قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل متكامل؛
- شركات رأسية التواجد، بمعنى أن الشركة تقوم بإنتاج عنصر أو مدخل إنتاجي وحيد لإستخدامه فرع آخر للشركة في مكان آخر في العالم؛
- شركات تجمع بين الإثنين بمعنى أن الشركة تكون قائمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بشكل كامل أوبشكل جزء أي أنها تجمع بين النوعي.

---

[1]- عماد يونس، **العولمة، تاريخ، أبعاد**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص 95.

[2]- خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية**، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص135.

[3] -Jeun Louis Mucchelli et all, Op.Cit , p 23.

[4]- المعهد البيلوغرافي ألمانيا، **الإقتصاد اليوم كيف يعمل؟**، ترجمة هاني صالح، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008، ص439.

[5]- محمد نبيل الشيمي، **الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية منافع ومآخذ**، مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، متوفر على الموقع: **www.saqrcenter.net** ، تاريخ الزيارة:2012/02/21.

الفرع الثاني : خصائص الشركات متعددة الجنسيات.

– **ضخامة الحجم:** تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها كونها عبارة كيانات إقتصادية عملاقة في حجم رأس المال أوفي حجم إستثماراتها، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها.[1]

– **تنوع الأنشطة** : حيث تقوم سياساتها على إنتاج أكثر من منتج، وخير مثال على ذلك شركة ميتسوبيشي العالمية، فهي تملك شركة لإنتاج السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات الثقيلة بخلاف الأنشطة المصرفية، وهذا التنوع يساعد على التقليل من إحتمالات الخسارة إلى أقصى حد. [2]

– **الإنتشار الجغرافي للأسواق:** من ميزاتها أيضا هو كبر حجم ساحة السوق التي تغطيها إمتداداتها الجغرافية خارج الدولة الأم، وهذا بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع أو شركات تابعة لها في أنحاء العالم، وقد ساعد هذا على الإنتشار والتقدم التكنولوجي الهائل لها.[3]

– **القدرة على تحويل الإنتاج والإستثمار على مستوى العالم:** إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الإستثماري الواسع في العالم.[4]

– **التفوق التكنولوجي:** تتميز الشركات متعددة الجنسيات بقدرتها المالية الكبيرة، مما يمكنها من الإنفاق على البحث وإستطاعتها الحصول على أفضل الكفاءات الفنية والعلمية اللازمة.[5]

– **المزايا الإحتكارية:** ترجع هذه السمة إلى إن هيكل السوق الذي تعمل فيه هده الشركات يأخذ شكل احتكار القلة في الأغلب، وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل والإدارة والتكنولوجيا والتسويق.[6] والتسويق.[6] وللتدليل على سعي هده الشركات للقضاء على المنافسة، ما قامت به شركة جنرال موتورز من شراء أكبر مصنعين للسيارات بكندا، وألمانيا وذلك في الوقت الذي لم تتقدم فيه لشراء شركات كانت صغيرة نسبيا في ذلك الوقت مثل تويوتا. وفيما بعد أصبحت هده الشركات من أكبر المنافسين لها سواء في السوق الأمريكية ذاتها أم في بقية أسواق العالم.[7]

---

[1]– عثمان أبوحرب، **الإقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 280.

[2]– محمد نبيل الشيمي، مرجع سبق ذكره، **www.Saqrcenter.net**

[3]– عثمان أبوحرب، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[4]– نفس المرجع، ص 281.

[5]– نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره ص 46.

[6]– عثمان أبوحرب، مرجع سبق ذكره ص 282.

[7]– نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص46.

الفرع الثالث:علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر.

إرتبط نشوء الشركات متعددة الجنسيات بتطور النشاطات الإقتصادية، وزيادة حجم المشروعات التي تؤديها هذه الشركات، وبالتالي برزت الحاجة إلى مثل هذا النوع من الشركات التي يتم من خلالها تجاوز ما هو محلي، وبحيث تتعدى وتتجاوز جنسية الدولة التي تعود إليها الشركة سواء في ملكيتها، أوفي نشاطاتها، وسواء إرتبط هذا النشاط بالعمليات التي تؤدي عملياتها الإنتاجية منها، السلعية أو الخدمية أو إرتبط بنشاطها التسويقي تبعا لمقتضيات التطور في النشاطات الإقتصادية التي تؤديها، ومن ثم من الصعب الفصل بين هذه الشركات، والإستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت هذه الشركات تمارس أعمالها في أكثر من دولة، وبالذات في ظل العولمة التي تسود الإقتصاد العالمي حاليا، ولذلك فان نشاط بعض هذه الشركات يفوق نشاطها الدولي ما هو محلي من نشاطها.[1]

تعتبر الشركات أهم طرف في الإستثمار الأجنبي المباشر وقد إزداد دورها هذا مع تعاظم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الإستثمار والصناعة إلى حد كبير، بحيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد بها. ويمكن أخذ فكرة عامة عن وزن وأهمية الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي، وبشكل خاص فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبي بالقول بأن عدد هذه الشركات بالعالم قد إرتفع من 33600 شركة أم لها 174900 فرع سنة 1990 إلى 65000 شركة أم لها 850000 فرع خلال سنة 2001 وقد ساهمت هذه الشركات في زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا من203.8 مليار دولار سنة 1990 إلى 950 مليار دولار سنة 1999 منها 208 مليار للدول النامية .[2]

ولقد وصل عدد هذه الشركات في عام 2009 إلى نحو82000 شركة وقد قدرت أصولها بنحو77.1 تريليون دولار، وبلغ الناتج المحلي للشركات ما يقارب 5.8 تريليون دولار في الفترة نفسها؛[3] مما يدل على ضخامتها ومدى تأثيرها في الإقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد توصلت دراسة سويسرية إلى أن حوالي 147 شركة متعددة الجنسية تتحكم في الإقتصاد العالمي بأكمله تقريبا، وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تمكنت من الكشف بوضوح عن طبيعة هذا النفوذ المتشابك، وتوصل هؤلاء الخبراء إلى قناعة تفيد بأن عددا صغيرا من الشركات

---

[1]- فليح حسن خلف، **إقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص187، 188.

[2]- أحمد زغدار، مرجع سبق ذكره، ص ص160، 161.

[3]- علي حاسم الصادق، **الإستثمار الأجنبي المباشر وتوطين التكنولوجيا في المملكة**، موقع قناة العربية، **http//www.alarabiya.net/view/2011/08/28/164386.html** ، تاريخ الزيارة :2012/02/22.

يتحكم في حوالي 40% من إجمالي المبيعات حوالي 40 ألف مؤسسة نشيطة تعمل في القارات الخمس، وتشكل البنوك ثلاثة أرباع المؤسسات متعددة الجنسيات التي تتكون منها هذه الوحدة الضخمة وقد ورد تصنيف المصرفيين السويسريين، كريدي سويس وإتحاد المصارف السويسرية " يوبي أس " فمن الشركات متعددة الجنسيات التي لها شبكات ترابط أكثر في العالم.[1]

وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على العدد الأكبر من الشركات متعددة الجنسيات في تصنيف 500 شركة الأولى لسنة 2011 حيث يشمل 133 شركة أمريكية، وتأتي اليابان في المركز الثاني ب 68 شركة، وتحتل الصين المركز الثالث ب 61 شركة . وفي تصنيف 10 شركات الأولى وتبقى السيطرة الأمريكية حيث تحتل متاجر والمرت المركز الأول بالإضافة إلى شركتين بترولیتين اكسون موبل، وشفرون اللاتين تحتلان المركزين 3، 10 على الترتيب، ويلاحظ بروز الشركات البترولية حيث بالإضافة إلى الشركتين السالفتي الذكر مثال : شركة رويال داتش الهولندية التي إحتلت المركز الثاني بالإضافة إلى الشركتين الصينيتين سينوباك وشركة الصين الوطنية للبترول، اللتين إحتلتا المركزين 5، 6 على لترتيب وبريطانيا للبترول التي إحتلت المركز الرابع بالإضافة إلى كل من شركة (ستيت كريد) الصينية السابع وشركة البريد اليابانية التي جاءت في المركز التاسع. [2]

[1] – خالد يعقوب، **147 شركة متعددة الجنسيات تتحكم في الإقتصاد العالمي بأكمله**، صحيفة الشرق السعودية، 2011، متوفر على الموقع : **www.alsharq.net_sa/2011/11/10/8056**، تاريخ الزيارة :2012/02/24.

[2] - **global 500 our annull runling of the world's largest corporations CNNM onea** , available at : **money.cnn.com/nugrazines/fortune/gobal500/2011/full list/** , last visite : 25/02/2012.

الجدول (1–6) : ترتيب الـ 10 شركات متعددة الجنسيات الأولى في العالم لسنة2011.

(مليون دولار)

الترتيب	إسـم الشركـة		الدخل	الربح
1	Wall- mart stores	متاجر وال مارت الامريكية	421849	16389
2	Royal Dutch Shell	روايال داتش شال الهولندية	378152	20127
3	Exxon mobile	اكسون موبيل (شركة طاقة بترول امريكية)	354674	30460
4	BP	بريتش بتروليوم بريطانية	308928	3719-
5	Sinopec Group	مجموعة سينوبك	273422	7629
6	China National Petroleum	شاينا بتروليوم	226294	14367
7	State Grid	شركة طاقة صينية	221760	4556
8	Toyota motor	تويوتا	203958	4766
9	Japan post Holdings	شركة البريد اليابانية	196337	4891
10	Chevron	شركة شيفرون (شركة طاقة بترول أمريكية)	186055	19024

Source:-CNNMONEY **www.money.cnn.com/nugrazines/fortune/gobal500/2011/full list/** Last visit: 27/02/2012.

المطلب الثاني : دوافع أطراف عملية الإستثمار الأجنبي المباشر.

في حقيقة الأمر إن كلا طرفي الإستثمار الأجنبي المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به وهي التي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها وفيما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول : دوافع الشركات المتعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي).

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالإستثمار في الخارج لتحقيق عدة دوافع يمكن ذكر أهمها فيما يلي :

أولا – الرغبة في النمو والسيطرة: وهي من أهم الدوافع لزيادة الإستثمار في الخارج فالشركة التي ترغب بتوسيع رقعة السوق من أجل الحفاظ على مبيعاتها أو زيادتها ومن خلال هذا التوسع تكتسب مزايا الملكية التي تتكون من الخبرة والمعرفة السياسية وعلى سبيل المثال الحصول على معلومات أفضل عن القاعدة السياسة والفرص وسهولة الدخول في أصحاب الرأي ومتخذي القرارات وإكتساب مهارات عالية بالتأثير عليهم وكذلك إن الإستثمار في الخراج يسمح للشركة بإحتواء القيود والعوائق أمام التجارة والعمل كشركة محلية لا تتأثر بالرسوم والقيود الجمركية والتجارية الأخرى،كما أن التحفظات لا تفرض فقط من قبل الحكومة بل أيضا من العملاء وذلك من خلال إصرارهم على السلع والخدمات المحلية سواء ناتجة عن النزعة نحو الوطنية أو كوظيفة للإختلافات الثقافية وعلاوة

على ذلك فإن المديرين المحليين قد يرغبون بالشراء من مصادر ينظر إليها بالمصداقية في التمويل بالنسبة لبعض المنتجات حيث إن تأثير بلد المنشأ يجبر الشركة على إقامة مصنعها في الدولة التي لها تصور إيجابي لموقع الإنتاج ونوعية المنتج .[1]

ثانيا– تخفيض المخاطر: يمكن للشركة متعددة الجنسيات تخفيض المخاطر التي تتعرض لها عندما يكون معامل الإرتباط بين عوائد الإستثمار ضعيفا وعلى عكس الإستثمارات المحلية التي يمكن أن يكون معامل الإرتباط بين عوائدها قويا نتيجة لمواجهتها نفس الظروف الطبيعية العامة فإن معامل الإرتباط لعوائد الإستثمارات المحلية وعوائد الإستثمارات في دولة أجنبية يتوقع أن يكون أقل قوة أي من غير المتوقع أن تكون الدورات الإقتصادية لدولتين متماثلة وأن تسير معدلات التضخم على نفس الوتيرة هذا ما يجعل الشركة تخفض المخاطر وبالتالي تجني ثمار التنويع الدولي للأنشطة التي تقوم بها.[2]

ثالثا– تخفيض التكلفة وزيادة العائد: إن الشركات متعددة الجنسيات تحاول الحصول على موارد ذات تكلفة منخفضة والتأكد من مصادر التموين، حيث يساعد ذلك في تذليل الكثير من الصعوبات البيروقراطية والحصول على مزايا ضريبية خاصة إذا كان الطرف الوطني هي الحكومة؛[3]وبالتالي زيادة العوائد لأن هذه الشركة متعددة الجنسيات من تخفيض التكلفة هو تحقيق عائد كبير دون أن يصاحب ذلك زيادة في المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأم.[4]

هذا إضافة إلى مجموعة الدوافع الأخرى التي يسعى المستثمر الأجنبي إلى تحقيقها والمتمثلة فيما يلي: [5]

- التخلص من المخزون السلعي الراكد؛
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم؛
- البحث عن أسواق جديدة؛
- الإستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة في البلد المضيف؛
- إستغلال المواد الخام المتاحة بالبلد المضيف؛
- الإستفادة عن المزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة؛

---

[1]– هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2004، ص 378.

[2]– عبد السلام أبوقحف، **سياسات واستراتيجيات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص ص 397، 398.

[3]– محمد العيد بيوض، مرجع سبق ذكره، ص35.

[4]– عبد السلام أبوقحف، **سياسات واستراتيجيات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 386.

[5]– فريد النجار، **الإستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 36.

هذا إضافة إلى اعتبارات إستراتيجية أخرى.

الفرع الثاني: دوافع البلد المضيف.

يسعى البلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستراتيجية هو الآخر والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الإقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي:

أولا– تحقيق التقدم الإقتصادي: يهدف البلد المضيف في فتح المجال للشركات متعددة الجنسيات في إحداث المسار التراكمي للتوسع الإقتصادي وخاصة خلق مناصب العمل ومن جهة أخرى يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما يثري أرصدة البلد المستقطب له عن العملة الصعبة وتتحقق تلك الأهداف بإستعمال المستثمر الأجنبي للوسائل البشرية المحلية على جميع المستويات بما فيها مستوى المسيرين والعمال .وكذلك إعادة إستثمار جزء هام من أرباحه المحققة من هذه البلدان ثم العمل على إحداث أعلى قيمة مضافة.[1]

ثانيا– تطوير المستوى التقني: حيث تأمل البلدان النامية من الشركات متعددة الجنسيات بالمساهمة في بناء القدرة التكنولوجية والتعريف بالتقنيات الجديدة والقديمة التي تستخدمها في أعمالها وإدارتها ويعتبر الموضوع الرئيسي الذي تتابعه الحكومة وتنظر إليه من خلال الشركات المتعددة الجنسيات نظرة الوكيل المهتم بنقل التكنولوجيا؛ [2] ولعل من أهم الأسباب التي فرضت أهمية موضوع التكنولوجيا هو الفجوة العميقة الحالية في التقدم الإقتصادي والصناعي والفني بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية.[3]

ثالثا– تمنية وتطوير المناطق الفقيرة: والتي تعاني من الكساد الإقتصادي بالإضافة إلى زيادة معدلات الإستثمار ومن ثمة زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي.[4]

هذا بإضافة إلى مجموعة من الأهداف نوجزهم فيما يلي :[5]

- توفير الإدارة الحديثة والمتقدمة؛
- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة؛
- تنمية التجارة الخارجية؛
- تحسين المركز التنافسي للدولة.

---

[1]– زرقين سورية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]– عبد العزيز قادري، **الإستثمارات الدولية(التحكيم التجاري الدولي)**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004، ص 35.

[3]– نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 400.

[4]– عبد السلام أبوقحف، **سياسات واستراتيجيات الأعمال**، مرجع سبق ذكره، ص 369.

[5]– فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المطلب الثالث:أثار الإستثمار الأجنبي المباشر.

هناك مجموعة من الآثار الإيجابية المصاحبة للإستثمار الأجنبي المباشر إذا ما استحسن إستغلالها وتوجيهها بالشكل المناسب في الإقتصاد، كما أن هناك جملة من الأعباء يمكن تحملها إذا لم يكن لحكومة الدولة المضيفة القدرة على التفاوض والتحكم في توجيه هذه الإستثمارات بما يخدم مصالحها الوطنية وليس خدمة فئة محدودة من المجتمع.

الفرع الأول: الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1**–الأثر على الإستثمار المحلي والنمو الإقتصادي:**يعد الإستثمار إحدى الدعائم التي تعزز النمو الإقتصادي خاصة في الدول النامية بإعتباره من الوسائل المرغوبة لتغيير بنية الإقتصاد القومي ومعالجة الإختلال فيه وتفترض الأدبيات الإقتصادية أن يكون للإستثمار الأجنبي المباشر أثر مختلف على النمو الإقتصادي مقارنة بالإستثمار المحلي للبلد المضيف، وذلك لكونه يشتمل على رأس مال والتكنولوجيا والمهارات وبذلك يمكن أن يؤثر على رأس المال في الدول المضيفة، كما يعد مكملا للإستثمار المحلي وليس بديلا عنه. حيث يعمل على تحفيز الإستثمار المحلي من خلال ما يلي:[1]

- توفير فرص إستثمارية للشركات الوطنية والعمل على معالجة الإختناقات التي تعترض عملية النمو الإقتصادي والمتمثلة في نقص العملات الأجنبية وتوفير البنية الأساسية؛
- شراء المدخلات المصنوعة محليا من الشركات الوطنية وتجهيزها بالمدخلات الوسيطة مما يؤدي إلى زيادة صادرات البلد المضيف.

2**– الآثار على العمالة:** فالدول النامية تسعى لإجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها للقضاء على مشكلة البطالة والحد منها، وقد وضعت عدة إعتبارات لكيفية تأثير الإستثمار الأجنبي على العمالة منها:[2]

– خلق علاقة تكاملية بين مختلف القطاعات الإقتصادية من خلال تشجيع المواطنين لإقامة المشروعات الوسيطة والتي تساهم في توفير مدخلات الإنتاج للصناعات المختلفة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية؛

– تحاول الشركات متعددة الجنسيات إستقطاب الكوادر الإدارية والفنية والعمالة الماهرة المحلية للعمال في مشروعاتها من خلال الأجور العالية والحوافز والمكافآت التي تقدمها؛

---

[1]– هناء عبد الغفار، **الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية**، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2002، ص 256 .

[2]– عبد السلام أبوقحف، **إقتصاديات الإستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1999، ص ص 279، 280.

– إن توسيع أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وتوزيع إستثماراتها على مناطق جغرافية مختلفة داخل الدولة المضيفة يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة في تلك المناطق؛

– إن إقامة المشروعات الموجهة للتصدير من خلال المناطق الصناعية المؤهلة والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة يؤدي إلى زيادة فرص العمل؛

– كما تعمل الإستثمارات الأجنبية على تحفيز الخبرات الوطنية للإستقرار داخل الدولة المضيفة.

ثالثا – الأثر على نقل التكنولوجيا: يحيط بعملية نقل التكنولوجيا من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بعض الجدل؛[1] إلا أن الكثير من الدراسات تؤكد إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعد أهم قناة لنقل التكنولوجيا، وذلك من خلال تقديم حزمة كاملة من أساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية والإدارية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم بشكل مختلف كبيع التكنولوجيا وإتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، كما أن سرعة نقها إلى الدولة المضيفة تعتمد على عدة عوامل منها نمط الإستثمار (مملوك بالكامل أو مشترك) وكذا القدرة الإستيعابية للعمالة الوطنية.[2]

رابعا– الأثر على ميزان المدفوعات: يظهر أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال في الدول المضيفة وذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية وزيادة رأس المال في الدول المضيفة وذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وقد تساهم لاحقا في تخفيض النقص في إحتياطي النقد الأجنبي إذا ما وجهت تلك الإستثمارات نحو سياسة إحلال الواردات، كما توفر الإستثمارات الأجنبية المباشرة فرصة دخول الشركات المحلية للأسواق العالمية مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات لتلك الشركات.[3]

خامسا– الأثر على النقد الأجنبي: تؤكد الدراسات الإقتصادية الحديثة قدرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي، وذلك بسبب ما لديها من موارد مالية ضخمة وما يترتب على وجودها من إرتفاع في معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية، وتتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للدول النامية المضيفة على العوامل التالية:[4]

---

[1]– **راجع في ذلك:** موزات ثيودر، **الشركات متعددة الجنسيات**، ترجمة جورج خوري، عمان، الأردن، 1994، ص ص 25، 26.

[2]– رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 45، 46.

[3]– عبد السلام أبوقحف، **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 469.

[4]– ستيف أونيو، **الإستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الرأسمالية والتنمية الإقتصادية في العالم العربي**، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد02، العدد02، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000، ص 68.

أ– شكل الإستثمار أو نمو الملكية للمشروع الإستثماري والذي يبرز أهميته في إعادة إستثمار جزء كبير من أرباح المشروعات المملوكة بالكامل؛

ب– حجم رأس المال الذي يجلبه المستثمر الأجنبي في بداية الإستثمار.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

هناك مجموعة من الآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها الإستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أولا: الأعباء المرتبطة بالإستثمارات الأجنبية.

1– الآثار السلبية على ميزان المدفوعات: يشير الناقدون والمعارضون للإستثمارات على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العملات الرأسمالية)،كما تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلتها من الصادرات، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المدين المتوسط والطويل نظرا لعدد من الأسباب:

– زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات؛

– هناك المزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الراسي مع فروعها.[1]

2– الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي: تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع إحتكاري في أسواق الدول المضيفة وذلك راجع إما لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أو سلع متميزة لا يتوفر فيها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدول المضيفة التي تكفل لها القيادة السريعة.[2] لذا فإن الآثار السلبية تأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدول المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل إستمرار نشاط هذه الشركات.

3– التأثير على الإستقرار الإقتصادي: إن الإستثمار الأجنبي كمصدر تمويل للتنمية في البلدان المضيفة قد يعرضها لأوجه عدم الإستقرار وإختلالات متعددة من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وذلك لكونه

---

[1]– محمد زيدان، **الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال(نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004، ص ص133، 134.

[2]– هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 191.

يتميز بسرعة التأثير وعدم الإستقرار على نحونسبي، وهذا يعني إمكانية تعرض البلدان المضيفة لمخاطر الإعتماد المتزايد عليه لأن معظم هذه الدول المضيفة تفضل الإستثمار الأجنبي المباشر على مصادر التمويل الأخرى لعلاقته بأسلوب خدمة الدين.[1]

4- التأثير على البيئة: تسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية في تفاقم مشكلة البيئة خاصة تلك الإستثمارات في الصناعات الإستخراجية والصناعات الكيميائية، ذلك لأن تستند إلى تقنيات محظورة في مواطنها الأصلية بسبب الإهتمام المتزايد بالبيئة في الدول المتقدمة، في حين لا تولي معظم الدول النامية المضيفة أدنى إهتمام بذات الموضوع؛

5-التأثير على اليد العامل- زيادة البطالة-: إن هذا ما يحدث في الدول النامية عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بإدخال تقنيتها الكثيفة برأس المال في الدولة المضيفة التي تتمتع بوفرة نسبية في الأيدي العاملة، فمن المحتمل أن تقوم الشركة الأجنبية بتعيين قدر قليل من العمال نسبيا ولكنها تقوم بعزل الكثير من العمال وذلك عن طريق إخراج الشركات المحلية من ممارسة نشاطها وتصنيفها.[2]

[1]- محمد عبد العزيز عبد الله، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص ص 138، 139.

[2]- علي عبد الفتاح أبوشرار، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، الطبعة الأولى، ص ص 265، 266.

خلاصة الفصل:

لقد أضحى الإستثمار الأجنبي المباشر المصدر الحيوي للتدفقات المالية الدولية، حيث أصبح البديل الرئيسي للإقراض الخاص، وأصبح القوة الدافعة للإندماج المالي الدولي لزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات، بإعتبارها الممثل الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف.كل هذه الصفات التي يحمله الإستثمار الأجنبي المباشر جعلت معظم دول العالم والمدارس الإقتصادية الفكرية تهتم به، لأنها وجدت فيق الآلية التي تمكن الدول من تطوير إقتصادياتها في ظل النظام الإقتصادي العالمي الجديد أو ما يعرف بالعولمة.

وقد تعددت الآراء ووجهات النظر التي تحاول حصر الأسباب التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى التوجه للإستثمار خارج الدولة الأم، ومدى تأثير ذلك على كل من الدولة المضيفة، والشركة الأجنبية وحتى الدولة الأم، فتنوعت الآراء ووجهات النظر بتعدد الإتجاهات التي تناولته، ومع ذلك تبقى الآراء متباينة على حد سواء بين المعارضين والمؤيدين، خاصة فيما يتعلق بالجانب التكنولوجي، وهو ما يدفع إلى التغلغل أكثر في مختلف جوانب التكنولوجيا ونقلها، ومدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وهو ما سيتم التفصيل فيه في الفصول اللاحقة.

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا ودورها في التنمية الاقتصادية.

إرتبط لفظ "التكنولوجيا" بالتطبيقات المعاصرة للعلوم في مجالات الحياة المختلفة، ويعبر أيضا عن كل ما هو حديث، غير أن هناك خلافات ظهرت حول ما إذا كان العلم والإختراع مرادفان للتكنولوجيا أم أنهما مختلفان،وحول ما إذا كانت التكنولوجيا هي المنتوج النهائي أم أنها التقنية التي أدت إلى تجسيد ذلك المنتوج، ومن هذا المنطلق كان لابد من التعرض إلى مفهوم هذه الكلمة والوقوف على ماهيتها.

المطلب الأول:مفهوم وأنواع التكنولوجيا.

إن إعطاء تعريف دقيق إلى التكنولوجيا يعتبر من الأمور الصعبة التي تواجه الباحثين في هذا المجال، كما أنها تصنف على أساس مجموعة من المعايير إلى عدة أنواع.

الفرع الأول:مفهوم التكنولوجيا.

أولا-المفهوم اللغوي: يعود أصل لفظة تكنولوجيا إلى اللغة اليونانية وهومكون فيها من كلمتين Techno وتعني الفن أوالصناعة،Logos وتعني الدراسة أوالعلم، وبمزج الكلمتين في بعضهما البعض فإن المصطلح يعني في أصله الإغريقي علوم أودراسات الصنائع وفنونها؛[1]وهومعنى لا يختلف كثيرا عن معناه في اللغة الإنجليزية Technology .[2]وقد إعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة في ألفاظ الحضارة من معجمه الكبير كلمة تقنية كمرادف للتكنولوجيا بإعتبار أن التقنية تعريب لمصطلح تكنولوجيا غير العربي الأصيل.[3]

ثانيا-المفهوم الإقتصادي:إن المفهوم الإقتصادي للتكنولوجيا ينطوي على التفرقة بين الإصطلاحين الفن والتكنولوجيا،فالإصطلاح الأول يشكل المنهج المستخدم في الإنتاج وأما الثاني،أي التكنولوجيا،فإنها تشكل مجموعة الخصائص المتعلقة بالمعدات والمنتجات وتنظيم الإنتاج.[4]

في إطار هذا المفهوم يمكن إدراج بعض التعاريف الأخرى في سياق المفهوم الإقتصادي للتكنولوجيا كما يلي:

- « التكنولوجيا هي المعلومات اللازمة لتحقيق كمية معينة من الإنتاج نتيجة جمع أومعالجة مدخلات مختارة والتي تشمل عمليات الإنتاج،الهياكل التنظيمية للشركات،وأساليب الإدارة،وسائل التمويل وطرق التسويق».[5]
- وتعرف بأنها« مجموعة المعارف والطرق العلمية اللازمة لتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات،وتتضمن وسائل الإنتاج والإدارة والتنظيم معتمدة على العلم ومرتكزة على البحث والتطوير».[1]

---

[1]-محمد الصيرفي،**إدارة تكنولوجيا المعلومات**،دار الفكر الجامعي للنشر،الإسكندرية،مصر،الطبعة الأولى،2009،ص13.

[2] -**أنظر**: **oxford learner's packet dectionary**, oxford university press, 4th édition, 2011, p456.

[3]- عطية بن عبد الحليم صقر،**الفجوة التقنية وأثارها الإقتصادية في الدول الإسلامية**، (في) المؤتمر العالمي الثالث :الإقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى،مكة المكرمة،2005،ص08.

[4] - محمد علي منصور،**مبادئ الإدارة(أسس ومفاهيم)**،مجموعة النيل العربية للنشر،القاهرة،مصر،1999،ص282.

[5] - Sazali Abdul Wahab et all**, Defining the Concepts of Technology and Technology Transfer: A Literature Analysis ,** International journal of Business Research , Vol. 5, No. 1, Published by Canadian Center of Science and Education , National Defence University of Malaysia , January 2012,p70.

- كما تعرف بأنها«مجموعة من المعارف والخبرات التي تتصل بإنتاج منتج أوتنفيذ عملية».[2]
- وفي تعريف أخر «التكنولوجيا هي ذلك الجهد المنظم الرامي لإستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية».[3]

بالإضافة إلى هذه التعاريف اللغوية والإقتصادية يمكن إضافة بعض التعاريف المتفرقة التالية:

- «التكنولوجيا هي المعرفة النسبية بالوسائل المستخدمة لتحقيق أهداف مختلفة ولتحقيق النشاط الإقتصادي، إنها معرفة التقنيات المادية بمختلف أنواعها».[4]
- «التكنولوجيا هي جميع المعارف والمهارات المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات وتسويقها وتوزيعها، ومن هنا تعرف التكنولوجيا بأنها نسق معرفي يتوسط بين العلم من ناحية وتطبيقاته في الصناعة والحياة العملية من ناحية أخرى».[5]
- «التكنولوجيا هي مجموع الأنشطة والمعدات والمعرفة الضرورية لتحويل المدخلات التنظيمية إلى مخرجات مرغوب فيها».[6]
- «تعني التكنولوجيا التطبيق المنظم للمعرفة العلمية لإنتاج سلع أوأساليب أوعمليات، أوخدمات جديدة».[7]

ومن جملة هذه التعاريف يتبين صعوبة وضع تعريف جامع إلا أنها من وجهة التحليل الإقتصادي بإعتبارها موردا أو مدخلا للإنتاج فإنه يمكن تعريفها بأنها: "مجموعة المعارف والخبرات والمهارات والأدوات لإنتاج السلع أوتطوير وتجديد سلعة موجودة، أي تحويل نتائج البحث العلمي إلى أدوات وتطبيقات عملية تخدم التطور والتنمية الإقتصادية ".[8]

وذلك بما يعني أن التكنولوجيا ليست هي المنتج الذي يخرج من هذا المصنع، ولكنها مجموعة المعارف والمهارات التي بها أنشأ المصنع والتي على أساسها يتم الإنتاج الموجود فيه عن طريق منظومة عمالية وإدارية ذات كفاءة ومقدرة على إحداث التطوير.

الفرع الثاني:أنواع التكنولوجيا.

---

[1] - سعدي نصيرة بوجمعة،**عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي**،ديوان المطبوعات الجامعية للنشر،الجزائر،1992،ص18.

[2] - Sazali Abdul Wahab et all, Op.Cit ,p70.

[3]-محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص54.

[4]-محمود رياض الأبرش،نبيل مرزوق،**الخصخصة (أفاقها وأبعادها)**،دار الفكر المعاصر للنشر،بيروت،لبنان،1999،ص280.

[5]- بثينة حسنين عمارة،**العولمة وتحديات العصر وإنعكاساتها على المجتمع المصري**،دار الأمين للنشر،القاهرة،مصر،2000،ص13.

[6]-راوية حسن، **مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص373.

[7]- أمين عبد العزيز حسن،**إدارة الأعمال وتحديات القرن21**،دار قباء للنشر، القاهرة، مصر، 2001،ص70.

[8] -جمال العص، **إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي**،مذكرة دكتوراه غير منشورة،كلية الإقتصاد،جامعة تشرين،سوريا،2007،ص08.

تصنف التكنولوجيا على أساس عدة معايير، وفيما يأتي أهم أنواعها:

أولا - من زاوية مكونات التكنولوجيا.[1]

1 – التكنولوجيا الصلبة –Hard ware : هي التكنولوجيا المجسدة في شكل مصانع وآلات ومنتجات أوهياكل أساسية (مثل الطرق ونظم الري ... إلخ)، ويمكن رؤيتها لأنها تأخذ شكلا ماديا محسوسا؛

2 – التكنولوجيا اللينة أوالناعمة –Soft ware : هذا النوع لا يأخذ شكلا ملموسا مثل براءات الإختراع والعلامات التجارية والمعرفة الفنية والخبرة والتعليم والنماذج ... إلخ،ويستخدم هذا النوع من التكنولوجيا غالبا في الإقتصاديات المتقدمة صناعيا عنه في الدول النامية، لأنه يستلزم طاقات فنية وإنتاجية متقدمة نسبيا .

ثانيا – من حيث توليفة المدخلات المستخدمة في أسلوب الإنتاج .[2]

1 – تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال: هي التكنولوجيا التي تستخدم أسلوب إنتاجي يستخدم رأس المال بكمية أكبر نسبيا من كمية العمل، وبالتالي فهي التكنولوجيا التي تزيد من الناتج الحدي لرأس المال بالنسبة للناتج الحدي للعمل؛

2 – تكنولوجيا تقليدية كثيفة العمالة: هي التكنولوجيا التي تستخدم أسلوب إنتاجي متميز باستخدام كمية عمل أكبر نسبيا من كمية رأس المال وتعمل على زيادة الإنتاجية الحدية للعمل بمعدل أعلى من معدل زيادتها الرأس المال؛

3 – تكنولوجيا متوسطة (محايدة) : هي التكنولوجيا التي تستخدم أساليب إنتاجية مهمة لتشغيل أعداد كبيرة من العمل وإستخدام كمية أقل من رأس المال كما تستخدم التكنولوجيا كثيفة رأس المال، وتمثل مركزا وسطا بين وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال وكثيفة العمل .

ثالثا – من حيث درجة التحكم.

1 – التكنولوجيا الأساسية: وهي تكنولوجيا تمتلكها المؤسسات الصناعية، ودرجة التحكم فيها كبيرة جدا؛

2 – تكنولوجيا التمايز: وهي عكس النوع السابق، حيث تملكها مؤسسة واحدة أوعدد محدود من المؤسسات الصناعية، وهي تكنولوجيا تتميز بها عن بقية منافسيها المباشرين.[3]

رابعا – من حيث تأثيرها في النشاط الإقتصادي .[4]

1 – تكنولوجيا الإنتاج: وهي التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج وتطوير السلع المختلفة الصناعية وغير الصناعية، وخاصة طرق وأساليب من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، وتهتم أساسا بإكتشاف المعرفة وإستنباط المناهج والطرق والأساليب التي يمكن تطبيقها في

---

[1]- محمد بن أحمد بن محمد القراري، **أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم برامج وسياسات إدارة الموارد البشرية - نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان-**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تشرين، سوريا، 2009، ص 39.

[2]- بالإعتماد على :- هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد التكنولوجي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 38 .

- محمد بن أحمد بن محمود القراري، مرجع سبق ذكره ص 41 .

[3]- محمد بن أحمد محمد القراري، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40 .

[4]- عبد الحميد بهجة قايد، **إدارة الإنتاج**، مكتبة عين شمس للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 1997، ص 80 .

الإنتاج والبحث عن المواد الأولية الجديدة ودراسة الإكتشافات والإختراعات الجديدة ووسائل تطبيقها؛

وتقسم التكنولوجيا من حيث المجالات الفرعية لتطبيق تكنولوجيا الإنتاج إلى ثلاثة أنواع:

أ – **تكنولوجيا الصناعة:** تعرف التكنولوجيا الصناعية أوالتحويلية بأنها: " المعرفة بكيفية التصنيع "، وهذا يقابل المدلول الواسع لمصطلح Know-how في اللغة الإنجليزية، ولذا يمكن تقسيم التكنولوجيا الصناعية إلى قسمين:

أ – **1 – التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الإستخراجية:** وتتمثل في صناعات إستخراج المعادن في صورتها الخام من باطن الأرض أو أعماق البحار .

أ – **2 – التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات التحويلية:** وتتمثل في الصناعات القائمة على تحويل صورة الأشياء كإستخدام قوة العمل لتشغيل الآلة بمصدر طاقة معين وذلك لتحقيق أو تكرار الإنتاج والتكاثر .

ب – **تكنولوجيا الزراعة:** ويقصد بها المعرفة التكنولوجية الزراعية من إستنباط نظم ومهارات ومعارف جديدة سواء النباتية، أوالحيوانية وكذلك الوصول إلى صيغ أكثر ملائمة للتوليف بين منتجات التكنولوجيا الصناعية والمستخدمة في الزراعة (آلات، أسمدت، مبيدات).

ج – **تكنولوجيا الخدمات:** ويطلق على هذا النوع من التكنولوجيا " تكنولوجيا ناعمة " وتتعلق بالطرق أوالمناهج المستخدمة في أداء الخدمات المختلفة.

2 – **تكنولوجيا الإستهلاك:** هي تكنولوجيا إستخدام السلع والخدمات التي تهتم بالتأثير على أنماط إستهلاك من خلال التأثير في خصائص السلع .

خامسا : من حيث قرار الإستثمار.[1]

أ – **تكنولوجيا خاصة:** هي تكنولوجيا إنتاج وتطوير السلع، خاصة السلع الإستهلاكية ويعتمد إدخال هذه التكنولوجيا غالبا على قرار الفرد أو العائلة بدافع ينبع من حاجات المستهلكين؛

ب – **تكنولوجيات عامة:** هي تكنولوجيا تصميم وتشييد المنشآت الصناعية التي تستخدم المعدات الرأسمالية مثل مصانع الصلب ومصانع الأسمدة، ومرافق الخدمات الأساسية مثل مرفق النقل بالسكك الحديدية وشبكات توزيع الكهرباء ومؤسسات التعليم والمؤسسات المالية وغيرها، ويتخذ القرار الخاص بالإستثمار في المنشآت ذات الأحجام الكبيرة بواسطة الحكومة المركزية في البلاد النامية مع الإستعانة بالخبراء الأجانب؛

ج – **تكنولوجيا المجتمع:** هي تكنولوجيا إنتاج الهياكل الأساسية مثل خزانات المياه والمرافق كالتعليم وشبكات المياه والنقل والصرف والمرافق التي تهم الحرفيين والزراعيين، فهي تهتم بتوفير السلع الجماعية للمجتمع، وكذلك يؤخذ قرار الإستثمار فيها بواسطة الحكومة المركزية التي تستعين بخبراء أجانب .

[1]- محمد بن أحمد بن محمد الغزاري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المطلب الثاني:أهمية التكنولوجيا وتطورها التاريخي.

إن إجتياز التحديات التى تواجهها الدول يتوقف- فى المقام الأول- على التكنولوجيا وعلى مدى نجاحها فى مواكبة التطور العلمى، وهذا ما يعلل السعي الدائم إلى تطوير ما يمكن إستخدامه دائما إلى حالة أفضل مما كان عليه الشيء.

الفرع الأول:أهمية التكنولوجيا

تبرز أهمية التكنولوجيا من خلال الدور البارز الذي تلعبه في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، وهذا خاصة مع التوجه العالمي نحو مجتمع المعرفة وإقتصاد المعرفة.

أولا:دور التكنولوجيا في تحقيق النمو الإقتصادي: تلعب التكنولوجيا دورا مهما في النمو الاقتصادي، ويزداد هدا الدور مع زيادة التوجه العالمي نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة.ويوجد هناك الكثير من الدراسات والإسهامات حول العلاقة بين النمو والتكنولوجيا لكنها أجمعت كلها على إنه كلما زادت نسبة الإنفاق من أجل استحداث تكنولوجيا كلما أدى ذلك إلى زيادة مستمرة في النمو الاقتصادي.[1]

وقد أخذت نظريات النمو الاقتصادي تعبر عن دلك بشكل أكثر وضوحا، ففي الستينات أدخل عالم التقدم التكنولوجيا في معادلة النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر عن طريق عاملين رأس المال والعمالة، فمعادلة النمو بشكلها المبسط تقول بأن النمو يتناسب طردا مع العمالة (L)ورأس المال(K) أي: **Y=K.L**

وحصل **سولو(solow)** على جائزة نوبل في الثمانينات من القرن العشرين على تقنينه لهذه النظرية بإدخال عامل التكنولوجيا بشكل غير مباشر في كل من رأس المال والعمالة، وعن الإفتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية أن إنتشار التكنولوجيا يتم بشكل حر ومتاح، وبالتالي فإن إعاقة نقل التكنولوجيا في التجارة يؤدي حسب هذه النظرية إلى عدم حدوث نموفي الدول النامية.[2] والأهمية البالغة التي أعطاها علماء الإقتصاد لدراسة العلاقة بين النمو والتكنولوجيا كانت لمجموعة من الأسباب أهمها :

- إن التكنولوجيا في شكل آلات وتجهيزات ووسائل تقنية تسهل الأعمال وتمكن من الإسراع فيها وكذلك إتقانها؛

-إن التكنولوجيا في شكل معارف تقنية وعملية تمكن من تطوير مختلف الصناعات، القطاعات، الخدمات والنشاطات الاقتصادية وغيرها كما أن التكنولوجيا تسهل إنتقال المعلومة بسرعة وتدقق الحسابات وبالتالي تساهم في اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب في

-[1] Ivo de loo, luc socte , **The impact of technology on economy growth :some new ideas and empirical considerations**, economic research Institute on Innovation and technology , University of Maastricht , Netherlands, April, 1999, p1.

[2]- بالإعتماد على: - محمد مراياتي،**قضايا هامة وآليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي**،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) متوفر على الموقع:www. arabschool .org ، تاريخ الزيارة 2012/03/24 .

-Dwight H Parkins et all , **Economy du dévelopment** , édition de Boeck université , Paris , France ,3ème édition ,2008,P151.

الوقت المناسب، لكن الأثر الايجابي الأكثر أهمية هو الذي يتمثل في إيجاد الحلول الناتجة للمشاكل المختلفة، أي المحافظة على مستوى معين من الإنتاجية أو تحسينه.[1]

ولقد تم طرح نظرية جديدة للنمو الاقتصادي في التسعينات من قبل **رومر (Romer)**، حيث تربط هذه النظرية للنمو بالتكنولوجيا مباشرة **Y=A .K**، وليس عن طريق عاملي رأس المال والعمالة، أي أمها تعتبر المستوى التكنولوجي ورأس المال عاملي إنتاج مباشرين حيث K رأس المال ويحتوي ضمنه كل من رأس المال الفيزيائي والمادي متمثلا بوسائل الإنتاج والتكنولوجيا المجسدة في المواد المستعملة وفي الإدارة وغيرها، كما يحتوي رأس المال البشري الذي يتمتع بمعرفة، خبرة أوممارسة تكنولوجيا، كما يحتوي رأس المال الإجتماعي من عمل جماعي في تشبيك منظومة العلم والتكنولوجيا،وفي الشعور بالمسؤولية الجماعية وفي الأمانة والإخلاص في العمل وغير ذلك من رأس مال اجتماعي، وتمثل A المستوى التكنولوجي ويشتمل على مستوى المنظومة التكنولوجية للدولة (الجزء الأهم من النظام الوطني للإبتكار والإبداع)، وهذه المنظومة تشمل عدة مركبات متشابكة أهمها وجود الرؤية الوطنية تجاه العلم والتكنولوجيا، ووجود القرار السياسي فيها، والإعتماد الرسمي لسياسة وطنية في ذلك مع إستراتيجيات لتنفيذها،كما تشمل ما يسمى بـ "الثالوث الحلزوني " المهتم بالتكنولوجيا وهو الجامعات، مراكز البحوث العامة والخاصة، والشركات .[2] والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل(1-2):نظرية النموالجديدة في شكلها المبسط.

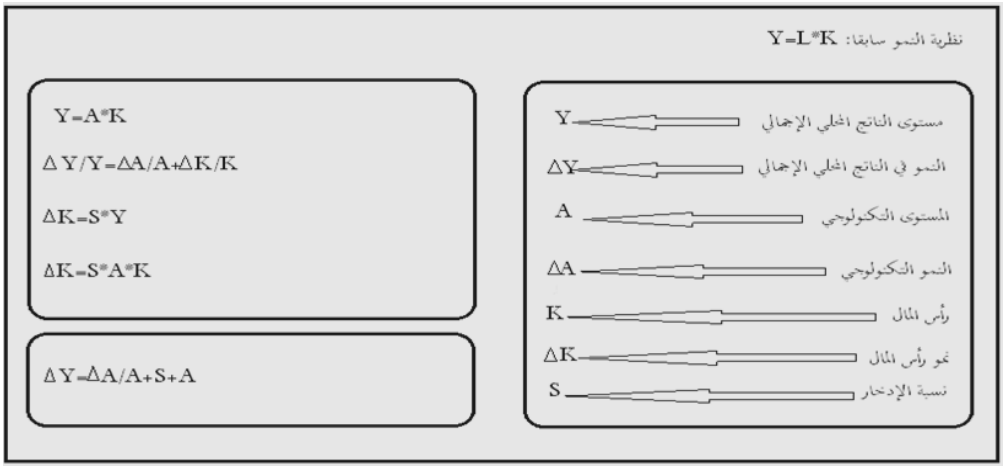

المصدر:- محمد مراياتي،**تأثير الإستثمار في المعرفة على النموومردوديته، وعلى الإنتاجية والتنافسية في إقتصاد الدول العربية**،(في)المؤتمر الأول للجمعية الإقتصادية العمانية:الإقتصاد الجديد الإقتصاد المبني على المعرفة،جامعة السلطان قابوس،عمان، أكتوبر 2005،ص5.

[1]- محمد سعيد أوكيل،**إقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي**، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1994،ص ص24،25.

[2]- محمد مراياتي،**قضايا هامة وآليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي**، متوفر على الموقع: **www. arabschool .org** تاريخ الزيارة: **2012/03/24** ..

ونلاحظ من الشكل أن معدل النمو الاقتصادي $\Delta Y/Y$ على معدل النمو التكنولوجي $\Delta A/A$ من جهة وعلى المستوى التكنولوجي A من جهة أخرى إضافة إلى اعتماده على مستوى الادخار S.

ومنه فروح المبادرة والابتكار هي مفتاح النمو الاقتصادي، وهذه ما يفسر وتيرة النمو المرتفعة التي حدثت في الدول المتقدمة والذي كان سببه الرئيسي هو التغير التقني.[1] والشكل الموالي يوضح مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول.

الشكل (2-2):نسبة ما يعود للتقدم التكنولوجي في النموالإقتصادي لمجموعة من الدول (1960-1992).

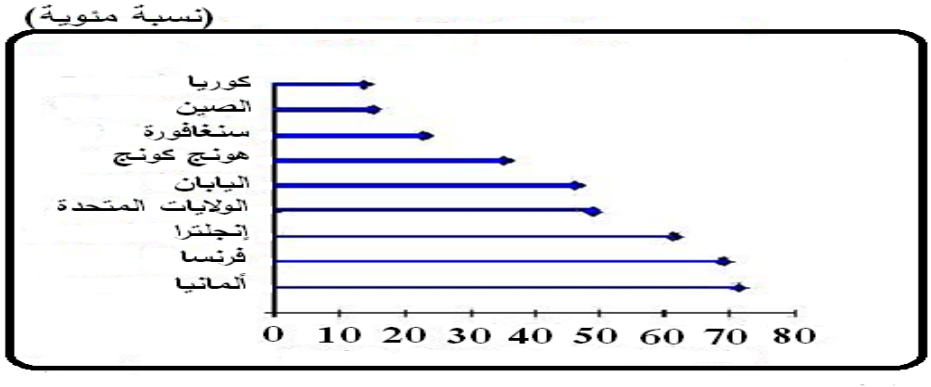

المصدر:- محمد مراياتي،**تأثير الإستثمار في المعرفة على النمو ومردوديته، وعلى الإنتاجية والتنافسية في إقتصاد الدول العربية**، مرجع سبق ذكره،ص18.

ثانيا -دور التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة: قبل التعرض لدور التكنولوجيا والإبداع التكنولوجي في التنمية المستدامة، يجب التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، حيث تعددت التعاريف التي أعطيت لها باختلاف زوايا الدراسة وكذلك الهدف من تبنيها وفيما يلي أهم التعريفات التي أعطيت للتنمية المستدامة.

تعرف **هيأة الأمم المتحدة** التنمية المستدامة بأنها« "ضرورة انجاز الحق في التنمية "، بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحضر والمستقبل، وأشار

[1]-Mohammed Farooq Hussain et all ,**Impact of Innovation , Technology and Economic Growth Entrepreneurship** , American International journal of contemporary research , Vol 1,No 1, Centre for promoting Ideas ,United Stat of America ,July 2011,P 47.

المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها "».[1]

وعرفها **البنك الدولي** بأنها «التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الإجمالي أو زيادته المستدامة عبر الزمن. ويتضمن رأس المال الإجمالي، رأس المال الصناعي (معدات وطرق)، الفني (معرفة ومهارات)، الإجتماعي (علاقات ومؤسسات) والبيئي (غابات،موارد مائية) وبناء على التعريف فأساس الإستدامة هو رأس المال ».[2]

ويعتبر **مجلس منظمة الأغذية والزراعة** أن التنمية المستدامة «إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها،وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة .فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي، المياه، النبات والموارد الوراثية لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية، وسليمة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية ».[3]

مما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية إحتياجاتهم؛[4] أي أنه ينبغي على النظم الإقتصادية الحالية أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية لضمان نفس المستوى من المعيشة للأجيال اللاحقة،أو مستوى أفضل.والتنمية المستدامة لا تتحدد بالبيئة فقط،بل تشمل ثلاثة أبعاد: إقتصادي، إجتماعي وبيئي .

وقد بين معهد **Wup pertal** مساهمة التكنولوجيا والإبداع التكنولوجي في التنمية المستدامة من خلال تبيين العلاقة من خلال الأبعاد الثلاثة لها،وقد لخصها في العناصر التالية:[5]

1-العلاقة بين البعد الإقتصادي والبعد البيئي:يسمح الإبداع التكنولوجي من جهة بإبدال رأس المال الطبيعي برأس مال منتج ومتراكم، ومن جهة أخرى تقليص الحماية على رأس المال الطبيعي من خلال رفع الفاعلية الإقتصادية للأساليب الفنية والمنتجات؛

2-العلاقة بين البعد الإجتماعي والبعد الإقتصادي:في إطار العلاقة بين هذين البعدين فإن الإبداع التكنولوجي يسمح بتنظيم أحسن تكملة بين رأس المال البشري ورأس

---

[1] -دوجلاس موستيت، **مبادئ التنمية المستدامة**،ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية،القاهرة،مصر،الطبعة الأولى،2000،ص1.

[2] -محمد العيد بيوض، مرجع سبق ذكره،ص79.

[3] -محمد السيد عبد السلام،**الأمن الغذائي للوطن العربي**،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1988،ص157.

[4] -محمد كامل عارف،**مستقبلنا المشترك**،سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1989،ص69.

[5] -warrant.F et Valenduc.G, **L`innovation technologie au service du développement durable,** Rapport de synthèse Février 2001 , Fondation Travail-Université asbl, Centre de recherche Travail & Technologies ,France ,2001,p16.

المال المادي والمالي بطريقة تصحح مصادر الإستبعاد الإجتماعي، التي هي جذور التنمية غير المستدامة ؛

3-العلاقة بين البعد الإجتماعي والبعد البيئي:حيث أن التكنولوجيا تسمح بتحويل أنماط الإستهلاك وأنماط الحياة (في مختلف المجالات مثل :النقل والإسكان) بطريقة تسمح بزيادة نوعية المعيشة في إطار تعاون مع حماية رأس المال الطبيعي.

ويمكن أن نميز بين نوعين من التكنولوجيا التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، تكنولوجيا تجميعية وتكنولوجيا متكاملة كما يلي:

1-التكنولوجيا المتكاملة:وهي التكنولوجيا التي تكون فيها الخصائص البيئية مدمجة في تصميم المنتج، وتضم التكنولوجيات والأنظمة ذات الفاعلية في تقليص المدخلات من الطاقة والمواد الأولية، تصميم منتجات تستعمل لأكثر من مرة وقابلة للإسترجاع، وتحسين الجودة الكاملة التي تؤدي إلى زيادة عمر الإستعمال مع إمكانية إصلاح المنتجات بسهولة؛

2-التكنولوجيا التجميعية:وتعرف على أنها نصوص تضاف إلى الأساليب الفنية أو المنتجات الموجودة،بطريقة تقلص من الأضرار البيئية المرتبطة بالإنتاج أو الإستهلاك، مثل تكنولوجيا الوقاية من الأخطار وتقليص الأضرار الطاقوية، وكذلك تكنولوجيا القياس والمراقبة.[1]

الفرع الثاني:التطور التاريخي للتكنولوجيا.

لقد سعى الأفراد منذ قديم الزمان إلى الإستعانة بما هومتاح من الأشياء وتطويرها من أجل إستخدامها في القيام بالأعمال المختلفة.[2] وتشير البدايات الأولى للتطور التاريخي التكنولوجي إلى أنها كانت من عهد العلوم الإغريقية، وكذلك العلوم اليونانية والرومانية والإسلامية.[3]

ومع كل ما تحتويه التكنولوجيا تغير وتطور مستمر على مر العصور كانت هذه الأخيرة تعبر عن إمكانية الإفراد في الإبداع وتوفر القدرات الفعلية الخلاقة لديهم وتوفر الظروف والفرص المناسبة والتي تدفعهم إلى تقديم ما أمكن تقديمه من أجل تحقيق حياة أفضل.[4]

ويمكن تقسيم مراحل التطور التكنولوجي إلى المراحل التالية:

أولا- مرحلة النواة: تعتبر هذه المرحلة الأساس الأولى للمراحل تلت بعد ذلك حيث أن هذه المرحلة تمثل ما مر به الأفراد في العصور الحجرية حيث حياتهم بسيطة وبداية اعتمادهم على آلات والمعدات البسيطة جدا تتمثل بما يحتاجون إليه في أعمالهم البسيطة،حيث أنهم قاموا بتصنيع ما يحتاجون له من عصى وأسهم وغيرها من الأدوات التي إستخدمت للدفاع عن النفس والصيد وتحضير الطعام وصناعة الملابس البدائية البسيطة وإكتشاف النار وإستخدامها.[5]

---

[1] -Ibid,p18.

[2]- ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، **تكنولوجيا التسويق**، دار المناهج، عمان الأردن، 2004، ص 15.

[3]-نصيرة بوجمعة سعدي،مرجع سبق ذكره،ص15.

[4] - ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره،ص15.

[5] -نفس المرجع ص15.

ثانيا-مرحلة التطور البسيط:تميزت هذه المرحلة بإدخال طاحونة الماء خلال الإمبراطورية الرومانية، وقد سيطرت طاحونة الماء وطاحونة الهواء على التكنولوجيا حتى نهاية القرن الثامن عشر.[1]

ثالثا- مرحلة بداية النهضة التكنولوجية:إن ظهور النقد ساهم في إيجاد فئة في المجتمع تمتلك ثروات مالية كبيرة، قام أصحاب هذه الثروات باستثمار أموالهم في الصناعة، مما شجع على ظهور المصانع التي مثلت بداية النهضة، التكنولوجية؛[2] وقد تميزت هذه الفترة بإزدهار صناعة الغزل والنسيج وظهور المصانع والأفران عالية الحرارة لصهر الحديد.[3]

رابعا-مرحلة التطور التكنولوجي:شهد العالم ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور الثورة الصناعية في أوروبا تطوير المجتمعات وتسهيل عملية الإتصال بشكل عام .ولقد تميزت هذه الفترة بما يلي:

-تطوير الآلات والمكائن والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج؛

-حدوث تطور كبير في وسائل النقل والإتصال؛

-ظهور مصانع ذات طاقة إنتاجية كبيرة.[4]

خامسا- مرحلة الثورة الرقمية: يشهد الاقتصاد اليوم تغيرا عميقا، حيث إقتصاد العصر الصناعي (Industrial age) يتراجع بوتائر متسارعة لصالح إقتصاد عصر الانترنت (Internet age economy)، وتماما مثلما أحدث التحول من العهد الزراعي إلى العهد الصناعي تغيرات جوهرية في أساليب تنظيم وإدارة النشاط الإقتصادي، فان التحول إلى إقتصاد عصر الإنترنت كفيل بتغيير وتحقيق مستحيلات جديدة. إن القرن الحادي والعشرين هو بحق عصر الاقتصاد الرقمي(Digital Economy) أو إقتصاد ثورة تكنولوجيا المعلومات.[5]

وقد ذكر المفكر (Aluin toffler)عام 1970 في كتابه الموجة الثالثة أن الثورة العلمية التكنولوجية تعد حضارة هذا العصر، كما كانت الزراعة موجة الحضارة الأولى والصناعة موجة الحضارة الثانية.[6] فقد زادت الشبكة العالمية التي تصل أجهزة الحاسوب والهاتف والتلفزيون من طاقتها على نقل المعلومات بمقدار هائل،خاصة في العقد الأخير الذي بلغ فيه مستعملوا الإنترنت أكثر من ملياري مستخدم بعدما كان 250 مليون فقط سنة2000، وأما مشتركوا الهاتف النقال فقد بلغوا أكثر من 5 مليار مشترك سنة 2011 في حين أنهم لم يتعدوا 500 مليون مشترك سنة2000 .[7] وقد أحدث كل هذا تطورا ملموسا في المجالات الاقتصادية،

---

[1] - نصيرة بوجمعة سعدي،مرجع سبق ذكره،ص25.

[2]- ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3]- **الثورة الصناعية**،متوفر على الموقع: **ثورة صناعية /at.wikipedia.org/wiki**،تاريخ الزيارة:2012/04/29.

[4]- ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[5]- بشير العلاق، **التسويق في عصر الانترنيت والاقتصاد الرقمي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص03.

[6]- محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر،مصر، 2006، ص 80.

[7]-**millions d'utilisateurs de l'internet**, availbl at : **www.lemonde.fr/technologies/article/2011/01/26/aux**, last visit : 29/04/2012.

الاجتماعية، السياسية والثقافية، وما يهمنا هنا هو الإقتصادية منها على الرغم من أن هناك تداخل كبير بين جميع المجالات، فهو يؤدي دورا هاما في نظم الإنتاج خاصة في المؤسسات الاقتصادية الكبيرة ليس بمجرد الإعلان عليها فقط، ولكنه يفتح آفاق واسعة للتصدير والاستفادة من كوادر العمل في الدول الأخرى.[1]

وإذا كان علم الإقتصاد كما عرفه آدم سميث هو علم الثروة؛[2] فإن ثروة تكنولوجيا المعلومات هذه، والتي حفزتها الإلكترونيات الرقمية دفعت بالمعلومات إلى وضع صارت فيه تمثل واحدا من أهم عوامل تكوين الثروة.

صحيح أن المعلومات قد لعبت دورا مهما خلال العقود الماضية من تاريخ الإنسانية، إلا أنه خلال السنوات القليلة المنصرمة قد صار بالإمكان تكوين وجمع وتخزين ومعالجة وتوزيع المعلومات على نطاق واسع وبكلفة منخفضة لم يشهد لها التاريخ مثيلا من قبل ؛[3] والواقع أن هذا النوع من الإنفجار والتوسع في النسيج الترابطي ما كان ليحصل لولا إكتشاف الإنترنيت* وتنامي إستخداماته وتطبيقاته ؛[4]التي إنتشرت بسرعة مذهلة وإمتدت إلى مجالات لم تكن في الحسبان حتى شملت كل أوجه الحياة في المجتمعات المصنعة، فدخلت كل مكتب، مصنع ومنزل، وأبرز مظاهر هذه المرحلة تتمثل في تقنيات المعلومات والمعالجة الدقيقة التي أفرزت الآلة الذكية (الروبوت)، وأهم من ذلك كله الحواسيب الالكترونية على إختلاف أنواعها وأحجامها بما في ذلك الحواسيب الصغيرة والشخصية.[5]

المطلب الثالث:الجوانب الأساسية في التكنولوجيا.

هناك جدل كبير حول ما إذا كانت التكنولوجيا هي العلم أم أنهما مختلفان، ونفس الشئ بالنسبة للإختراع، لذلك يجب التفرقة بين هاته المصطلحات،وتحديد ما علاقة ذلك بإقتصاد المعرفة.

الفرع الأول: العلم والتكنولوجيا.

العلم والتكنولوجيا على حد تعبير البعض مرحلتان متميزتان ومتكاملتان لتحقيق المعرفة، من حيث أن غاية العلم عن الأشياء وحقيقتها والكشف عن عناصرها وخصائصها وصولا إلى قانون كل شيء ونظريته،أما التكنولوجيا فهي المرحلة التالية لإكتشاف قانون الأشياء أنها التطبيق العملي لنتائج قانون الشيء أنها إبتكار أسرع وأيسر الطرق لإستعمال قانون الأشياء في الإنتاج، إنها ثمرة العلم.[6] وبالتالي يمكن القول أن:[7]

---

[1]- سوسن زهير المهندي، **تكنولوجيا الحكومة الالكترونية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 88.

[2]- محمود حامد عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3]- بشير العلاق، مرجع سبق ذكره، ص 03.

* **الانترنيت** هي عبارة عن حاسب آلي يتحدث إلى حاسب آلي آخر تربط بينهما واسطة هي سلك التلفون العادي أوأي نوع آخر من الكوابل، وإذا كانت الحواسيب موجودة في أماكن بعيدة ومتفرقة فيمكن إستخدام الأقمار الصناعية للربط بينها ليتحقق بذلك الإتصال الدولي عبر الإنترنيت. **لمزيد من الاطلاع**:عصام نورالدين، **إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة**، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص ص 163-176.

[4]- بشير العلاق، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[5]- جمال داود سلمان، **إقتصاد المعرفة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 57.

[6]-عطية بن عبد الحليم بن صقر مرجع سبق ذكره ص09.

[7]- عبد القادر تومي، **العولمة فلسفتها،مظاهرها تأثيراتها**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2009،ص170 .

-العلم هومعرفة لماذا know –why ومعرفة العلة؛
-التكنولوجيا معرفة الكيف know-who معرفة الوسيلة؛

العلم إذا هوأساس التكنولوجيا،غير أنه لا يؤدي بذاته إليها، كما أن التطور العلمي لا يؤدي تلقائيا إلى تطور تكنولوجي، إنما هوفقط شرط لإمكانية هدا التطور،التطور تكنولوجي يأتي نتيجة التفاعل والترابط بين ما يتوصل إليه البحث العلمي من نتائج وقوانين، وبين التطبيق الفوري والسريع لهده النتائج في المؤسسات الإنتاجية القائمة، أي الترجمة الفورية للقوانين والمكتشفات العلمية إلى سلع وخدمات وهياكل تنظيمية وإنتاجية .

إن هذا التفاعل والترابط بين المؤسسات العلمية والبحثية والمؤسسات الإنتاجية هو الذي يخلق الملاحقة التكنولوجية والتطور التكنولوجي.فأشد ما يعاني منه العلماء والباحثون أن تظل نتائج بحوثهم حبيسة الأدراج ورفوف المكتبات العامة والخاصة، في الوقت الذي تكون فيه المؤسسات الإنتاجية بمنعزل عنهم، إما مكتفية بأساليب إنتاجية عتيقة أو لاهثة وراء تكنولوجيا مستوردة.[1] والشكل التالي يوضح الرابطة بين العلم والتكنولوجيا.

الشكل (2- 3): مخطط توضيحي لتفاعل العلم والتقنية وصولا إلى التحول التكنولوجي.

[1]- عطية بن عبد الحليم بن صقر، مرجع سبق ذكره ص10.

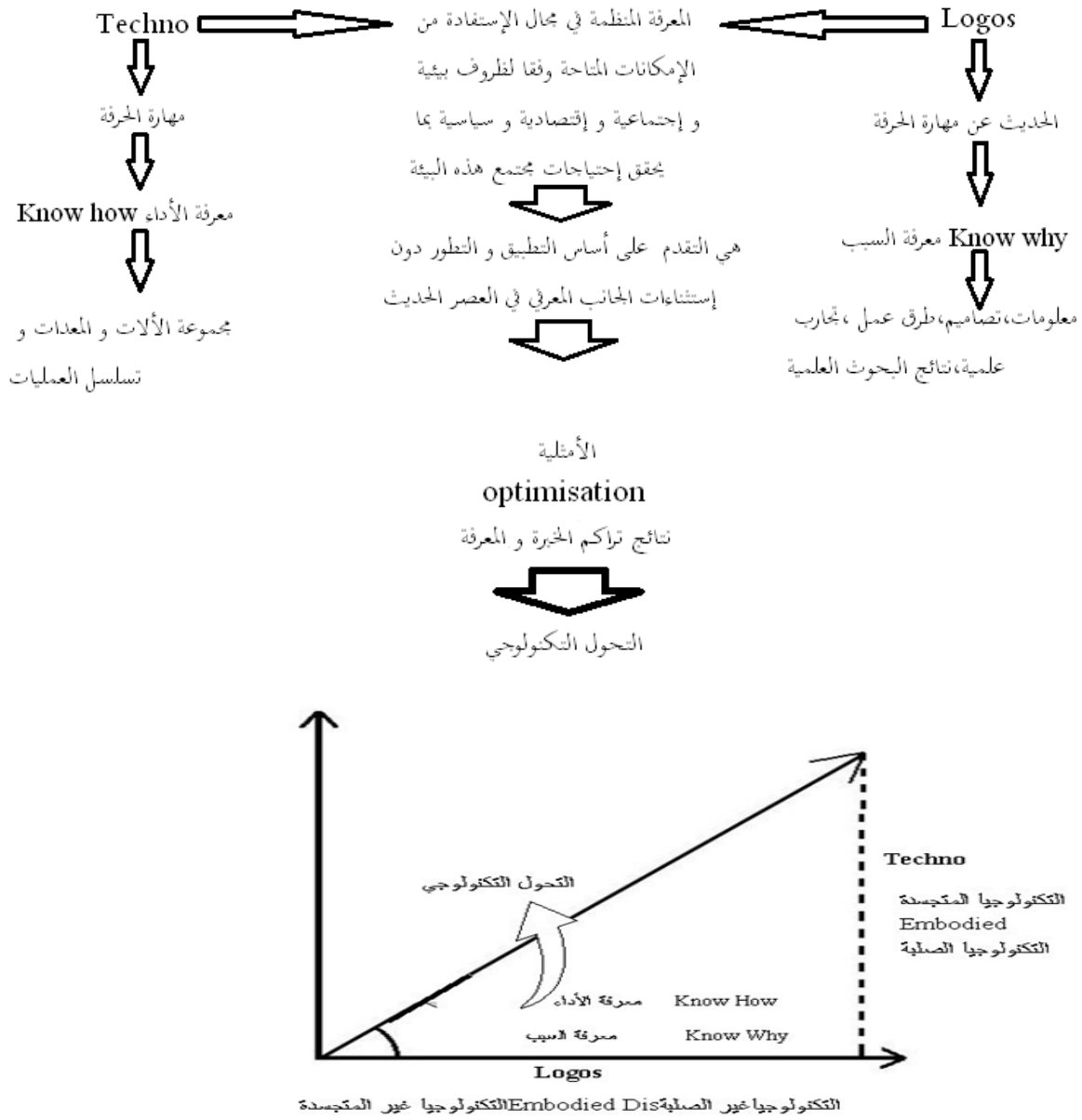

المصدر:-فداء صفاء محمد علي،**<u>التطور التكنولوجي في الصنعة</u>**،(في)الندوة العالمية الثامنة:تاريخ العلوم عند العرب والجوانب المجهولة في تاريخ العلوم العربية،الإسكندرية،مصر، 28-30 سبتمبر 2004،ص 04.

من خلال الشكل أعلاه يفترض أن الحالة المثلى للتطور التكنولوجي هي عندما يكون التطور في معرفة العلة بمقاييسه ومدلولاته مصحوبا بتطور في معرفة الأداء، وأيضا بمقاييسه ومدلولاته (سلعة جديدة،تحديث طريقة ووسيلة إنتاج،تقليل تكاليف،استخدام مدخرات...إلخ) أي عندما تكون زاوية التكنولوجيا 45°(درجة).

أما بالنسبة للابتكارات العبقرية التي تسبق الفهم النظري معرفة السبب فان الزاوية التكنولوجية تكون أكبر من 45 درجة، والعكس صحيح بالنسبة للبحوث العلمية الصرفة غير التطبيقية تكون الزاوية التكنولوجية أصغر من 45 درجة. وهكذا نلاحظ أنه مع إزدياد التفاعل

بين العلم والتقنية تقلصت الفجوة بين السبق العلمي والتطور التقني بدرجة كبيرة: ستة وخمسين سنة للهاتف(1820-1876)، خمس سنوات للترانزيستور (1943-1953).[1]

الفرع الثاني- التكنولوجيا والإختراع: هما من الناحية الفنية وجهان لعملة واحدة إذ يعبران عن التطبيق العالمي للقوانين والمكتشفات والنظريات العلمية التي تم التوصل إليها من خلال البحث العلمي.فاللفظان متطابقان من حيث كونهما ثمرة المعرفة وغايتها، ولكنهما مختلفتان من حيث السرية ونطاق الحماية القانونية والإحتكار فالمؤسسات الإنتاجية الكبرى الممولة للبحث العلمي تحرص على إحاطة إبتكاراتها التكنولوجية بالسرية التامة حتى يمكن احتكارها لأطول فترة ممكنة ومن ثم فإنها لا تتمتع عند سرقتها أو تقليدها بالحماية المقررة للملكية الفكرية سواء على المستوى المحلي أوالدولي.[2]

وللإشارة هناك أيضا من يفرق بين الإبتكار والإختراع:حيث يتصل الإبتكار بالحداثة والتحديث في حين الإختراع يتعلق بكل شيء جديد، ويمكن القول إن الإبتكار هو الإختراع بالإضافة إلى الإستغلال.[3]

وبالعودة إلى الإختراع فان صاحبه يحصل على براءة إختراع ويكشف عن جميع أسراره، فإنه وفي مقابل إفادة البشرية منه يحصل على إحتكار إستغلال إختراعه لمدة محددة بموجب قانوني وطني وإتفاقية التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية؛[4] حيث تتيح لهؤلاء المبدعين أو المخترعين إختيار كيفية توزيع أعمالهم ويمكنهم إختيار على سبيل المثال ترخيص أو بيع أعمالهم أو إختراعاتهم،لجعلها متاحة مجانا، أو السماح بإستخدامها وفق شروط معينة.

الفرع الثالث:المعرفة.

إعتمد الإقتصاد القديم على الأرض، العمالة ورأس المال،و كانت هي العوامل الأساسية للإنتاج، ومع تطور تقنيات الإتصال والمعلوماتية فقد غدت الأصول المهمة في الإقتصاد الجديد هي المعرفة.[5] وخلافا للماديات التي تخضع لتناقص العوائد وتعتبر موردا نهائيا، فإن المعرفة ذات دافعة إستثنائية وتعمل على أساس تزايد العوائد مما يجعلها موردا لانهائيا.[6]

أولا- مفهوم المعرفة:هي الإستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والمكتسبة والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة معينة، أو مجال معين أو مشكلة معينة، وقد تتحقق المعرفة هذه من خلال الملاحظة المباشرة للأحداث والوقائع، وتوفر القدرة على فهم وإدراك طبيعة الأحداث والوقائع هذه وما يرتبط بها، ومن ثم فان المعرفة هي القدرة

---

[1]- فداء صفاء محمد علي، مرجع سبق ذكره ص6.

[2]- عطية بن عبد الحليم صقر، مرجع سبق ذكره ص11.

[3]- read more: **htt://www.defference .net/language/defference _between_invention_and_inovation /Hix221qg HISIFS** ,last visit:28/04/2012.

[4]- عطية بن عبد الحليم صقر،مرجع سبق ذكره ص11.

[5]- محمد مرياتي،**إقتصاد المعرفة،تكنولوجيا المعلومات والتعريب**،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا،بيروت،ص2.

[6]-نجم عبود نجم،**إدارة المعرفة،المفاهيم،الاستراتيجيات،العمليات**،دار الوراق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2005،ص48.

على الإدراك والفهم والتعلم والمعلومات والبيانات، والملاحظة المباشرة والخبرة، وترتبط بالتعليم والبحث الأساسي والتطبيقي، والتنظيم الاقتصادي والإداري، والذكاء والفطنة والحدس والتخمين والتأمل والحظ والتفكير المنطقي وبذلك فان المعرفة هي أكثر من المعلومات ومرحلة أعلى منها.[1] ويمكن تقسيم المعرفة إلى أربع أشكال هي:[2]

أ-معرفة المعلومة:أومعرفة ماذا -know- what :تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية،كمعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين والشرائع من قبل المحامي وأمثالها؛

ب- معرفة العلة: "أو معرفة ماذا"-know- why:وتشمل معرفة الأسباب والظواهر الطبيعية وإستثمارها لخدمة الإنسان، وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي، ووراء الصناعة وإنتاج السلع المختلفة، وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات البحث التطوير العام والخاص؛

ج- معرفة الكيفية:"أو معرفة كيف"-know- how :وتشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات،أو إستخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكا للشركات والمؤسسات ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة معقدة ومكلفة؛

د- معرفة أهل الإختصاص:"أومعرفة من -know- who ": وتزداد حاليا أهمية هذه المعرفة، معرفة من يستطيع عمل شيء ما لابد منها لتنفيذ هذا العمل بشمل سليم وإقتصادي.وتفعيل الإقتصاد حاليا يجتاح له المعرفة حاجة كبيرة،كما تسرع هذه المعرفة تنفيذ المشاريع تسريعا أكيدا وسليما.

إن تعليم السيطرة على هذه الأنواع من المعرفة يتم عبر وسائط مختلفة "فمعرفة المعلـومة " و"معرفة العلة " تؤخذان من الكتب والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومن قواعد المعلومات. أما النوعان الآخران فلا يؤخذان كاملا إلا بالممارسة.كما أن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات رقمية يجعلها تتحول إلى سلعة تزداد أنواعها يوما بعد يوم ويزداد دورها في الإقتصاد العالمي الذي يتحول إلى إقتصاد المعرفة.

ثانيا- إقتصاد المعرفة: يقوم اقتصاد المعرفة على جملة من العوامل المهمة التي تشكل قوام هذا الاقتصاد، بل تشكل عوامل نشوئه كما ذكرنا ومنها :[3]

1- الإبداع: ويقوم الإبداع على نشأة نظام فعال من الروابط التجارية بين المؤسسة التعليمية، ولاسيما مؤسسة الجامعة وغيرها من المنظمات التجارية والصناعية لإحداث نوع من التوافق والتواكب ثورة المعرفة المتناسية،وطرائق الاستفادة منها في الحياة،ومن ذلك الربط التعليمي الجامعي باحتياجات سوق العمل على نحو إبداعي مبتكر؛

---

[1]-فليح حسن خلف،**إقتصاد المعرفة**،مرجع سبق ذكره،ص ص10،9.

[2]- جين إيريك أوبرت وآخرون،**بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنموية متقدمة**، ترجمة محمد أمين مخيمر،موسى أبوطه،دار الكتاب الجامعي،الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى،2009،ص9.

[3]- جين إيريك أوبرت وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص11.

2- التعليم: فكلاهما أساس الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، إن توفير رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة على نحو مبتكر في العمل مهمة يجب أن تتبوأها مؤسسات التربية في المدرسة والأسرة والجامعة وغيرها من مؤسسات التمدرس النظامية وغير النظامية؛

3- وجود بنية تحتية داعمة لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات:هذه البنية يجب أن تتحدث بإستمرار لتسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع إحتياجات سوق العمل المحلية، الوطنية والعالمية؛

4- توافر حوافز تقوم على أسس إقتصادية قوية: هذه تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو.وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات أكثر

متاحية ويسرا، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويظهر الشكل التالي العلاقة بين الدعائم الأربعة التي يقوم عليها الاقتصاد المعرفي.

الشكل (4-2):الدعائم الأربعة المتفاعلة لإقتصاد المعرفة.

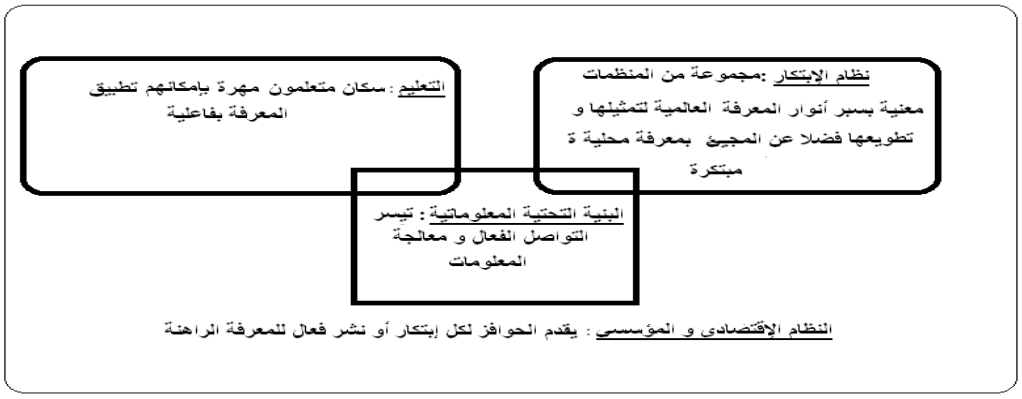

المصدر:- جين إيريك أوبرت وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص66.

من الشكل نلاحظ أن النظام الإقتصادي والمؤسسي هو الأساس الذي يقوم عليه الأركان الثلاثة الأخرى. وإعتماد الأركان على بعضها البعض، ظاهر في مثل هذه العلاقة البسيطة القليلة. فالمجتمع مثلا يجب أن يمتلك الحد الأدنى من رأس المال قبل أن يطور النظام الإبتكاري والبحث الكفء .

المبحث الثاني: سيرورة العملية التكنولوجية.

يلعب نقل التكنولوجيا بين الدول دورا هاما في تدعيم إستقلاليتها التكنولوجية وإعتمادها على ذاتها، حيث أن الهدف الأساسي لنقل التكنولوجيا ومعيار نجاحها يتمثل في تحقيق وضع أفضل في المستقبل يمكن الدولة المستوردة للتكنولوجيا من الإستغناء تدريجيا عن الإستيراد والإعتماد على الذات، ويعني هذا التحول من النقل الأفقي للتكنولوجيا إلى النقل الرأسي لها.

المطلب الأول: نقل التكنولوجيا، أساليبها وآثارها.

إن عملية نقل التكنولوجيا من بلد معين وتطبيقها في بلد آخر تتم عن طريق مجموعة من الأساليب، كما أن هذا النقل تترتب عنه مجموعة من الآثار.

الفرع الأول:مفهوم نقل التكنولوجيا.

لقد ساد - نتيجة الأسلوب الدعائي الكبير والمكثف للشركات المتعددة الجنسيات – إعتقاد خاطئ في الدول النامية، مفاده بأن التكنولوجيا سلعة تباع وتشترى كأي سلعة أخرى، وهذا بدوره قاد إلى إعتقاد خاطئ أخر وهوأن حيازة التكنولوجيا يأتي عن طريق شراء وإمتلاك الآلات والمعدات والتجهيزات التكنولوجية الحديثة، لذلك فقد سارعت البلدان النامية ومنها البلدان العربية – بهدف نقل التكنولوجيا – أو شراء الآلات والتجهيزات الحديثة وفي كثير من الأحيان شراء المصانع الجاهزة، أي أن الواقع والتاريخ أثبت أن ذلك لم يحقق النقل المرجو للتكنولوجيا، لأنها ليست سلعة حرة محددة المعالم بوضوح ومتاحة إلى قيود لكي تستخدمها أي شركة في أي مكان؛ ولقد إختلفت الآراء حول مفهوم نقل التكنولوجيا، فمنهم من يعتبرها التنازل(la concession) أوالترخيص(la licence)، إذ يقتصر إستخدامها للتكنولوجيا التي تحميها حقوق الملكية فقط، ومنهم من يعتبر عملية النقل هي أن يكون لكافة مستلزمات التكنولوجيا العينية والفنية والمؤسسية الملائمة.

ولقد تم تعريف نقل التكنولوجيا من طرف بعض الإقتصاديين كما يلي:

- " هي عملية إجتماعية وفنية يترتب عنها نقل المهارات الثقافية المصاحبة لنقل المعدات والآلات والأدوات بين المرسل والمتلقي".[1]
- "هي إيصال الثقافة المنتجة أوالمستخدمة من موقع معين لغرض محدود وتطبيقها في موقع آخر".[2]
- "هي نقل المهارات التقنية والمعدات الرأسمالية من كيان إلى آخر، ومن منظمة إلى أخرى، أومن بلد إلى آخر".[3]
- "هي عملية نقل وتحريك الإبتكار التكنولوجي الذي يكون في شكل معلومات من مؤسسة البحث والتطوير إلى منظمة مستقبلة داخل الدولة ".[4]
- "هي قيام شركة بنقل عملية أوطريقة ما تمتلكها إلى شركة أخرى، حيث تضعها على مستوى تحقيق تلك العملية ".[5]

---

[1]- Ruduan che Rose et all, **the theoretical perfectives underlying Technology Transfer: A literature Analysis**, International journal of Bisiness and management, Vol 7, No 2, National Defence University of Malaysia, Published by Canadian Center of Science and Education, Malaysia, January 2012, p 278.

[2]- آمال مجذوب رباح، **إتفاقيات عقود نقل الثقافة**، معهد التدريب والإصلاح القانوني، أكتوبر 2003، متوفر على الموقع: **www.Sudanlaw.org**، تاريخ الزيادة: 2012/03/19.

[3]- Roshartini Omar et all, **The Concept of Absorptive in Technology Transfer (TT) Projects**, International Conference on Intelligent Building and Management, University Technology MARA (UiTM), Malaysia, 2011,p328.

[4]- Sazali abdulwahab et all, OP.Cit, p 71.

[5]- نصيرة بوجمعة سعدي، مرجع سبق ذكره،، ص 27.

من التعاريف السابقة يمكن تصنيف نقل التكنولوجيا إلى نوعين:

1- نقل التكنولوجيا على المستوى الوطني: ويقصد به تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة التي تقوم بها الجامعات والمعاهد ومراكز البحث آلة منتجات وخدمات وطرق إنتاج؛[1] وخصائص تتجسد في السلع الرأسمالية والوسيطة والإستهلاكية المنتجة بهذه الطريقة؛[2] ويطلق على هذا النوع من النقل بـ "النقل الرأسي للتكنولوجيا".[3] (Vertical Transfer Technology).

2- نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي: ويحدث هذا النقل من دولة قادرة على تحقيق"النقل الرأسي" فيها إلى دولة فشلت في ذلك، وهي الصورة نفسها التي تحدث بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويطلق على هذا العملية بـ"النقل الأفقي للتكنولوجيا" (Horizontal Transfer Technology).[4] والشكل الموالي يوضح مسار نقل التكنولوجيا.

الشكل (5-2): مسار نقل التكنولوجيا.

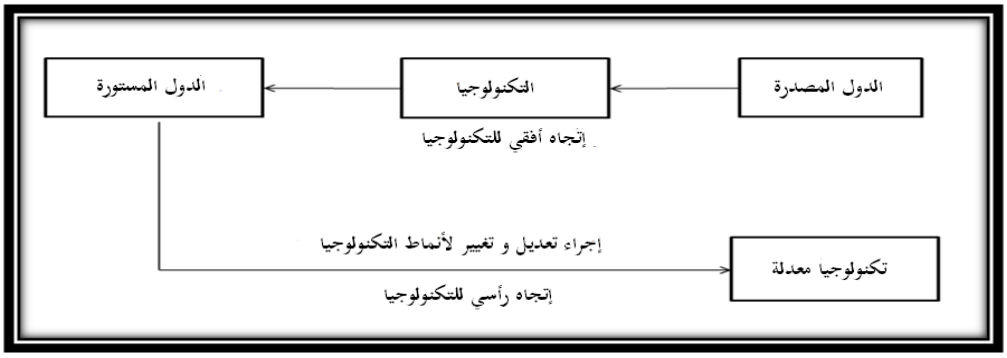

المصدر: علي محمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 293.

الفرع الثاني: أساليب نقل التكنولوجيا.

لقد عرف نقل التكنولوجيا تطورا في الأساليب، صاحب التطور الذي حدث على شكل العلاقات بين الدول، وتنوعت من خلال هذا التطور الخيارات المطروحة أمام المصدرين في نقل تكنولوجيتهم بما يتناسب مع إعتبارات مختلفة، الظروف المحيطة والأغراض من النقل، وإمكانية التحكم في التكنولوجيا المنقولة ومستوياتها وغيرها مما يتوفر من خصائص في البلد المستورد.

[1]- على محمد منصور، **مبادئ الإدارة(أسس ومفاهيم)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1992، ص 293.

[2]- أنطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 59، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1982، ص 57.

[3]- علي محمد منصور، مرجع سبق ذكره، ص 293.

[4]- أنطونيوس كرم، مرجع سبق ذكره، ص 57.

أولا- التراخيص-Licensing : الترخيص هو آلية يقوم بموجبها الطرف الأول(المرخص) بمنح حق إستخدام حقوقه إلى طرف ثاني(المرخص له)، مقابل إتاوة* يدفعها المرخص له للمرخص، حيث أن هذا الترخيص يمكن أن يكون عبارة عن على إتفاقية ترخيص التكنولوجيا الذي يشمل نقل حقوق براءات الإختراع والعلامات التجارية والإسم التجاري وغيرها، وقد يكون كذلك عبارة على إتفاقية الترخيص الفني الذي يحتوي على أحكام المساعدة الفنية والإدارية للمرخص له.[1]

وللتراخيص أشكال مختلفة يمكن حصرها فيما يلي:[2]

أ- الترخيص الحصري _ Exclusive License: هنا يكون المرخص له هوالوحيد الذي له الحق باستغلال التكنولوجيا المحولة، وهذا إلى غاية إنتهاء مدة العقد؛

ب- الترخيص الوحيد_ Sole License: وهوالترخيص الذي تكون فيه التكنولوجيا المحولة قابلة للإستغلال من طرف مرخص له وحيد، وهذا إضافة إلى المرخص؛

جـ- الترخيص غير الحصري_ Non-Exclusive License: بموجب هذا الترخيص يكون للمرخص الحق في إستغلال التكنولوجيا المحولة، إضافة إلى عدد من المرخص لهم.

كما أن التراخيص عادة تكون منخفضة المخاطر وتحقق دخلا مستقرا تقريبا إلى الشركات متعددة الجنسيات، وهذه هي القناة الإستراتيجية الأكثر تفضيلا بالنسبة للشركات التي لا تمتلك الموارد الكافية للقيام بإستثمار أجنبي مباشر.[3]

ثانيا- عقود التصنيع_ Manufacturing Contracts: تنشأ هذه العقود عندما تمنح شركة ما(في الغالب شركة متعددة الجنسية) إلى شركة أخرى تقع في بلد مختلف مهمة تضيع سلعة ما(قطع غيار أومنتوج نهائي) لفترة من الزمن عادة ما تكون طويلة، حيث يقوم الطرف الثاني بتصدير تلك السلعة إلى الطرف الأول تحت العلامة التجارية لهذا الأخير، ومثال ذلك إنتاج أجزاء الكومبيوتر أو قطع غيار السيارات في الهند لفائدة شركات في الولايات المتحدة الأمريكية.[4]

ويتم نقل التكنولوجيا عن طريق عقود التصنيع بمجرد إرسال الطرف الأول للعقد المواد الأولية أو المنتجات النصف مصنعة مرفقة بطريقة التصنيع إلى الطرف الثاني، أو عندما يتم طرح الطرف الثاني قسما من المنتوج النهائي أوالنصف مصنع في السوق المحلي.

---

* اتفاق الترخيص ينص على أن المرخص له يدفع رسم من أجل الحصول على البراءة والدراية الفنية التي وردت من المرخصين، حيث أنه في معظم اتفاقيات الترخيص الدولية يكون معدل الإتاوة فيها عبارة عن نسبة مئوية من مبيعات المنتجات المرخص لها على مدى فترة العقد، وهذا ما هوقائم مع معظم الشركات الأمريكية. **أنظر:**

- Mohamed Saadi**, Essays on Foreign direct investment, Technology Transfer and International Trade**, Thèse pour obtenir le grade de docteur, Spécialité : Sciences Economiques, L'université Paris Est, 2010, p p 154, 155.

[1]- Suzana Idayu wati Osman et all**, Exploring the Technology Transfer Mechanisms by the Multinational Corporations**, Journal Asian Science end Education, Malaysia, March 2012, p 145.

[2]- WIPO, **Investing The Future: an Introduction to the patents for small and medim_Sized Enterprises**, Publications NO.917(E) of the world Intellectual Property Organization, Geneva, 2006, p 36.

[3]- Suzana Idayu Wati Osman et all , Op.Cit, P 145.

[4]- محسن أحمد الخضري، **إقتصاد المعرفة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 38، 39.

ثالثا- عقود تسليم المفتاح _ Turn-Key Contracts: هوعقد يتعهد بموجبه المتعامل الأجنبي بتقديم مجمعات صناعية عاملة وتأجيل الحصول على الثمن حتى تتمكن تلك المنشآت ذاتها من توليد رأس المال.[1]ويمكن أن يمتد الإتفاق إلى التزويد بالآلات والمعدات، وتتميز عقود تسليم المفتاح بإستمرار الخدمات ما بعد التسليم كالصيانة والإدارة والتدريب لكنها تتم في الغالب وفق عقود مستقلة عن العقد الأساسي الذي أنجز بموجبه المشروع.

إن عقود تسليم المفتاح هي عملية تصدير من نوع خاص لا يكون موضوع التعاقد فيها سلعا ملموسة وإنما إنشاء مشاريع، وتبرم هذه العقود من طرف المنظمات المتخصصة في التصاميم والبناء وهي معروفة بشكل خاص في ميدان الكيمياء والصيدلة ومحطات تكرير النفط ومعالجة المعادن(التعدين) وكل أنواع الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا مكلفة ومعقدة وغير متاحة لجميع الدول، وتعتبر هذه العقود ضرورية للحصول على العوائد المجزية للمؤسسات التي تملك تكنولوجيا جاهزة للتسويق في الدول التي تنظر للإستثمار الأجنبي المباشر بشيء من الخوف والتردد، أوتلك التي تتعرض بشكل دائم لأزمات إقتصادية أو تتميز بعدم إستقرار سياسي.[2]

وهناك أيضا ما يسمى بعقود المنتوج في اليد والتي تعتبر إمتداد وتكملة لمضمون عقود المفتاح في اليد، حيث يقوم الطرف الأجنبي بإجراء التجارب المختلفة حول صحة التشغيل والإنتاج، إضافة إلى تقديم المساعدة التقنية والتسويقية.

رابعا- براءات الإختراع _ Patents:براءات الإختراع هي عبارة عن حق إحتكار ممنوح من طرف الدولة لصاحب الإختراع، حيث بموجبه يتم منع الآخرين من إستغلال الإختراع خلال مدة معينة.[3]

وطبقا لإتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية فقد تم تحديد حد أدنى قدره عشرون عاما لحماية البراءات، وهذا ما يراه بعض الإقتصاديين غير منطقي، حيث تنتهي دورة المنتج قبل مرور العشرون عاما. ومع ذلك يرى بعضهم أن الدول النامية تستطيع من خلال نظام براءات الإختراع الحصول على التكنولوجيا بل إن هذه البراءات ضرورية لتسيير إنتقال التكنولوجيا وجلب الإستثمارات الأجنبية.[4] حيث أنه عندما يقوم المخترعين في بلد بتسجيل براءات إختراعهم في بلد آخر يؤدي هذا إلى نقل التكنولوجيا، وبالتالي فهي إشارة على الإستعداد لنشر هذه التكنولوجيا في البلد المستفيد.[5]

وبالتالي فإن براءات الإختراع قد تعمل على إعاقة إنسياب التكنولوجيا إلى الدول النامية، ولكن في الوقت نفسه فإن الحصول على التكنولوجيا عن طريق براءات الإختراع يمكن

---

[1]- قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2]-Charles.Wanb and L.Hill, **International Business Competing the Global Market place**, Irwin, Chicago, 2nd Edition, 1997, p 406.

[3]-Prixilla Caplan, **Patents and Standards**, Paper for the national information Standard Organization, Vol.14, NO .4, published by the National Information Standards Organization, Bethesda, Maryland, October 2003, p 01.

[4]- جمال العص، مرجع سبق ذكره، ص36.

[5]-UNCTAD, **Encouraging International Technology Transfer**, UNCTAD and ICTSD project an IPRs and Sustainable Development, Issue Paper N .07, May 2004, p23.

الدولة المستفيدة من السيطرة على العمليات والجودة والسوق وتتخلص بالتالي من عمليات تحكم المشروعات الأجنبية فيها.

خامسا- عقود التصدير(عقد الوكالة) - Exporting Contrats: يعتبر التصدير من أول الحلول التي تهتدي إليها معظم المؤسسات الصناعية التي ترغب في التوسع واقتحام الأسواق الدولية بإعتبار أن الخيارات الأخرى في الغالب تكون صالحة للمؤسسات التي تحاول الحفاظ على الأسواق التي تم دخولها.[1]

ويفيد التصدير في تعميق المعرفة ونشر خبرة الشركة في الأسواق الدولية، وعندما ترغب المؤسسة في التصدير إلى الأسواق الدولية بإمكانها أن تسلك إحدى السبل التالية:[2]

أ- التصدير المباشر-Direct Exporting: ونقصد به ذلك النشاط الذي يترتب عليه قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد أجنبي سواء كان موزعا أومستهلكا نهائيا للسلعة، وسواء كان هذا المنتج بشكله الأصلي أوبشكله المعدل؛

ب- التصدير غير المباشر- Indirect Exporting:وهنا تقوم الشركة ببيع منتجاتها إلى مستفيد محلي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء على صورته الأولى أوبشكل معدل.

وتوجد حالة أخرى أين تفرض القوانين في الدول المستوردة على المصدر الأجنبي أن يتعامل معها من خلال وكيل محلي في إطار ما يسمى بعقد الوكالة، ويعرف هذا الأخير على أنه إتفاقية يتم توقيعها بين طرفين يكون فيها الطرف الأول هو المنتج أو المصدر إلى الطرف الثاني في بلد أجنبي، وبموجب هذا العقد يفوض الطرف الأول الطرف الثاني (الوكيل) ببيع أوعقد إتفاقيات بيع سلع أو خدمات الطرف الأول إلى طرف ثالث وهو المستهلك، على أن يستفيد الوكيل من عمولة، وهذا يعني أن حقوق الوكيل بموجب هذا العقد تقتصر على العمولة المتفق عليها أما ما سوى ذلك من الحقوق كالعلامة التجارية فتبقى للمصدر سيما إذا كان هو المنتج السلعة محل العقد.[3]

وهناك ما يسمى أيضا بـ "التحويل ما بين الفروع- Intracorporate Transfer"، حيث تقوم الشركة الأم أو أحد فروعها في بلد ما ببيع السلعة لفرع آخر في بلد مختلف، وتناسب هذه الطريقة الشركات متعددة الجنسيات.

سادسا- العقود الإدارية- Management Contrats: هي إتفاق بين الحكومة وطرف خاص لتشغيل مشروع في مقابل أتعاب، والحكومة لا تحصل على مبلغ ثابت(كما في حال التأجير)، ولكنها مسؤولة عن إستثمارات ثابتة، وهي تملك أغلبية المشروع.[4] وبمقتضى هذا العقد يتم

---

[1]- Charles W and L.hill ,Op.Cit, P 405.

[2]- سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية-مدخل استراتيجي-**، دار البازوردي العلمية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 40.

[3]- محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص38، 39.

[4]- ماري.م شيرلي، **عقود المنشآت: هل هي طريق للإصلاح؟**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996، ص 08.

توكيل المؤسسة الأجنبية من طرف المؤسسة المحلية بإدارة جزئية أو كلية لمشروعها الإستثماري.

ويلاحظ في هذا النوع من العقود أن الطرف الذي يتولى الإدارة لا يقوم بأي إستثمار حقيقي بل يقدم المعرفة الفنية والإدارية لطرف آخر يملك في الغالب التكنولوجيا الصناعية والهياكل المتطورة لكن يفتقر إلى الطريقة المناسبة لإدارتها.

سابعا- الإستثمار الأجنبي المباشر*- Foreign direct investment: يعتبر نقل التكنولوجيا أهم آلية تترجم التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول النامية، وهذا لكون الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي لعمليات البحث والتطوير، ومستواها التكنولوجي عال مقارنة بالدول النامية، ويتم نقل التكنولوجيا إلى اقتصاديات الدول النامية بواسطة عدة آليات.[1]

الفرع الثالث:الآثار الاقتصادية لنقل التكنولوجيا.

لقد أصبحت التكنولوجيا جزءا من البناء الإجتماعي والثقافي والإقتصادي للمجتمع الحديث، بل أصبح التطور التكنولوجي مقياس التقدم لأي بلد حيث أثار موضوع نقل التكنولوجيا جدلا كبيرا بين الباحثين فمنهم من يدعوا إلى ضرورة الإستفادة من نقل التكنولوجيا الدول النامية وضرورة تقييم النتائج الناجحة والتعرف على النتائج السلبية لهذه التجارب، في حين يطرح آخرون الدعوى للحد من عملية النقل وهذا بإعتبار أنها تحدث تخلفا في هياكل النمو الداخلية وتؤدي إلى مزيد من المشاكل الإقتصادية في هذه الدول، وفي الحقيقة هناك العديد من الأعباء والعوائد الإيجابية المصاحبة لنقل التكنولوجيا والتي نوجزها فيما يلي :

1 - الآثار الإيجابية : وتتمثل فيما يلي :

-إن نقل التكنولوجيا يؤدي إلى تطوير الإنتاج وزيادة الجودة وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على مشكل التخلف وزيادة مستويات التشغيل، خاصة إذا كانت التكنولوجيا المنقولة كثيفة العمالة، وهذا ما يتناسب والدول النامية نظرا لتوافر هذه الأخيرة على طاقات بشرية هائلة .[2]

- إن إستخدام التكنولوجيا في التصنيع يمكن من التمتع بميزات ووفورات الحجم الكبيرة في الإنتاج سواء بشراء كميات كبيرة من المواد الخام أو الوقود أو مواد التغليف مما يمنح أسعارا منخفضة جدا للحجم الكبير في المواد الخام وغيرها وهي مدخلات الإنتاج مما يؤدي إلى نقص التكلفة للوحدة وجعل سعرها منخفضا ومنافسا؛

* سيتم التطرق إلى دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا بالتفصيل في الفصل الموالي.

[1]-OECD, **L'investissement direct étranger au service du développement: Optimiser les avantages Minimiser les couts**, Service des publications de L'OCDE, France, 2002, P 14.

[2] - WHO **, WHO guide lives on Transfer of Technology in pharmacential manufacturing** , WHO Technical Report Series No 961 , Annex .7 , 2011, PP 286,287 .

- تصنيع المنتجات المطلوبة في البلد النامي نفسه، بدل أن يتم إستيرادها من الشركة الأم، وبهذه الحالة يكون التصنيع محليا فيزيد الإستثمار ويشغل يدا عاملة ويحرك السوق الداخلية عن طريق الحصول على المحتوى المطلوب للتصنيع محليا؛

- إشباع الطلب الداخلى على طائفة من السلع الضرورية، في سوق الدولة المعنية، أو تكثيف صادرات الدولة بسلع معنية تعتمد في جزء من إنتاجها على التكنولوجية المستوردة؛

- إن نقل التكنولوجيا يساعد على تحسين القطاع الزراعي* من خلال إستخدام التقنية المعاصرة والحديثة لزيادة الإنتاج، وإستخدام البذور المحسنة، والتحول نحو المحاصيل ذات القيمة العالية؛

- إن نقل التكنولوجيا يؤدي إلى إغناء التكنولوجية المحلية بمدخلات تكنولوجية أكثر تقدما، كما أن إستخدام التكنولوجية المتطورة سوف يؤدي إلى خلق عمال ومهندسين مهرة يساعدون في تطوير وتحديث التكنولوجيا أوقد يساعدون في خلق التكنولوجيا المحلية.[1]

- نقل التكنولوجيا يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية عن طريق تخفيض التكلفة وكذلك زيادة وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتوفير الوقت والجهد والمال، وهذا ما يؤدي إلى تقليل سعرها تحسين نوعية السلع المنتجة .[2] وبالتالي فإن وجود منتجات ذات نوعية جيدة في السوق المحلى من شانها أن تخلق منافسة وتحفيز المنتجين الآخرين لتحسين نوعية منتجاتهم .

مما سبق يتضح أهمية التكنولوجيا في تحقيق التنمية المنشودة وفي تصنيع سلع ذات مواصفات قياسية وأسعار تنافسية، وهذا يساعد الدول التي تعتمد على التكنولوجيا في ثباتها أمام المنافسة العالمية.

2-الآثار السلبية : يمكن إجمالها في ما يلي :[3]

- إن نقل التكنولوجيا الحديثة – كثيفة رأس المال – واستخدامها في الصناعات، هذا يؤدي إلى إرتفاع نسبة البطالة وبصفة خاصة العمالة غير الماهرة ؛

- قد تكون التكنولوجيا المنقولة غير صديقة للبيئة "ملوثة"، مما يترتب عليها أثار سلبية للإنسان والبيئة على حد سواء. إذ تؤدي إلى إرتفاع خطير في نسبة التلوث الصناعي مثل الأحماض والكيمياويات التى تفرزها المصانع وتؤدي إلى تلوث البحيرات والأنهار وكذلك التسربات في المصانع النووية والأهم من ذلك مشكلة تصريف النفايات النووية والكيمياوية؛

---

* تساهم التكنولوجيا المنقولة في تحقيق تنمية زراعية المستدامة عن طريق تطوير القطاع الزراعي وتعظيم الاستفادة منه لكن بإستخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة , ويظهر ذلك جليا من خلال تضاعف الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للقطاع الزراعي والذي يستخدم تكنولوجيا نظيفة .**أنظر في ذلك :**

-Kormel Mahlstein,**Le rôle des investissement étrangers direct dans les secteur agricole** ,la vie économique : Revue de politique économique ,Berne ,Septembre 2010,P 23.

[1]- جمال العص، مرجع سبق ذكره، ص ص21، 22.

[2] - K. Ramanathan **, Fostering the Growth of SMEs : through technology**, International Conference on launch of the Network of African technology Development and Transfer , Addis Ababa , Ethiopia,22 June 2010, P 06.

[3]- بالإعتماد على:- عبد السلام أبوقحف، **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 453 .

-جمال العص، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- إن نقل التكنولوجيا يؤدي إلى إثقال الدول النامية بالديون، نتيجة لإرتفاع التكاليف، خاصة إذا كان بيع التكنولوجيا مشروطا بشراء المواد الأولية أو معدات الصيانة من الدولة أو المؤسسة المصدرة، مما يعني زيادة واردات الدول النامية والتي من شانها التأثير في ميزان المدفوعات سلبا؛

- إن إستخدام التكنولوجيا الحديثة في البلاد النامية بشكل غير مدروس سيؤدي إلى الإعتماد على الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي تفقد الكثير من الدول النامية إستقلالها السياسي والإقتصادي؛

- قد يؤدي نقل التكنولوجيا إلى تباطؤ النمو الإقتصادي، حيث تلجأ الدول النامية في حالة إستيراد التكنولوجيا كثيفة رأس المال إلى الإقتراض من الخارج، بسبب ندرة رأس المال، فإذا إستطاعت هذه الدول إستيعاب التكنولوجيا المستوردة فإن الإنتاجية ستزيد، أما إذا لم تستطع إستيعابها بسبب عدم الملاءمة فإن الإنتاجية لن ترتفع وستضطر إلى تسديد ديونها عن طريق إقتطاع جزء من إنتاجها الوطني، وهو ما يؤدي إلى تباطؤ معدل نموها الإقتصادي. ورغم هذه الآثار السلبية التى قد تخلقها التكنولوجيا في المجتمعات النامية فإنه لابد من القول أن المجتمع المتقدم، هو مجتع تكنولوجي لا سبيل فيه للعودة للمجتمع البدائي، وتمثل فيه التكنولوجيا مكانا بارزا تؤثر في طبيعته وحقائقه، وفي الحاجات التي يسعي الناس لإشباعها .

المطلب الثاني:توطين التكنولوجيا.

إن عملية توطين التكنولوجيا أو إستيعابها هي عملية يتم فيها الكشف عن جانب يسير من أسرار التكنولوجيا المنقولة كخطوة أولى؛[1] مع المقدرة على تطويرها وتحسينها لتجاري التطور العالمي لهذه التكنولوجيا. بحيث يتمكن المصنع من مجاراة حالة المنافسة العالمية القائمة على أساس التطور التكنولوجي.[2] وهناك عدة عوامل تؤثر على توطين التكنولوجيا المنقولة، وقد قسمت هذه العوامل حسب الدراسة التي قام بها الإقتصادي Aida Caldera * سنة 2010 إلى أربع مجموعات متمثلة في: الشركات المحلية، الدولة، السوق، المعاهد، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل (2-6) : العوامل المؤثرة على توطين التكنولوجيا المنقولة.

[1]- محمد مراياتي، **تأثير الإستثمار في المعرفة على النمو ومردوديته، وعلى الإنتاجية والتنافسية في اقتصاد الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2]- جمال داود سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 70.

* **Aida Caldera:** إقتصادي مكسيكي، متحصل على درجة أستاذ دكتور في الإقتصاد من جامعة بروكسل، إشتغل في التدريس في عدة جامعات، وظف في بنك الإستثمار الأوروبي سنتي 2004، 2005، ثم في بنك فرنسا سنتي 2008، 2009، وهوعضوفي منظمة التعاون الاقتصادي من سنة 2009 حتى الآن، قام بعدة دراسات وأبحاث، **أنظر: Aida.Calderasanchez@OECD.org.**

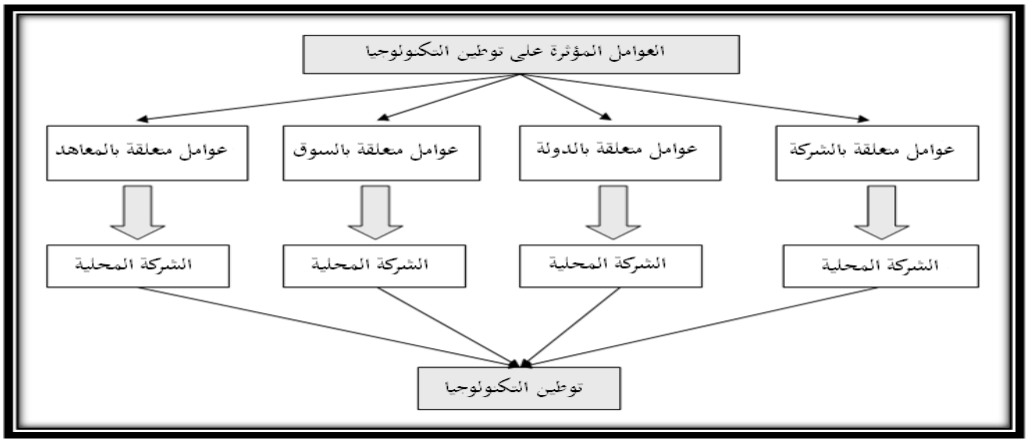

المصدر: المخطط من إعداد الطالبين.

يتضح من خلال الشكل أن أهم العوامل المؤثرة في توطين التكنولوجيا هي الشركة المحلية، وهذا لأنها تشمل جميع العوامل المتعلقة بالتوطين. وتؤثر هذه العوامل الأربعة حسب دراسة Aida Caldera كما يلي:

1- العوامل المتعلقة بالشركة المحلية: إن للشركات المحلية دور كبير في عملية توطين التكنولوجيا المنقولة، حيث:

- يجب على الشركات المحلية تعزيز قدراتهم ومعارفهم العلمية، وتعزيز مهارتها البشرية وتطويرها لتكون على إستعداد لإستيعاب التكنولوجيا المنقولة.[1]
- تطوير البنية التحتية للبحث والتطوير والإهتمام به، حيث أن البحوث في مجال التكنولوجيا تلعب دورا أساسيا في إستيعاب التكنولوجيا المنقولة، وكلما زادت الحاجة إلى النقل زادت الحاجة إلى البحوث وذلك لإستيعاب التكنولوجيا المنقولة؛[2] وبالتالي الإستفادة من المصادر الخارجية للمعرفة وخلق معرفة جديدة في وقت لاحق.[3]
- الإستثمارات في مجال تطوير التكنولوجيا.[4]

وقيام الشرك بهذه الأنشطة يتوقف على مجموعة من النقاط نذكرها فيما يلي:[5]

- قدرة الشركة بالنسبة للحصول على الموارد المالية الخارجية ؛
- النسبة الضمنية من المعرفة والتكنولوجيا للشركة ؛
- القدرة التنافسية للشركة المحلية ؛
- إتصالات الشركة مع ناقل التكنولوجيا.

2- العوامل المتعلقة بالدولة: يمكن للدولة المساهمة في توطين التكنولوجيا كما يلي:[1]

---

[1]- L.Tohmoores nejad et all , **Selecting The Appropriate Technology Transfer Method TO Reach The Technology Localization**, Procceding of the world congress on Engineering, Vol 01, London, U.K, 2011,p 01.

[2]- **Education and Research 2007-2012, Development plan**, Publications Ministry or education, United States of America, 05 decembre 2007, availble at : **Research + and + Development + 2012 + pdf.** Last visit : 16/03/2012.

[3]- Roshartini Omar et all, Op.Cit, P 329.

[4]- L.Tohmoores nejad, Op.Cit, p01.

[5]- Ibid, P 01.

- يمكن لسياسات الحكومة تسريع توطين التكنولوجيا عن طريق مساعدة الشركات المحلية في تطوير المنتجات الجديدة القائمة على التكنولوجيا المنقولة ؛
- وضع سياسات حكومية وأنظمة تشريعية تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المعتمدة على التكنولوجيا المنقولة.

ومن أهم الأساليب التي تستخدمها الدولة للمساهمة في توطين التكنولوجيا هي الهندسة العكسية* (Reverse Engineering)، حيث تعد ممارسة الهندسة العكسية موضوعا حيويا مهما وفيه الكثير جدا مما هو مباح في إتفاقية التريبس(TRIPS)، دون أن يرد في الإتفاقية ما يشير إليه باللفظ الصريح، ولا يوجد في الإتفاقية أيضا ما يمنع من ممارسة الهندسة العكسية التي يقصد بها التعلم وخدمة أغراض البحث العلمي دون أن يؤدي ذلك إلى التسبب في إلحاق أضرار تجارية بصاحب البراءة خلال فترة الحماية، وفي نفس الوقت فإنه من حق الدولة، بل هو واجب عليها ألا تسمح لصاحب البراءة بالإعتراض على هذا النوع من الممارسات ما دامت تجري لأغراض التعلم والمعرفة والبحث العلمي، ويجب في كل الأحوال أن يتعرف مجتمع البحث والتطوير في الدول النامية على فنون وأساليب الهندسة العكسية والتمييز بين الحقوق والواجبات القانونية لكل الأطراف، التي تترتب على ممارستها، كما يجب عليهم أن يلموا بكل الجوانب القانونية في الموضوع والفواصل بين الممنوع والمسموح في الوسائل والأهداف، ويجب أن يعرفوا الهندسة العكسية من منظور الحضارة المادية تاريخيا وكيف أن هذه الممارسات هي التي سمحت بتعاظم وتراكم المعرفة التكنولوجية عالميا.[2]

3- العوامل المتعلقة بالسوق: يجب على الشركات هنا التركيز على المنافسين في عملية توطين التكنولوجيا، وهذا بإعتبار أن المنافسة تمثل عاملا حاسما في نجاح المنتجات في الأسواق ؛[3] كما أن دخول الشركات الأجنبية يؤدي إلى زيادة المنافسة، وبسبب تفوقها تكون هنا الشركات المحلية مضطرة لتحسين طرق إنتاج خاصة بها، وهذا بعد إستيعاب التكنولوجيا المنقولة من طرف الشركة الأجنبية.[4]

ويجب أيضا على الشركة المستخدمة لهذه التكنولوجيا إنشاء سلاسل توريد(سلاسل عرض) قوية بما في ذلك الموزعين، وهذا حتى يساعدها على إحتواء حصة كبيرة من السوق.[5]

4- العوامل المتعلقة بالمعاهد: إن للمعاهد دور فعال في عملية تهيئة التربة الخصبة لإستيعاب التكنولوجيا وذلك من خلال:

---

[1]- Ibid, P 01.

* **الهندسة العكسية**: هي إختيار منتج قائم ودراسته من أجل الكشف والفهم لقدر كبير من المعلومات العلمية والتكنولوجية الكامنة في هذا المنتج، وهذا للوصول إلى درجة وضع منتوج مشابه له أومثله.

[2] -عبد الرحيم عنتر عبد الرحمان، **حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 479.

[3] - L.Tohmoores nejad, Op,Cit, P 02.

[4]- Suzana Idayu.Wati Osman et all, Op.Cit, P 144.

[5]- L.Tohmoores nejad, Op. Cit, P 02.

- تحديد أنواع التكنولوجيا المختارة وإختيار الأفضل وإستنتاج البدائل: وهذا عن طريق إعطاء المعلومات الكافية عن التكنولوجيا المتقدمة وتطورها وفوائدها، وبتقديم هذه المعلومات يمكن مساعدة متخذي القرارات، والتوجه إلى إختيار المشروعات التي تستخدم التكنولوجيا الملائمة، وإستخدامها بأنجح الأساليب مما يساعد على إستيعابها وتوطينها، حيث يتعاظم دور مؤسسات التعليم والبحث العلمي في مهمة تهيئة التربة الوطنية الصالحة للتوطين، وعلى رأس هذه الأدوار التعليم العالي والتدريب المستمر، نظرا لأهميتها البالغة في بناء القدرات الوطنية التي يمكنها التعامل مع العلوم والتكنولوجيا بما في ذلك مهارات التشغيل والصيانة؛[1]

- تقييم ما تم إنجازه من مشاريع التنمية والتكنولوجيا المنقولة وتحديد مدى نجاح هذه الأخيرة، بالإضافة إلى دور هذه المؤسسات في مواصلة البحث والتطوير والإطلاع على التطورات السريعة والدائمة التي تحدث في مجال التكنولوجيا وكيفية الإستفادة منها؛

- يمكن للشركة المحلية الحصول على المعرفة الغير متوفرة عن طريق المعاهد، حيث تؤثر هذه المعاهد على قدرة الشركات على إستيعاب التكنولوجيا من خلال تقديم الدعم والتخطيط والتشاور وتعزيز معرفتهم.[2]

- إقامة الندوات العلمية التي تساهم في تحقيق لقاء الكفاءات الوطنية بالخبرات في الدول الصناعية المتقدمة، وهذه الندوات تساعد في الإطلاع على الأبحاث التي تمت في مجال معين والإستفادة من هذه الأبحاث لتحقيق الإستيعاب للتكنولوجيا المنقولة؛

- إن عملية توطين التكنولوجيا تتطلب تهيئة قوى بشرية قادرة ومؤهلة وماهرة في مجال العلم والتكنولوجيا، ومجتمعا متعلما ومثقفا علميا وتكنولوجيا، ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي هي التي تلعب دورا مهما في هذا المجال.[3]

ويعد ترابط الجامعات والمؤسسات الصناعية من أهم متطلبات توطين التكنولوجيا، وبالتالي لابد على الجامعات أن تسعى بإستمرار إلى توطيد علاقاتها مع المؤسسات الصناعية من خلال وسائل وصيغ عديدة منها:

1- أن تؤدي المؤسسات الصناعية دورا فعالا في صناعة أهداف الجامعات ورسم سياستها العلمية والتقنية والإسهام في تسهيل سبل تنفيذها وربط أنشطتها بصورة أوثق مع إحتياجات تلك المؤسسات لتأمين تخريج أطر هندسية وتقنية ذات تأهيل علمي قادر على الولوج إلى حقل العمل مباشرة بصورة فعالة ومؤثرة في العملية الإنتاجية ؛

2- تشجيع مشاركة كبار المهندسين والتقنيين في أعمال مجالس الأقسام العلمية ومجالس الكليات والجامعات وكذلك تشجيع مشاركة كبار أساتذة الجامعات في التشكيلات المماثلة في

---

[1]- جمال العص، غسان إبراهيم، **البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في توطين التكنولوجيا**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد 04، اللاذقية، سوريا، 2005، ص ص86، 87.

[2]- L.Tohmoores nejad, Op,Cit, P 02.

[3]- جمال العص، غسان ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 87.

المؤسسات الصناعية لتأمين التنسيق والتشاور وإدامة الصلة العلمية والتقنية على أعلى المستويات؛

3- تسخير مختبرات وورش الجامعات ومكاتبها الإستشارية لصالح تلبية إحتياجات المؤسسات الصناعية، والعكس صحيح أيضا، أي تسخير إمكانات الصناعة لصالح العملية التعليمية الهندسية والتقنية ؛

4- وضع الخطط ورسم السياسات العلمية والتقنية لتحسين أداء المهندسين والتقنيين وتأمين مواكبتهم لآخر التطورات العلمية والتقنية، وتطوير أساليب الإنتاج بهدف زيادة كمية المنتوج، وتحسين نوعيته بالإفادة من أرقى حلقات التقنية المتقدمة، وإعتماد الأساليب الإدارية الحديثة في الصناعة الوطنية ؛

5-ربط المناهج الدراسية بصورة أثق بإحتياجات المؤسسة الصناعية من المهندسين والتقنيين وإعدادهم بالشكل الذي يمكن فيه الإفادة من مؤهلاتهم من قبل تلك المؤسسات بصورة مباشرة، وهذا يتطلب حتما التشاور والتنسيق المستمر بين العاملين في الجامعات والمؤسسات الصناعية ومراجعة المناهج الدراسية بصورة دورية منتظمة بهدف تنقيحها وتحديثها لتلبي هذه الإحتياجات من جهة، ولتواكب التطورات الهندسية والتقنية من جهة أخرى؛

6- ربط المناهج الدراسية بصورة وثيقة بالتدريب العملي، أي أن يكون التعليم الهندسي والتقني مسندا إلى قاعدة عملية صناعية وذلك لتنمية الرغبة لدى الطلبة أن يصبحوا مهندسين وتقنيين ناجحين ومبدعين في حقول المعرفة المختلفة والتأقلم مع ظروف العمل في المؤسسات الصناعية، وإحترام العمل والتعود على الإنضباط والعمل الجماعي وتحمل المسؤولية، وإستيعاب أساليب العمل المختلفة، وصقل شخصية الطالب المتدرب المشبعة بروح العمل والهادفة إلى التطوير وإيجاد الحلول للمشكلات الهندسية والتقنية بإعتماد التفكير العلمي بصورة منهجية سليمة ؛

7- إنشاء كليات تقنية في مواقع التجمعات الصناعية الرئيسية في القطر وبتخصصات تلائم إحتياجات هذه المؤسسات؛

8- الإهتمام بمشاريع طلبة الصفوف النهائية، بحيث يجب أن تتناول هذه المشاريع مشكلة هندسية حقيقية من نقل العمل، وأن ينفذها الطالب داخل مؤسسة صناعية لحسابها أو بالتعاون معها.[1]

المطلب الثالث: توليد التكنولوجيا.

توليد التكنولوجيا هي إيجاد تكنولوجيا جديدة مبتكرة أو مطورة محليا، يمكن بواسطتها تصنيع منتجات مستحدثة منافسة عالميا؛[2] والتكنولوجيا هي نتاج النظام الوطني للإبتكار، هذا

[1]- داخل حسن جريو، بعض مراحل توطين التكنولوجيا، المؤتمر الدولي الثاني عشرة الإسلام ومتغيرات العصر، الجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 2001، ص ص5-7.

[2]- جمال داود سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الأخير الذي تكون مدخلاته هي: الموارد البشرية (رأس المال البشري)، الموارد المالية (الإنفاق على البحث والتطوير) ثم براءات الاختراع (حقوق الملكية الفكرية).[1]

1- البحث العلمي والتطوير: شهدت العلوم المعاصرة تطورات كبيرة في المنتصف الأخير للقرن العشرين، وما ساعدها على ذلك السباق بين الإقتصاديات الدول المتقدمة، هذه الأخيرة كانت متحكمة في أنظمة البحث العلمي بدرجات عالية.

ولقد تميزت الثورة الصناعية بتراكم كم هائل من المعارف والتجارب العلمية سواء أكانت قائمة على مناهج علمية بحتة، أو راجعة للصدفة، غير أنها مكنت اليد العاملة على الخلق والإختراع وإبتكار كل ما هو جديد، وفي الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ومع نهاية القرن التاسع عشر، ظهر نظام دولي متبادل الإعتراف ببراءات الاختراع، الشيء الذي ساعد على توفير الحماية للمخترعين وإجراء تعديلات على أنظمة معاهد ومؤسسات البحث العلمي، وعلى مستوى القومي في عام 1887 تم تأسيس معهد البحث الفيزيائي والتكنولوجيا بألمانيا.[2] ويعتبر هذا الأخير الأول من نوعه في تلك الفترة.

ولكن في نهاية الحرب العالمية الأولى وما بعدها من الفترات التي تميزت بجملة من الحروب، كان لها الفضل الكبير في تطوير مجال البحث العلمي والتطوير من خلال التوجه والسباق نحو التسلح. أما العصر الحالي، والذي يعرف بسرعة كبيرة، وإبتكارات هائلة، أصبح البحث العلمي والتطوير، البنية الأساسية لقيام أي دولة وتنمية أي إقتصاد بإعتباره السبيل الأول في تحقيق الإبتكارات والإبداعات، فبفضله أصبحت المجتمعات تعيش ثورة مهولة تعرف بالموجة الحضارية الثالثة، أو ما يعرف بموجة إقتصاد المعرفة.

ومن خلال اللمحة التاريخية لتطور البحث العلمي، فإنه يمكن تعريفه على أنه: كل المجهودات المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول فنية، في صور أساليب أو طرق إنتاج ومنتجات مادية، إستهلاكية، أو إستثمارية، حيث تباشر هذه النشاطات إما في مخابر الجامعات أوفي مراكز البحث التطبيقي، أوفي المؤسسات الصناعية دون إعتبار خاص لحجمها. [3] فالبحث هو التعمق في المعرفة، والتطوير، وهو تطبيق للمعارف التكنولوجية في مجال معروف مسبقا وبالتالي فالتطوير هو التوسع في المعرفة ويكون الهدف منه هو إنتاج مواد جديدة، أو منتجات وآلات تستعمل في عمليات جديدة.

وإنطلاقا من هذا التعريف، فالبحث والتطوير والذي يمكن تعريفه بالبحث التكنولوجي يتوسط البحث العلمي المجرد من جهة والنشاط الإنتاجي من جهة أخرى؛[4] أي أنه يتم إستخدام النظريات التي تم التوصل إليها من خلال البحث العلمي، لإيجاد حلول لمشكلات

---

[1]- محمد مراياتي، **قضايا هامة واليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا ولتوطينها في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]- كريستوف فريدريك فون براون، **حرب الإبداع في فن الإدارة بالأفكار**، ترجمة عبد الرحمن توفيق، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2000، ص 36.

[3]- محمد سعيد أوكيل، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1990، ص 113.

[4]- هاني محمد دويدار، **نطاق إحتكار المعرفة التكنولوجية بواسطة السرية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 24.

النشاط المادي للإنتاج. فالهدف الذي يرجى من البحث والتطوير هو إكتشاف وتعزيز المعرفة وتوليد أفكار جديدة يمكن تطبيقها على أرض الواقع من خلال الإبتكارات والتجديدات سواء في المنتجات أو الآلات، ومن ثم إمكانية تحسين وتطوير عمليات الإنتاج، ولأجل هذا الهدف حشدت الجهود والموارد حتى يتم إستغلال البحث العلمي بصورة جيدة، خاصة وأن أهميته تتزايد يوم بعد يوم، لذلك نجد الدول تهتم به بدرجة كبيرة خاصة الدول الصناعية المتقدمة، وهذا نظرا لما يعود لها من أهمية في زيادة عوائد الإستثمارات المادية والبشرية، كذلك الرفع من كفاءة المؤسسات الإقتصادية، وزيادة قدراتها التنافسية، تحسين نوعية المنتجات كما ونوعا دون زيادة مماثلة في التكاليف، بل تخفيضها.

وتخصص البلدان الصناعية المتقدمة موارد مالية معتبرة لتغطية تكاليف هذه النشاطات، إذ يقدر ما تنفقه دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية على أنشطة البحث والتطوير ما بين 3.5% إلى 5% من إجمالي الدخل الوطني فيها؛[1] وهذا نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه البحث والتطور في عملية إبتكار التكنولوجيا، حيث أنه كلما زادت الحاجة إلى الإبتكار زادت الحاجة إلى البحوث.[2]

وإضافة إلى ما تنفقه حكومات البلدان الصناعية المتقدمة على البحث والتطوير، فإن القطاع الخاص أيضا يساهم بنسب معتبرة في تغطية تكاليف هذه النشاطات، حيث أظهر التحليل السنوي الرابع لشركة "Booz and Company" الإستشارية في الإستطلاع لأكبر شركات عالمية في مجال الإنفاق على البحث والتطوير، أن هذه الشركات قد أنفقت 492 بليون دولار عام 2007، وبإرتفاع ملحوظ يبلغ 6.7% عن معدل النمو منذ 1999.[3]

والجدول التالي يوضح لنا نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الدخل الوطني لمجموعة من الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا ونسبة مساهمة القطاع الخاص خلال سنة 2007.

الجدول (1-2): الإنفاق على البحوث والتطوير ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في بعض دول العالم 2007.

الدولة	الإنفاق على البحوث والتطوير(% من الناتج	نسبة مساهمة القطاع الخاص(% من الناتج	نسبة مساهمة القطاع العام (% من الناتج المحلي

[1]- قويدري محمد، **واقع وأفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية**، (في)الملتقى الدولي : التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004، ص 63.

[2] - **Education and research 2007-2012,** Op.Cit, P 59.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحوتواصل معرفي منتج**، ص 169.

	المحلي الإجمالي)	المحلي الإجمالي)	الإجمالي)
السويد	3.73	2.79	0.94
اليابان	3.39	2.62	0.77
الولايات المتحدة الأمريكية	2.61	1.84	0.77
ألمانيا	2.53	1.77	0.76
فرنسا	2.09	1.34	0.75
الإتحاد الأوروبي(27 دولة)	1.84	1.11	0.73
إسبانيا	1.20	0.76	0.53

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي للعام 2009**، مرجع سبق ذكره، ص 174.

تشير الأرقام في هذا الجدول إلى أن الدول المتقدمة تنفق مبالغ معتبرة على البحوث العلمية إدراكا منها لأهميتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة.

ونلاحظ من الجدول كذلك أن إنفاق القطاع الخاص في بعض الدول المتقدمة(اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا) يفوق ضعف ما ينفقه القطاع العام، في حين أن الوضع في الدول النامية ليس معكوسا فقط، وإنما يتمثل كذلك في أن نسبة مساهمة القطاع الخاص تكاد لا تتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا مع ضآلة الإنفاق الإجمالي.[1] وفي الواقع فإن إنفاق بعض الشركات الكبرى يفوق ما تنفقه الكثير من البلدان على البحث والتطوير، فعلى سبيل المثال قامت 6 شركات وهي: فورد، فايزر، دايملر، كرايزلر، سيمنز، تويوتا وجنرال موتورز، بإنفاق أكثر من خمسة مليار دولار على البحث والتطوير سنة 2003، وهو المبلغ الذي لم تصل إليه جل الدول النامية عدا البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية وتايوان.[2]

2- العامل الفكري(رأس المال البشري): مع ظهور عصر المعرفة والذي أسسه الإبتكار التكنولوجي،بدأ الإهتمام بالجانب الفكري اللامادي للعون الإقتصادي الذي كان مجرد من أي أهمية لقدراته الفكرية في القديم، وهذا بإعتباره العنصر المسير والمتحكم في العناصر المادية الأخرى.

فالعامل الفكري يمثل: "القدرات الفكرية المكتسبة لدى كل فرد، كما أنه عبارة عن وحدات إقتصادية وكيانات روحية هدفهم خلق القيمة الإقتصادية المضاعفة، من خلال ما يقدمونه من جهد، وما لديهم من مهارات وخبرات ودوافع داخلية، إذا أحسن إستثمارهم."[3]

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي للعام 2009**، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[2]- الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي 2005، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير**، ص 30.

[3]- إتحاد الخبراء الاستشاريون الدوليون INFec، **عائد في رأس المال البشري**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 54.

من خلال هذا التعريف نتوصل إلى النقاط التالية:

- العامل الفكري ليس الفرد بذاته وإنما يحقق هدفه في جماعات تحيط به وتؤثر فيه، لذلك فالمجتمع والظروف السائدة ضرورية لتطوير المهارات الفردية وصقلها بطريقة تعود بالنفع على الجميع.

- إن الفرد بإعتباره نواة المجتمع يحتاج إلى دعم وإهتمام من طرف الدولة أو المنظمة من خلال توفير كل متطلبات الحياة من علم، وصحة، تغذية...إلخ، حتى يتم إستثماره بشكل مناسب.

- الإستثمار الجيد للفكر البشري يهدف إلى تحقيق قيمة مضاعفة من خلال العائد الناتج عن الإبتكارات التي يقوم بها هذا الأخير.

فالعون الإقتصادي اليوم يعتبر مصدرا للإبتكار أو غير ذلك، فهذه العملية هي وليدة فكرة أو إلهام وهذا الأمر يكون نتاج العقل البشري.[1]

وإقتصاد المعرفة وجه كل الإهتمام إلى اليد العاملة المؤهلة والإهتمام بها، كما بدأت تبرز فيه ضرورة التحول في الفكر التنموي من التنمية الإقتصادية التي ترتكز على زيادة الدخل القومي والدخل الفردي والإدخار والإستثمار، إلى التنمية البشرية من خلال تطوير قدرات العامل وتنميتها، وخاصة وأن العون الإقتصادي في هذه الحقبة يمثل المحرك الأقل للإنتاج، وسيبقى العنصر الفعال والمؤثر في تحريك عجلة النمو وتحقيق أهداف المجتمع.

وإهتمت الدول والمنظمات بهذا العنصر من خلال تنظيم أوجه حياته مع مراعاة ظروف العصر من خلال الرعاية الإجتماعية والصحية والثقافية، وتوفير سبل التعليم الذي أصبح إستثمارا في الرأس المال البشري بعدما كان شكل من أشكال الإستهلاك سابقا. وهذا على أساس أن البحث والتطوير لا يكون قائما إلا إذا توفرت موارد بشرية تعززه وتطوره، فالعامل الفكري أصبح في الوقت الراهن أساس تطوير البحث التكنولوجي.

فبارنس يؤكد على أن:"أي بلد يضع خطة للتنمية الاقتصادية لا يستطيع أن يهمل إعداد الأفراد الذين سيكونون أداة للإنتاج والتنمية للتربية والتعليم أهداف تتفق مع أهداف الإقتصاد من أجل إعداد القوى العاملة اللازمة لتنمية هذا الإقتصاد ورأس المال البشري هو العنصر الثالث لكل إنتاج إقتصادي."[2]

كما يرى فيليب كوامي أنه:"في جو يسود إحتياج للأفراد العاملين، تبرز المدرسة كمصنع للذكاء، وظيفتها الإجتماعية تحويل الأشخاص إلى أدوات للطاقة الإقتصادية والحربية."[3]

ويعتبر عصر التعليم أكثر أهمية لتنمية الموارد البشرية حتى يتم توظيف هذه الثروة العلمية في مجال البحث والتطوير وتسخيرها إلى البحث عن كل ما هو جديد وبالتالي يجب تطوير نسق التعليم في المجتمع بمركباتها النظامية (في المدارس والمعاهد والجامعات)،

---

[1]- آر.إيه بوكانان، **الآلة قوة وسلطة التكنولوجية والإنسان**، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص35.

[2]- فاروق شوقي البوهي، **التخطيط التعليمي**، دار البقاء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص159.

[3]- نفس المرجع، ص109.

وغير النظامية (في برامج التدريب المهني والوظيفي)، واللانظامي(عن طريق وسائل الاتصال، والإعلام والتنظيم الاجتماعي والسياسي...إلخ)، بحيث يكون الهدف النهائي هو تزويد البشر بلا تفرقة بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة بفعالية في تطوير وإبتكار المعرفة وعمليات التنظيم والإنتاج في المجتمع.

والشكل الموالي يوضح لنا إهتمام الدول بتوظيف اليد العاملة المؤهلة في قطاع البحث والتطوير بالنسبة لتعداد والسكاني الكلي في 20 دولة بارزة.

الشكل (7-2): عدد العلماء والمهندسين العاملين في قطاع البحث والتطوير في 10000 نسمة.

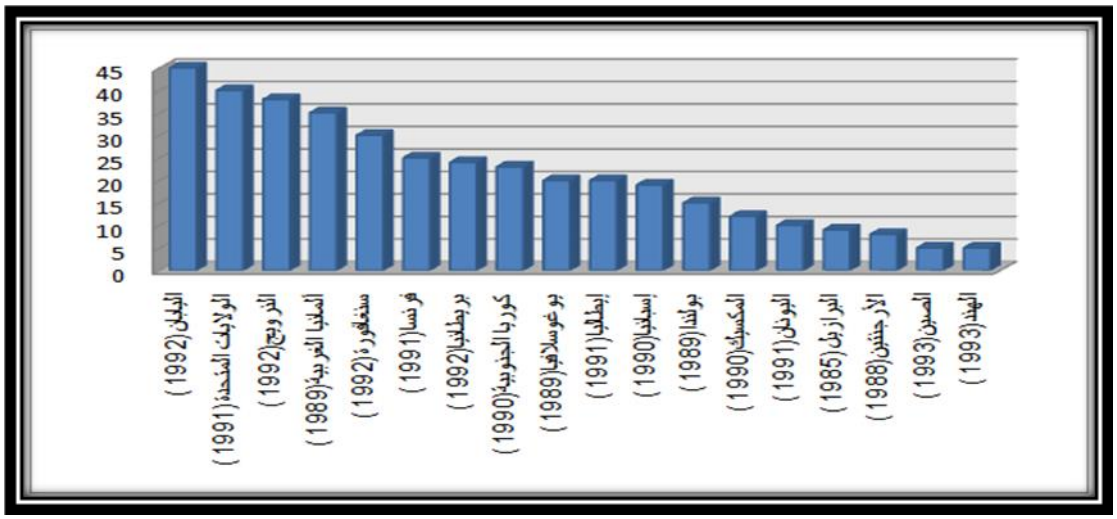

المصدر:- فريديريك م.شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، ترجمة علي أبوعشة، دار العبيكان للنشر، الرياض، المملكة السعودية، 2001، ص 133.

من خلال الشكل نلاحظ أن اليابان أكثر الدول توظيفا للعلماء والمهندسين في قطاع البحث والتطوير تليها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، الشيء الذي يفسر تصدرهم لقائمة الدول المتطورة تكنولوجيا، من خلال الإبتكارات التي يقوم بها أفراد هذه الدول في كل المجالات.

وإلى جانب التعليم ودوره في بناء القدرات البشرية المفكرة يأتي رفع المستوى الصحي والإهتمام بتوفير الوقاية والرفع ممن مستويات المعيشة للفرد من خلال توفير الغذاء الصحي اللازم وكل مستلزمات الحياة، وعليه فالعون الإقتصادي ثروة يحب الإهتمام بها بإعتباره أداة وغاية للتنمية الإقتصادية، وأهم مؤشرات الميزة التنافسية من خلال القيام بعملية الإبتكار ومن ثم زيادة الإنتاجية وتحسينها بما يتوافق مع التطورات الحاصلة.

3- حقوق الملكية الفكرية(براءات الإختراع): نظرا للأهمية القصوى التي يتميز بها براءات الإختراع، ورغم أنها تنظم قوانينها الخاصة من طرف الدولة، إلا أنه تم إقامة نظام

عالمي لحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الإختراع من خلال إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية.[1]

وإذا كان من المتفق عليه أن موضوع حماية الملكية الفكرية سوف يشكل أعباء إضافية على الدول النامية مقابل نقل التكنولوجيا، فان هذه الحماية لها فوائد لهذه الدول تتمثل في:

- حماية الملكية الفكرية تمكن من الحفاظ على حقوق المخترعين، وبالتالي تشجع الباحثين والعلماء على بذل أكبر جهد لتسجيل براءات الإختراع في مختلف المجالات، وهذا ما يساعد على توليد التكنولوجيا، فإلى جانب أهمية الكادر البشري القادر على التعامل مع التكنولوجيا، فإنه يلزم تشجيع العلماء والباحثين القادرين على تطوير التكنولوجيا؛

- تشجيع العقول والكفاءات العلمية على الإستمرار في وطنها (الحد من النقل العكسي للتكنولوجيا)، وعدم التطلع إلى الهجرة إلى الدول الأجنبية، التي تسعى من جانبها إلى جذب هذه الفئة وإغرائها على الإنتقال إليها، نظرا لمردودها الإقتصادي مرتفع القيمة.[2]

ومن جهة أخرى فإن الإبتكار التكنولوجي يمكن قياسه بطريقة غير مباشرة، وليست مباشرة وعدد البراءات المتوفرة خلال السنة تمثل الإستثمارات في مجال البحث والتطوير، لذلك يمكن إعتبارها كمؤشر لقياس الإبتكار التكنولوجي(توليد التكنولوجيا) ومدى تطوره أوتدهوره.

إضافة إلى رأس المال البشري، البحث والتطوير والملكية الفكرية فإن الحاضنات التكنولوجية تلعب دورا مهما في توليد التكنولوجيا، وهذا لأنها تتميز بوجود وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي، والتي تقام بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الإستفادة من الأبحاث العلمية والإبتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الإعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل وورش وأجهزة بحوث، بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين، كالخبراء في مجالاتهم.وتهدف الحاضنات التكنولوجية أساسًا إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والإتفاقات التي تتم بين مجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، فهي إذن ترتكز على الشراكة والتعاون كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية. فالتقدم التكنولوجي الذي يرتكز على القدرة على الإبداع والتجديد ينتج كنتيجة للتنسيق بين مبادرات القطاعات البحثية أو التي تعمل على تطوير التكنولوجيات والإبداع من جهة وموارد الدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى وذلك من خلال وداخل الإطار المحلى، والقومي للنمو الإقتصادي. لذلك فإن الحاضنات التكنولوجية تستطيع دعم مجهودات المجتمع في إقامة تنمية تكنولوجية حقيقية، وتنشيط البحث العلمي من خلال رعاية التعاون بين أصحاب الأفكار الإبداعية والباحثين والأكاديميين

[1]- محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص201.

[2]- صبري حسنين، **توطين التكنولوجيا ودورها في الاقتصاد الجديد**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 400، 2004، ص ص32، 33 .

من جهة، ومجتمع الإستثمار والجهات التمويلية من جهة أخرى. هذه الشراكة الجديدة تعتمد جوهريًا على: [1]

- سياسات وطنية واضحة لدعم وتنمية التكنولوجيا؛
- قطاع إقتصادي خاص نشيط ومتطورو برامج موجهة لتنمية الإبداع والإبتكار؛
- أبحاث أكاديمية واختراعات ذات جدوى إقتصادية وقابلية للتطبيق.

مما تقدم يتضح بأن عملية نقل التكنولوجيا ليست هدفا مرحليا ينتهي بإستيراد الآلات والأساليب الحديثة، وإنما هي عملية مستمرة لتطوير الإبداع الوطني وتحقيق التفاعل بين متطلبات وحاجات الإقتصاد الوطني وبين التقدم العلمي في العالم. أي أنها تكون فعالة عندما يتمكن الطرف المتلقي لها من تنفيذ التكنولوجيا المستوردة كمرحلة أولى وإعادة إنتاجها كمرحلة ثانية، ثم الوصول إلى مرحلة التجديد والإبتكار.[2]

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل (7-2): نقل، توطين وتوليد التكنولوجيا.

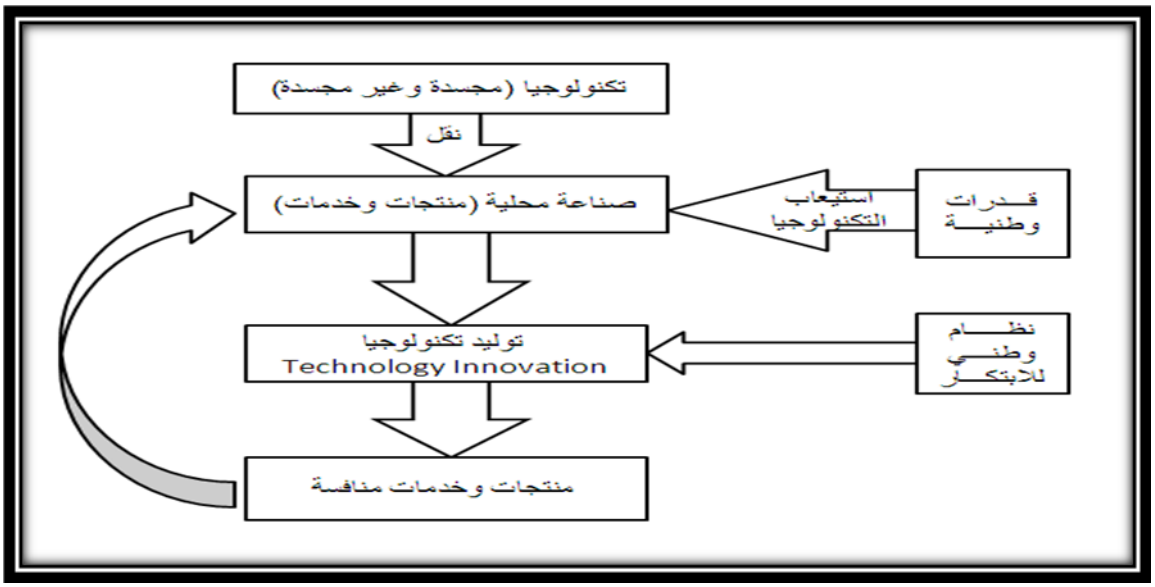

المصدر: المخطط من إعداد الطالبـــين.

المبحث الثالث: التكنولوجيا: مشكلاتها والعوامل المؤثرة على إقتنائها في الدول النامية.

[1] - علي سماي، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان، 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص147، 148.

[2]- نصيرة بوجمعة سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

إن العالم اليوم يتجه وبسرعة نحو التطور والنمو وذلك من خلال بيئة تنافسية شديدة مدعومة بالتطور التكنولوجي وثورة المعلومات، والتي عملت على تسهيل عجلة التبادل الثقافي والتجاري وحفزت الكثير من الدول إلى السعي وراء إقتناء التكنولوجيا والحصول على التقنيات المتطورة.حيث أن الجهود المبذولة والسعي المتواصل لإقتناء التكنولوجيا من طرف الدول النامية كان نتيجة لمجموعة من القيود والضغوط وعوامل عديدة تؤثر على ذلك.

المطلب الأول: الفجوة التكنولوجية.

لقد شهد العالم من قبل أنواعا من التابعيات، كان أولها التبعية الناجمة عن الإستعمار السياسي والعسكري وتلتها مرحلة الإستعمار الاقتصادي، وبعد الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة بدأ نوع خطير من التبعية، وهي التبعية العلمية والتكنولوجية . وعلينا أن نلاحظ أن هذا النوع من التبعية هو أخطر ما ستواجهه الدول النامية خلال القرن الحادي والعشرون.ويتلخص ذلك بأن العالم الصناعي المتقدم يملك مفاتيح المعرفة العلمية التكنولوجية، ويطورها بسرعة مدهشة، ويسخرها في جميع مجالات حياته من صناعة، زراعة، عناية صحية إدارة وخدمات أخرى إضافة إلى قدراته الفائقة في مجالات التصنيع الحربي وصناعات الفضاء، والصناعات الإستراتيجية الأخرى .

وفي المقابل هناك الدول النامية وهي المتخلفة علميا وتكنولوجيا، لا تملك المفاتيح السحرية للعلم والتكنولوجيا، وبالتالي ستبقى تابعة للعالم الصناعي المتقدم ولفترة زمنية لا نعرف مداها، تستورد حاجاتها التكنولوجية، وتستنفذ في ذلك ميزانياتها على حساب الخدمات الأساسية لمجتمعاتها؛[1] فعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي في البلدان النامية بين1990و2000 كان قويا جدا كما يشير الشكل (8-2) والذي فاق 100 % في بعض الحالات إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان الفقيرة مازالت شاسعة جدا.[2]

الشكل (8-2):التقدم التكنولوجي في الدول النامية والدول المتقدمة.

[1] -world Bank report, **global economic prospects 2008, technology diffussion in the developing world**, 2008 p7.

[2]- نزار الريس، **التعايش مع التكنولوجيا**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2007، ص ص96، 97.

Source: -world bank, **technology diffusion in the developing world**, findings from a world bank report, 2008, p07.

تعرف الفجوة التكنولوجية على أنها الفارق الزمني بين ظهور التكنولوجيا الجديدة والإستحواذ عليها من قبل بلد ما ؛[1] أوهي تواجد تكنولوجيا في بلد معين وعدم تواجده في البلدان الأخرى، وبالتالي يستطيع هذا البلد إنتاج وتصدير سلع أقل تكلفة من الخارج؛[2] لتوفره على تلك التكنولوجيا. حيث كلما إتسعت الفجوة التكنولوجية بين الدول كلما أدى ذلك إلى سعي الدول التي لا تمتلك التكنولوجيا الحديثة من أجل الحصول عليها وإستيرادها، وعلى الأخص في الوقت الحاضر حيث أننا نجد أن هناك فجوة تكنولوجية كبيرة واسعة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية .[3]

وتشير بعض الدراسات على أن هذه الفجوة مرتبطة بالإختلاف الواضح في كل من البنى التحتية التكنولوجية، رأس المال البشري الكفء، كثافة الإبتكار بين كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة حيث تتميز هذه الأخيرة بتطورها في الدول المتقدمة، على عكس الدول النامية؛[4]حيث تسعى هذه الأخيرة إلى إقتناء التكنولوجيا من الدول المتقدمة بكل ما تملك من وسائل لأجل إقتنائها بهدف تقليل الفجوة بينهما، لأنها تدرك أنه كلما كانت هذه الفجوة قليلة كلما إستطاعت أن تحافظ على كيانها وتتخلص من الضغوط الخارجية من قبل الدولي مالكي التكنولوجيا الحديثة كما نجد أن هناك فجوة بين الدول المتقدمة نفسها تسعى كل منها على حدا وتعمل بشكل مستمر وتبذل جهود جبارة من أجل الحصول على المعلومات التي من خلالها تستطيع التعرف على ما تملك الدول الأخرى من تكنولوجيا وكذلك تسعى من خلال البحث والتطوير إلى تقليل الفجوة التكنولوجية، حيث أننا نجد بأن هماك صراعا كبيرا قسم منه

---

[1]- **Deardorf's glassary of international economics** , availble at :
www .personal .unich.edu /alamdear/glassy/t.html. , last visit:21/03/2012.

[2]- **www.investerwords.com/17791/technology –gap .html** ,last visit:21/03/2012.

[3]- ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[4]-Fubio castellaci, **closing the technology tape, norwegian insitute of international affairs**, NUPI, working paper 777, 2010, p 11.

واضح والقسم الأكبر خفي ما بين الدول الأوروبية فيما بينها، وما بين وما بين أمريكا والدول الأوروبية من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى من أجل الحصول على المعلومات التي من خلالها يمكن التعرف على مستوى التطور التكنولوجي وعلى أخر ما توصل إليه في هذا المضمار بهدف تحقيق التوازن العسكري، السياسي والإقتصادي.[1]

أما الدول النامية فهي بعيدة كل البعد عن هذا الصراع فهي ليست إلا سوقا لتكنولوجيا الدول المتقدمة، وأي تكنولوجيا فغالبا ما يتم نقل التكنولوجيا المتقادمة لها أو التي أثبتت فشلها، أو تسببت في تلويث البيئة، أو التي تستخدم قدرا أكبر من الموارد، أو التي أصبحت متخلفة في سلم التطور التكنولوجي، والمعتمدة على حلقات تكنولوجيا أكثر تطورا وموجودة في الدول المتقدمة.[2] وترجع أسباب الفجوة التكنولوجية إلى: [3]

- ضعف مساهمة قطاع البحوث والتطوير في الدول النامية نتيجة لانخفاض حجم الإنفاق الحكومي على البحوث والتطوير؛
- عدم إهتمام شركات القطاع الخاص بالإستثمار في مجالات البحوث والتطوير ؛
- عدم الإهتمام بالنتائج الابتكارين الحديثة ؛
- نقص العمالة المدربة والقادرة على التعامل مع التكنولوجيا المتطورة والإبتكار المستمر مما يتطلب الإهتمام بفروع العلم المختلفة.

وتختلف حجم الفجوة التكنولوجية من دولة إلى أخرى بحسب حجم التكنولوجيا السائدة في الإقتصاد، والتي تختلف - وفقا لنظرية النمو الداخلي- بإختلاف المسار التكنولوجي للدولة وبإختلاف الفترات الزمنية محل الدراسة.والسياسات التي يتم تطبيقها لزيادة الإمكانيات التكنولوجية .ويتأثر حجم الفجوة التكنولوجية بين الدول المختلفة بثلاث محددات رئيسية وذلك وفقا لتعريف الأونكتاد يلي :حجم التكنولوجيا السائدة في الاقتصاد وإمكانيات القيام بالابتكارات، وأخيرا إمكانيات تدفق التكنولوجيا إلى الدول المتخلفة.[4]

ولقد تم الإشارة أيضا إلى الفجوة التكنولوجية في تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول. فطبقا لهذه النموذج الذي سمي بنموذج الفجوة التكنولوجية Technology gap modal فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية مبني على إدخال منتجات جديدة أو طرق إنتاج مستحدثة، ويعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الإحتكارات ميزة نسبية مؤقتة monopolist adventage Tomporary في السوق العالمي.وتزول هذه الميزة الاحتكارية بشيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.[5]

وتميز النظرية بين ثلاث فجوات كما هو مبين في الشكل التالي:

---

[1]- ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2]- فليح حسن خلف، **إقتصاد المعرفة**، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[3]- جلال ناصر، **الإستثمار والشركات متعددة الجنسيات (الأسلوب العلمي لحماية الملكية الفكرية)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009، ص102.

[4]- محمد سيد أبو السعور، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد55، 2010، ص4.

[5]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)**، دار الفكر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 62.

الشكل(9-2):نموذج الفجوة التكنولوجية.

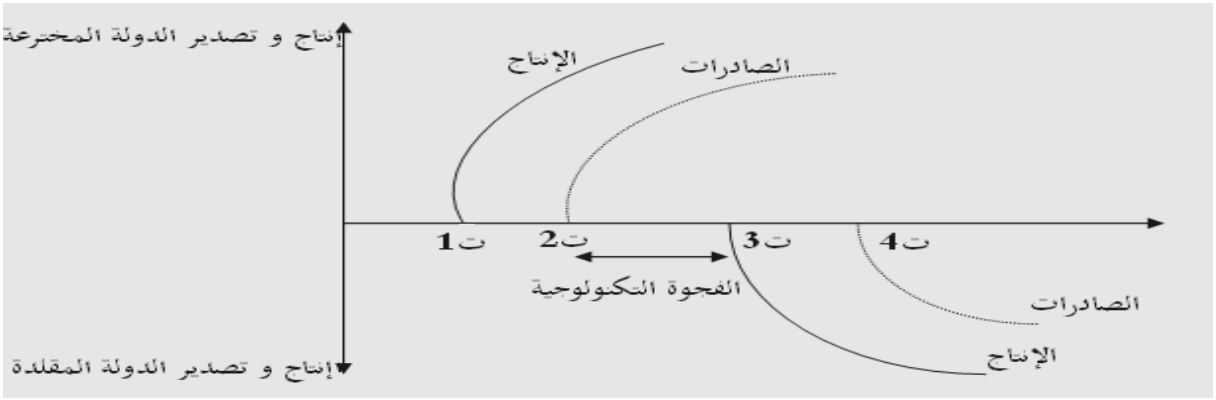

المصدر: -مخلوفي عبد السلام، **أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا، والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية**، (في) الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، 23/22 أفريل2003، ص71 .

يتضح من الشكل ما يلي:[1]

- فجوة الطلب: هي الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة دورة المنتج في الدولة موطن الإختراع ت1، وبداية استهلاك السلعة في الخارج ت2 ؛

- فجوة التقليد: الفترة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع ت1 وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج ت3؛

-الفجوة التكنولوجية:هي الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، فالتجارة هنا تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج الجديد، وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدولة المقلدة.

وبزوال الفجوة التكنولوجية تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا.[2]

ومن الجدير بالملاحظة أن الدولة التي فقدت الميزة الإحتكارية نتيجة تقليد مبتكراتها، لا تقف ساكنة في معظم الأحوال، ولكن تبحث عن إبتكار آخر أو تحديث جديد وهوما نراه في شكل تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة كالحاسبات وغيرها ؛ [3] ولقد أوضح "بوزنر "أن التجديد والإختراع يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل لا يلغيها عن طريق إنتشار المعلومات الخاصة بهذه التجديد دوليا، ثم جاء بعد" فرنون VERNON" ليبحث عن تفسير الكيفية التي يستحق بها التجديد في الدول من خلال نظري أونموذج دورة حياة المنتج.

[1]- محمد يوسف، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1992، ص82.
[2]- نفس المرجع، ص 82 .
[3]- السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 64.

فالنتيجة المستخلصة من نظرية "بوزنر"هي أنه من مصلحة الدول المتطورة أن تبقى على الفجوة التكنولوجية أطول فترة ممكنة حتى تحافظ على اكتساب الميزة النسبية المتمثلة في التفوق التكنولوجي ومن ثم إحتكار المعلومات وإعاقة نقل أوتقليد التكنولوجيا إلى الدول النامية ؛[1]وهو الشيء الذي يضر بهذه الأخيرة ويبقيها تابعة للدول المتقدمة، الأمر الذي يعني انصياعها للضغوطات، وبالتالي على الدول النامية أن تسعى لبناء تكنولوجيا ذاتية حتى تقوى من مركزها التفاوضي.

المطلب الثاني: العولمة والتكنولوجيا.

إن ظاهرة العولمة تثير جدلا واسعا وتتعدد بشأنها الآراء واختلف حولها الدارسون في علم السياسة والإقتصاد والثقافة والاجتماع؛ [2] وقد إزداد الحديث عن مصطلح العولمة مع زوال المعسكر الإشتراكي وإنفراد أمريكا بقيادة العالم كقائد للمعسكر الرأسمالي، ويدل هذا المصطلح على نظام جديد للعالم وعلى حركة دمج العالم وإلغاء الفواصل والحدود الجغرافية والزمنية، والموضوعية بين الدول والمجتمعات، وأصبحت كل المجتمعات تعيشها أو تعاني منها بدرجات متفاوتة حتى التي تعيش حالة من العزلة، مما جعل أغلب الدول تنتهج نظام إقتصاد السوق.[3]

وللعولمة تاريخ قديم، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التي إزدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وإنتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المختلفة التي تنطوي عليها في السياسة والإقتصاد والإجتماع والثقافة، ولعل ما جعلها تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يميز بها العالم، هو تعمق أثار الثورة العلمية والثقافية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الإتصال، من خلال تطور الحواسب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الأنترنيت؛ [4] فبعض المفكرين يفرقون بين عولمة قديمة وعولمة جديدة، فعناصرها الأساسية تتصل بالمعنى البسيط المتمثل في تعقد العلاقات الدولية التجارية،في مجال تبادل السلع والخدمات وإنتقال رؤوس الأموال وإنتشار الأفكار والمعلومات، ومن ثم التعبير عن هذه العلاقات بعدة مصطلحات مقل القارية والكونية أو العالمية .[5]

---

[1]- محمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2]- josé Antonio ocompo , juam martin , **mondialisation et development (un regard de l'Amerique) latine et des caraibes** , publication UNIES , Santiago du chili ,2005 , p13.

[3]- غربي محمد، **تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 18.

[4]- أسامة أمين الخولي، **العرب والعولمة**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص29 .

[5]- غربي محمد، مرجع سبق ذكره، ص19.

حيث عرفها أنتوني جينز على أنها، عملية تكييف العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط التجمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد كبير جدا والعكس بالعكس.[1]

والتعريف الأقرب لطرفنا هو أن العولمة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وإنخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تشتد فيه وطأة المنافسة ويشيع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال .[2] ومهما إختلفت التعاريف فإنها تتفق على الإنتشار العالمي مع وجود قوى مسيطرة تفرض الآلية، ألا وهي المؤسسات العالمية المتمثلة في كل من، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وكذا منظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذي يعني أن العولمة إتجاه مفروض من قبل القوة*، أي أن العولمة هي إنتشار للأشياء التي تشكل مضامين العولمة على نطاق العالم كله، ولصورة متعمدة ومقصودة لتحقيق أهداف محددة مسبقا يراد الوصول إليها من خلال العولمة هذه، وفي إطار النظام الرأسمالي، ومؤسساته التي ذكرناها آنفا والتي تمثل مرتكزات العولمة ومقوماتها الأساسية؛[3] إذ لم تعد ظاهرة العولمة مرتبطة بالجانب الإقتصادي فقط كما كان يعتقد البعض، بل هي عولمة إقتصادية، سياسية، ثقافية، عسكرية وإجتماعية تريد إعادة تشكيل حياتها المعاصرة في جميع تلك الجوانب، ومست حتى الشعوب التي مازالت تعرف تخلفا شديدا.[4]

وفي المنظار العام يرى الأفراد والمنظمات والدول في بداية الأمر بأن للعولمة دورا فعالا في نشر التطور وإستخدام الأساليب المتطورة والحديثة، ولكن من يتفحص هذا النظام بكل أبعاده وجوانبه وأهدافه فإنه سوف يجد على العكس لأنها تمثل ضغوطا وعوامل إعاقة قوية أمام الكثير من الدول وعلى الأخص دول العالم الثالث، ولا تسهل لهم عملية إقتناء التكنولوجيا الحديثة وتحقيق وسائل إتصال حديثة، وإنما يظهر بوضوح بأن الهدف الأساسي لأصحاب العولمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ؛[5] والتي تعتبر قوة هائلة من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج العالمي، وفي التجارة العالمية، وفي رؤوس الأموال، وفي التصنيع والتكنولوجيا وبالذات ما يرتبط منه بالتصنيع والإنتاج التصديري المرتبط بمجالات التقنية المتقدمة التي يتضمنها إقتصاد المعرفة وعولمته. بالإضافة إلى قوتها العسكرية الهائلة

---

[1]- ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة، الأبعاد**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص16.

[2]- هانس بيترمان، هارولد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1998، ص38.

* تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي هذه القوة وهي قائد العولمة، **لمزيد من الاطلاع راجع :**

-Peter L Berger and Samwel p .humting**, many globalizations cultural divorsity in the contemporary world oxford**, university press New York, USA ,2002,pp 323-356.

[3]- فليح حسن خلف، **إقتصاد المعرفة**، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[4]- غربي محمد، مرجع سبق ذكره، ص214.

[5]- ردينة عثمان، محمود جاسم الصميدعي، مرجع سبق ذكره، ص35.

؛[1] التي تستخدمها في الضغط على مختلف دول العالم للسيطرة عليه في جميع الميادين تحت شعار العولمة، ومن خلاله تحاول منع الدول وخاصة النامية منها من إستيراد وإستخدام مستوى معين أو نوع معين من التقنيات والمعرفة الحديثة ومنعها من محاولة تطوير واقعها ومحاولة تسليط الضغوط عليها، ومحاولة غزو أسواقها بالمنتجات الأمريكية ومنع الدول الأخرى من منافستها على مستوى السوق العالمية أو السماح للدول النامية بتطوير نفسها وتقديم منتجات تسد الطلب المحلي بها، وتصدير الفائض منها ؛[2] حيث أن التوجه للتصدير (بالمقارنة مع إحلال الواردات) هو إستراتيجية أخذت بها أجزاء عديدة من العالم* للوصول إلى وصفة البلدان المصنعة حديثا .وفي بعض الحالات للتحرك بإتجاه التطور الرأسمالي الكامل، ولسوء الحظ فهذه ليست مناورة يمكن اللجوء إليها بحسب الرغبة، وأن الفجوة بين العالم المتطور والبلدان المتروكة هي واحدة من أكبر المشاكل إرباكا وصعوبة للسياسة في النظام العالمي الحديث؛[3] الذي تقوده أمريكا والشركات متعددة الجنسيات التي تحتكر التكنولوجيا العالمية، حيث تستحوذ على 80 %من حملة الإبتكارات التكنولوجية .فقد لعبت هذه الشركات دورا محوريا في تحريك العالم نحو الإتحاد والإندماج تحت لواء الرأسمالية، ونحو سياسة السوق الحر على المستوى العالمي، وتحت غطاء حماية المنظمات الدولية، حتى تتمكن من إستثمار أصولها وإمكاناتها في أي مكان وبأدنى قيود.[4]

كل هذا لم يكن ليتحقق لولا عولمة الإنتاج من خلال عولمة التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي المباشر، وقد سعت الدول النامية إلى الحصول على التكنولوجيا من هذين المصدرين بطريقة مباشرة عن طريق شرائها عبر التجارة الدولية، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: التكنولوجيا الملائمة في الدول النامية- Appropriate technology.

إن التكنولوجيا تحددها ظروف نشأتها وأهداف وحاجات الوحدات الإنتاجية التي تتعامل معها، هذا وقد تعددت الوصفات للدول النامية حول أنسب التكنولوجيا التي يقترح إستخدامها للتسريع في عملية التنمية، إذ يقترح على الدول النامية التي تتصف بكثافة السكانية عالية وقلة في الموارد المالية إستخدام التكنولوجيا البسيطة، ولمعالجة حال بعض الدول النامية قليلة السكان كثيرة رؤوس الأموال، يقترح عليها التعامل مع التكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إلى كثافة برأس المال ويد عاملة ماهرة محددة، وهذه التكنولوجيا نادرا ما تتكامل حلقاتها داخل البلد النامي الواحد لإعتبارات عديدة أهمها طبيعة التكنولوجيا المتطورة ذاتها .

---

[1]- فليح حسن خلف، **اقتصاد المعرفة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 219، 220.

[2]- ردينة عثمان محمود جاسم الصميدعي، مرجع سيق ذكره ص 35.

* تمثل منطقة شرق آسيا (وبصفة خاصة كوريا الجنوبية، الصين وتايوان)، أنظر: محمد عبد الشفيع عيسى، **تكنولوجيا المعلومات وعولمة التكنولوجيا**، مصر، ص ص38، 39 .

[3]- وليام هلال، كينث ب.تايلر، **إقتصاد القرن الحادي والعشرين، آفاق اقتصادية واجتماعية في عالم متغير**، ترجمة حسن عبد الله بدر، عبد الوهاب حميد رشيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2009، ص165.

[4]- رضا عبد السلام، **إنهيار العولمة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 91.

لكن الحقيقة أن واقع التطوير الإجتماعي والإقتصادي يستوجب أن تتعامل الدول النامية مع التكنولوجية الأكثر ملائمة بغض النظر عن مستواها التكنولوجي لتؤلف فيما بينها وحدة متناسقة تهدف بمجملها إلى تخفيف التبعية الاقتصادية والتكنولوجية وتحقيق الإستقلال الإقتصادي؛[1] وقد كان الزعيم الهندي ماتاما غاندي Mathama Gandhi مصدر مهم للتكنولوجيا الملائمة، حيث كان يعتقد أن نموذج التنمية العالمية في وقته (والسائد حتى اليوم) لم تكن فعالة وحسب، ولكن خطأ من الناحية الأخلاقية ؛[2] لأن الدول النامية في بداية النصف الثاني من القرن الحالي إعتمدت على خيارات الحزم الجاهزة من التكنولوجيا المختلفة، لكن هذا الأسلوب لم يحقق النجاح المرجو منه في الجهود الرامية إلى التنمية، وتمخض ذلك في كم هائل من الآلات والمعدات المهجورة التي لم يتمكن مواطنو الدول من الإستفادة منها أوصيانتها ونتيجة لهذه التجارب ظهرت الدعوة إلى إستبدال أسلوب الحزم التكنولوجية الجاهزة بأسلوب التكنولوجية الملائمة.[3]

وتعتبر التكنولوجيا التكنولوجية ملائمة عندما تعمل على تلبية الحاجات الأساسية (بما في ذلك الطاقة والماء والصحة العامة والغذاء والتعليم والوظيفة والسكن) لمستخدميها (بالأخص الفقراء منهم) وعندما تقوم على معارف ومهارات قابلة للنمو ذاتيا، بتطوير مهارات محلية وإستعمال موارد متوافرة محليا، وعندما تحافظ على التوازن بين موارد الطبيعة وحاجات التنمية. فالتكنولوجيا الملائمة تطرح أسئلة عن خيارات تكنولوجية تستطيع تعزيز التنمية القابلة للإستمرار وعمن يحققه المشاركة في إختبار البدائل؛[4] وهكذا فإن التكنولوجيا الملائمة ليست آلات ومعدات وتجهيزات، بل هي منهج خاص في أسلوب التنمية له أسس علمية وإدارية وتنظيمية.[5]

وستظل القرارات المتعلقة بإختيار التكنولوجيا المناسبة أو الملائمة مثالا للجدل حيث تتم المفاضلة دوما بين التكنولوجيا كثيفة رأس المال وبين التكنولوجيا المستوردة والمنتجة محليا، وبين التكنولوجيا كثيفة رأس المال وبين التكنولوجيا كثيفة إستخدام العمل، ويظل المحك الرئيسي لإجراء المفاضلة بشكل سليم يعتمد على تحليل المنافع والتكاليف إضافة إلى ترجيح الأثر التكنولوجي.[6]

وترى الأمم المتحدة في توصياتها إلى البلدان النامية لتحسين نوعية الإستثمار، أهمية إختيار تكنولوجيا ملائمة، والدراية التقنية المناسبة عنصرا ذا أهمية حيوية في أية دراسة للجدوى، وينبغي أن يقوم هذا الإختيار على أساس دراسة وتقييم تفصيليين للبدائل التكنولوجية، وإختيار أفضلها بالنسبة للمشروع أو إستراتيجية الإستثمار التي وقع عليها

---

[1]-جمال العص، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]- **www .pek_ail technology .com/apprapriate technolgy.html** ,last visit : 28/03/2012.

[3]- نزار الريس، مرجع سبق ذكره، ص100.

[4]- جمال العصى، مرجع سبق ذكره، ص18.

[5]- نزار الريس، مرجع سبق ذكره، ص100.

[6]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **المتغيرات العالمية للمنظمات، الخصصة–العولمة–الإقتصاد الحرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص101.

الإختيار، وإلى الظروف الإقتصادية والإجتماعية .ولإختيار التكنولوجيا الملائمة صلة مباشرة بظروف التطبيق في أوضاع معينة . فلا يشترط أن تكون التكنولوجيا الملائمة في اقتصاديات البلدان الصناعية هي التكنولوجيا المثلى بالنسبة النامية ؛[1] لأن هذه الدول تواجه وضعا ديناميكيا فيه الكثير من القيود على الإستخدام الأمثل للأساليب التكنولوجية، فكون الكثير من هذه الدول يواجه نقصا في مصادر التمويل و، وبالأخص ما يؤخذ بشكل نقد أجنبي، ووضعا تضخميا يرجع في أحد أهم أسبابه إلى ضعف قدرة الإقتصاد المحلي على تلبية حاجات العديد من حاجات المواطنين من سلع وخدمات .[2]

هذه وقد ساعد فريز شوماخر Friz Schomacher في علاج هذه المعضلة من خلال طرحه لفكرة التكنولوجيا الوسيطة كبديل لسد الفجوة بين التقنيات القديمة التي إستخدمها سكان الأرياف الفقراء وتلك الفرصة المتقدمة.التقنيات التقليدية لم تكن منتجة بما فيه الكفاية للخروج بالناس من مصيدة الفقر، وفي الوقت نفسه التكنولوجيا المستوردة غالية جدا بالنسبة لسكان العالم الثالث، ولا يمكنها القضاء على الفقر.وقد أوجز شوماخر نظريته مع الحركة التي اعترفت بالحاجة إلى تطوير كل من العالم والغرب على التفكير بتواضع وذلك لضمان الإستدامة، وكانت هذه الرسالة ذات أهمية بالغة بالنسبة للعالم النامي الذي حاول إستخدام التكنولوجيا العالمية وفشل في توفير فرص عمل والرفاه بالنسبة للغالبية العظمى من سكانه وللمساعدة في وضع أفكاره حيز التنفيذ، أسس شوماخر مجموعة التكنولوجيا الوسيطة (intermediate technology development group) والتي قامت بالعديد من المشاريع العملية والملائمة في قطاعات مثل الصحة، التنمية الريفية، الطاقة، بناء التكنولوجيا، المياه والصرف الصحي.[3]

ففي الهند ثاني دول العالم من حيث التعداد السكاني وهي إحدى الدول النامية التي تمكنت من تحقيق تقدم صناعي كبير في مجالات مختلفة فتقوم فيها شركات عديدة تضم الكثير من المنظمات الريفية غير الحكومية على تطوير تكنولوجيات ملائمة من أجل تنمية مستدامة .وتتركز أنشطة هذه الشركات في مجالات الطاقة المتجددة والإسكان والصحة العامة وبميزانيات متواضعة لكنها أثبتت نجاحها .ومن الأمثلة عن ذلك "مركز الأبدال التنموية"وهو مؤسسة مستقلة تعمل على تطوير ونشر مفاهيم التكنولوجيا الملائمة .وفي هذا المركز ينظر العاملون إلى أن الإبتكار، الإنتاج والتسويق هي مقومات نجاح التكنولوجيا الملائمة. وقد طور المركز أكثر من (70) إبتكارا، ومفهوما تكنولوجيا ملائما منها مكابس لإنتاج الطوب الطيني، وأنوال يدوية، ومواقد شديدة الفعالية في إستخدام الطاقة، وخالية من الدخان، وطباخات شمسية، ومواد بناء، وغير ذلك كثير وإذا نظرنا إلى هذه التكنولوجيات

[1]- جمال العص، مرجع سبق ذكره، ص19.
[2]- أنطونيوس كرم، مرجع سبق ذكره، ص57.
[3]- Isa dand psta , **intermediate technology –An Appropriate devlopmental path** ,commission on science and technology for sustainable development in the south ,Pakistan ,2003,p 52.

نجد أنها تعتمد على نشاطات فردية وتتماشى مع العادات المحلية وتتناسب مع قدرات الناس الشرائية.

أما المثال الثاني من الهند أيضا فهو" جمعية التنمية الواعية"، والتي تهتم بالزراعة العضوية في المناطق شبه الجافة في الهند من أجل تنمية ريفية شاملة، وقد نجحت هذه الجمعية في نشر ممارسات زراعية بديلة أدت إلى زيادة كمية الإنتاج الغذائية، بالإضافة إلى إستصلاح مساحات واسعة من الأراضي شبه القاحلة وتنمية موارد المياه.[1]

المطلب الرابع:مشكلات نقل التكنولوجيا في الدول النامية.

إن ما يميز سوق التكنولوجيا هو أن جزءا كبيرا من التكنولوجيا يتولد في عدد محدود من الشركات المتعددة الجنسيات، وهذه الشركات تسعى جاهدة إلى المحافظة على ما تملكه من التكنولوجيا وذلك بهدف المحافظة على قدرتها التنافسية وضمان تفوقها العلمي والتكنولوجي على غيرها. وبالتالي فإن عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لا تتم بسهولة، فهي مرتبطة بصعوبات ومشكلات مختلفة منها ما هو مرتبط بمالك التكنولوجيا، ومنها ما هو مرتبط بالدول النامية نفسها.

أولا - المشاكل المرتبطة بالدول النامية : هناك مجموعة من المشاكل والعوائق المرتبطة بالدول النامية والتي تعترض عملية نقل التكنولوجيا، نذكر منها :

1 – ندرة الموارد المالية وإرتفاع تكاليف التكنولوجيا: إن أهم المشاكل التي تظهر مسألة نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول المتخلفة هي التكاليف، فمن جهة تكون تكاليف النقل مرتفعة جدا مقابل إفتقار الدول النامية للموارد المالية اللازمة مما يشكل عقبة أمام هذه الدول للحصول على هذه التكنولوجيا.[2] ومن جهة أخرى لا يوجد سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية شراء نوع معين من التكنولوجيا وذلك في ضوء قوى العرض والطلب، وقد حدد براساد Prassad أنواع التكاليف المرتبطة بنقل التكنولوجيا إلى الدول الدول النامية فيما يلي :

- التكاليف الناشئة عن تهيئة وإعداد المناخ وبيئة العمل الملائمة للتكنولوجيا المنقولة ؛
- التكاليف الناشئة عن مقاومة التغيير أو عدم قبول التكنولوجيا المنقولة ؛
- التكاليف الناشئة عن توفير خدمات البنية الأساسية اللازمة.[3]

2 – ضعف الموقف التفاوضي للطرف المستورد (البلدان النامية): حيث أنه من أهم أسباب الوهن في الموقف التفاوضي للطرف المستورد ما يتصل ببراءات الإختراع المرتبطة بعقود وترخيص نقل التكنولوجيا حيث تنطوي هذه البراءات على معلومات تقنية أُحْكِم التحفيظ

[1]- نزار الريس، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] -Bih Jane liu et all ,**Are FDI Firms Always More Productive ? the role of Technology Transfer Costs** ,Publication of Taiwan University , published by Academia Economic paper . 39:3, Taiwan, September 2011 , P372.

[3]- عبد السلام أبوقحف، **نظريات التداول وجدوى الإستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع سبق ذكره، ص ص107، 108.

عليها بصورة لا يتسرب منها إلا القليل وإخفاق الطرف المستورد هنا في الوصول إلى هذه المعلومات، يجعل التقييم التقني الموضوعي للعقود والتراخيص المتفاوض عليها (أوالتقييم التقني لدرجة الأصالة والجدة عند تسجيل براءات الإختراع الأجنبية، أوالتقييم الفني للقدرات الحقيقية للطرف المورد في إدخال وإستحداث تحسينات جديدة وملاءمة ... إلخ) أمراً عسيراً بحيث يؤدي كل ذلك إلى إنهاك القدرات التفاوضية للطرف المحتاج لأقصى مدى، خاصة عندما يقترن هذا الضعف بتراخي البنى المؤسسية لديه؛

3– إنعدام التخطيط المركزي لنقل التكنولوجيا : أي غياب الخطط التكنولوجية الوطنية واضحة المعاني؛

4– إفتقار الدول النامية إلى المعلومات والخبرة الواضحة الخاصة بالوسائل التكنولوجية: إن عملية تحديد التكنولوجيا المطلوب الحصول عليها من الخارج وتقييمها واختيارها، تفترض قدراً من المعلومات والكفاءة لكشف مزايا التكنولوجيا المراد إستيرداها وأفضل طريقة للحصول عليها . إلا أن الدول النامية تفتقر في كثير من الأحيان إلى معلومات بشان مصادر التكنولوجيا وإمكانية إستغلالها، كما ينقصها الوسائل الضرورية لتقييم مختلف الوسائل التكنولوجية وإختيار أفضلها وأكثرها ملاءمة لها .[1]

5– النقص النسبي في خبرة ومهارات المؤسسات التجارية وغيرها في البلدان النامية في التعاقد على ترتيبات قانونية ملاءمة للحصول على التكنولوجيا؛

6– الإفتقار إلى أنشطة البحث والتطوير التي تعتبر هي السبيل إلى التقدم التكنولوجي؛[2] حيث أثبتت كل الدراسات أن البحث والتطوير يوفر فائدة غير مباشرة والتي تتمثل في تعزيز قدرة الشركة على الإستفادة من مصادر خارجية للمعرفة وخلق معرفة جديدة في وقت لاحق .[3]

ثانيا ـ المشاكل المرتبطة بالدول المتقدمة (الموردة) :نتيجة لأهمية التكنولوجيا فقد ظهرت قيود وممارسات للدول المتقدمة للمحافظة على التكنولوجيا كقوة لها أولمنع دول أخرى من إستخدامها :

1–إساءة إستخدام براءات الإختراع : مما يؤثر على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . حيث أن مدة حماية براءة الإختراع هي عشرون /20/ عاماً وبالتالي فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتسجيل براءات إختراعها في الدول النامية دون أن تقوم بإستغلال هذه البراءات في الدول وبذلك تكون قد حرمت الدول النامية من المعلومات التقنية التي تنطوي عليها براءات الإختراع هذه . وبتسجيل البراءات في الدول النامية تكون الشركة المتعددة الجنسية قد منعت أي شركة أخرى من إستغلال التقنيات التي تتضمنها هذه البراءات في البلد نفسه المسجل به هذه البراءة وفي الوقت نفسه فإن هذا الإجراء يحقق للشركة متعددة الجنسيات حماية منتجاتها المتجهة إلى الدول النامية المستوردة ؛

---

[1]- جمال العص، مرجع سابق ذكره، ص ص 55، 56 .

[2]- أحمد غنيم، **قرارات إنشاء المشروعات الجديدة نظريات وتطبيقات**، دار المستقبل للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999، ص20.

[3]- Rochartine Omar et all , Op .Cit , P329 .

2 –محاولة الشركات المتعددة الجنسيات (الطرف المالك للتكنولوجيا) فرض أساليب وطرق لنقل التكنولوجيا لا تقبل بها الدول النامية، وفي الوقت نفسه تقوم برفع أثمان التكنولوجيا وتقاضي إتاوات باهظة؛

3 –السياسة المائية التي تنتهجها الدول المتقدمة وتفرض على أساسها القيود على تصدير التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية إما لرغبتها في إبقاء هذه الدول في مكانها الخلفي أو إقتناعها بان هذه الدول لا تستوعب هذه التكنولوجيا ؛

4 – مشكلات سياسية : حيث أن الدول النامية في كثير من الأحيان قد لا تتمكن من نقل التكنولوجيا لديها إلا بعد الموافقة على شروط قد تكون سياسية أو إقتصادية، وهذا ما يجعل الدول النامية في كثير من الأحيان في موقف صعب تماما بين إستيراد التكنولوجيا لتحقق بها التنمية المنشودة وبين سيادتها وإستقلالها الإقتصادي؛

5 –الممارسة التقليدية من قبل الدول المالكة (الموردة) : فقد تشترط الدول المالكة للتكنولوجيا أن تبتاع الدول النامية (المستوردة) كل إحتياطاتها من السلع أو المنتوجات الوسيطة أو المواد الأولية ذات الصلة بالسلعة المنتقاة، مما يدفع بالطرف المستورد لشراء سلع غير مناسبة أوغير مرغوبة ويضاعف في تكلفة السلعة الأصلية بالنسبة له، أوقد يقيد المورد حرية الدولة المستوردة في الدخول في صفقات – مع طرف آخر – لتصنيع منتجات منافسة لسلعة الطرف المورد أو للحصول على تقنيات مكملة بهدف تحسين الإنتاج أو خفض التكلفة، أوقد يعمد المورد على تحديد حرية الطرف المستورد في زيادة نطاق إنتاجه أوحجمه أوفي تصدير السلع التي تصنع بمقتضى عقود النقل، أو إلزامه ببيعها للطرف المورد فقط، وبأسعار يحددها الأخير.[1]

6 –المواقف الرسمية من تشريعية وإدارية في البلدان الصناعية المتقدمة التي تؤثر على تنفيذ السياسات والإجراءات الوطنية، التي من شأنها تقنين تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛

7 –عوائق تتعلق بالثقافة واللغة وصعوبة الإتصال بين المصدر والمستورد للتكنولوجيا.[2]

خلاصة الفصل:

تبين مما تطرقنا إليه في هذا الفصل أن التكنولوجيا ليست هي الآلات والمعدات المتطورة، وبالتالي فإستيرادها لن يساهم في ردم الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة، إذ

[1]- جمال العص، مرجع سبق ذكره، ص ص56، 57.
[2]- أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يشتمل إكتساب التكنولوجيا إذاً على نقل فإستيعاب (أوتوطين) فتوليد هذه التكنولوجيا. ولتحقيق ذلك لا بد من قيام الدول النامية بصياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا تحدد فيها أهدافاً واضحة وأولويات مدروسة، والأهم من ذلك وضع إستراتيجية وآليات لتنفيذ هذه السياسة. ويجب أن تكون هذه السياسة معتمدة رسمياً ومعلنة تسعى لتفعيل عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا لكل بلد نامي وتؤمن آليات التنسيق بين هذه العناصر أي بين تكوين وتعليم وتدريب الأطر العلمية والتكنولوجية والبحث والتطوير وإكتساب التكنولوجيا وتطوير الخدمات التكنولوجية، وهذا سيؤدي إلى تحويل منظومة العلم والتكنولوجيا غير الفعالة في أغلب النامية إلى نظام وطني للابتكار أوالإبداع.

المبحث الأول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.

تسعى غالبية الدول النامية للبحث عن الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره وسيلة مكملة للإستثمار المحلي ،فضلا عن كونه طريقة فعالة لإكتساب المزيد من التقدم الحاصل في مجال التكنولوجيا.لهذا تم تخصيص المطلب الأول في هذا المبحث لدور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، ودوره في تدويل مشاريع البحث و التطوير في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث تم تخصيصه لأثر الملكية الفكرية على نقل تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا.

يعتبر نقل التكنولوجيا أهم آلية تترجم التأثير الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول النامية، وهذا لكون الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي لعمليات البحث والتطوير، ومستواها التكنولوجي العالي مقارنة بالدول النامية.[1]وكذلك لأن التكنولوجيا الجديدة كثيرا ما تكون مكلفة وغير متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الإختراع إحتكارا على معارضيها، وقد لا تسمح بإستخدامها عن طريق التراخيص.[2]

ويمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يقدم مساعدة للبلدان النامية، في مجال نقل التكنولوجيا وتوطينها وإستخدامها الإستخدام الفعال لها، ويمكن تلخيص ذلك بثلاثة أنواع من المساهمة التكنولوجية التي يقدمها الإستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية، وهي: [3]

1- فهو يستطيع أن يدخل تكنولوجيا جديدة لم يسبق إستخدامها في الإقتصاد المحلي، وبذلك يؤدي إلى إنتاج وإستهلاك سلع جديدة؛

2- عادة ما يتطلب الإستثمار المباشر الذي يحتوي على مكون تكنولوجي إدخال أو تطوير مهارات جديدة مطلوبة لتشغيل التكنولوجيا؛

3- يتوقف الإبتكار المحلي على عدد الأفكار المتاحة في الإقتصاد، ومن ثم فإن طرح أفكار جديدة يزيد من رصيد الأفكار ويحفز الإبتكار المحلي. وعموما يختلف نقل التكنولوجيا بإختلاف شكل الإستثمار، إما في شكل إستثمار مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، أو إستثمار مشترك.

الفرع الأول: نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

في هذه الحالة تقوم الشركة الأم "القابعة في الدول الصناعية" بتقديم كل المعدات اللازمة لإقامة المشروع لشركتها الوليدة، بما في ذلك "الحزمة التكنولوجية- Technological Package" التي تحتاج إليها والتي تشمل دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية للمشروع المزمع إقامته، والقيام بالتصميمات الهندسية المطلوبة وإحضار الخبراء الفنيين، الإداريين،

---

[1]- OECD, **l'investissement direct étranger au service du développement: optimiser les avantages minimiser les couts** ,Op.Cit, p 14.

[2] -Barrel Ray, Pain.N, **Foreign direct investment technological change and economic growth with Europe**, the economic journal, vol.107, N°.455, USA: Black well publishers, 1997, p 173.

[3]- جمال العص، مرجع سبق ذكره، ص26.

المعدات والآلات، والإشراف على إنجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسويق.[1] وقد تستمر عملية النقل بهذا الشكل في حالة ما إذا كانت عملية تطوير التكنولوجيا والمعرفة في مكان واحد(الشركة الأم) ولكنها تستغل في مكان آخر، وهذا ما يطلق عليه "النقل الداخلي للتكنولوجيا"، والعكس إذا كانت عملية التطوير تتم بواسطة الشركات الوليدة في الدولة المضيفة.[2] ويتم نقل التكنولوجيا إلى إقتصاديات الدول المضيفة من خلال الشركات الوليدة بواسطة أربع آليات أساسية وهي:

أولا- الروابط العمودية مع الموردين المحليين: حيث توفر الشركات متعددة الجنسيات الإشراف والمساعدة التقنية والمعلومات المختلفة اللازمة لتحسين جودة منتجات الموردين المحليين، كما يمكن أن تساعد الشركات متعددة الجنسيات مورديها المحليين على تجديد خطوطها الإنتاجية.[3] كما هو موضح بالشكل الموالي:

الشكل (3-1): المدخلات والمخرجات بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية.

Source:- Abobaker Salem**, an investigation of foreign direct investment and technology Transfer Comparative Study of Libya and Egypt**, International review of business research paper,vol.7 ,NO.02 , University of Gloucestershire, march 2011, p 218.

نلاحظ من الشكل أن الشركات متعددة الجنسيات تنقل المعرفة والتكنولوجيا إلى الشركات المحلية ثم تقوم بإعادة شراء الإنتاج (مخرجات الشركات المحلية)، وهذا ما يؤدي إلى نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية.

ثانيا-الروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة:حيث أن المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية يدفع الشركات المحلية إلى الإرتقاء بأساليب الإنتاج الخاصة بها وتحسينها. وبالتالي تزداد كفاءتها وتصبح أكثر قدرة على الإبتكار.[4]

[1]- أنطونيوس كرم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2]- **أنظر** - Suzana Idayu Wati Osman et all**, The theoretical perspectives underlying Technology Transfer :Aliterature Review**, International journal of business and management, vol.7, N° .2, Malaysia, January 2012, pp 277, 278.

[3] -OECD**, l'investissement direct étranger au service du développement: optimiser les avantages minimiser les couts,** Op.Cit., p p 14, 15.

[4]- Monaj fant and Sangeta Mondal**, FDI, Technology Transfer and Spillover: A case study of India,** Discussion paper 10-04 in Economics, Center International Trade and development, India, November 2010, P05.

وما يميز هذا النوع من النقل هو أنه من الصعب الحصول على معلومات كمية كافية حول الآثار الأفقية لأن آثار دخول شركة متعددة الجنسيات إلى إقتصاد دولة نامية مع الأخذ بعين الإعتبار هيكل السوق المحلي يعتبر من الأمور صعبة الحصر والإحاطة، إلا أن نتائج بعض الدراسات خلصت إلى نتيجة مشتركة هي أن الآثار الأفقية للشركات متعددة الجنسيات على إقتصاديات الدول النامية تبقى محدودة، خاصة عندما يتعلق الأمر بنقل التكنولوجيا.[1]

ثالثا- هجرة الموارد البشرية المؤهلة: حيث أن دوران اليد العاملة المدرجة من قبل الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والمعومات الهامة إلى الشركات المحلية. حيث أن التدريب يكون أثناء العمل أو بالتعليم، هذا الأخير الذي قد يكون أحيانا في الشركة الأم.[2]

رابعا- التقليد:حيث أنه يمكن أن يكون هناك إنتشار للتكنولوجيا عندما تبدأ الشركات المحلية بتقليد التكنولوجيا من الشركات متعددة الجنسيات.[3]

الفرع الثاني: نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار المشترك.

إن عملية المشاركة في المشاريع المشتركة لا تقتصر فقط على الحصة في رأس المال، بل تمتد أيضا إلى الإدارة الخبرة وبراءات الإختراع، أو العلامات التجارية ...الخ، ومن السمات المميزة للمشروع المشترك هو مشاركة كافة أطرافه في إدارة النشاط المشترك، والإستغلال المشترك لما يقدمه الأطراف من موارد، وبالتالي تشمل الإحتكاك المباشر (التعلم بالتفاعل، التعلم بالمراقبة)، وهذا ما يؤدي إلى إكتساب الطرف المحلي خبرات إدارية وفنية، إضافة إلى تعزيز الثقة بالشركات المحلية ومنتجاتها.[4] وبالتالي فنقل التكنولوجيا عن طريق المشروعات المشتركة يؤدي إلى إكتساب الخبرة الحقيقية للعناصر الوطنية، ويسهل إلى درجة كبيرة عملية نقل التكنولوجيا، إلا أن إقامة مشروع مشترك لا يحل المشكلة جذريا لأن الجانب المثير للاهتمام في الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية يتمثل في إنعزال المشاريع عن النشاطات الوطنية في مجالي العلم والتكنولوجيا، فكل مشروع يتم تصوره وتنفيذه من زاوية منفعة نهائية، ولم تبذل جهود حقيقية لتسخير المشروع نفسه كأداة لتطوير كفاءة وطنية في حقلي العلم والتكنولوجيا، وبالتالي لابد على الدول النامية من التركيز في عقود المشروعات المشتركة بشكل خاص والإستثمار الأجنبي بشكل عام على هدف إكتساب التمكن التكنولوجي، وعدم الإعتماد على فكرة أن الإستثمارات المباشرة تحمل معها بشكل تلقائي التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.[5]

---

[1]- OECD, **l'investissement direct étranger au service du développement: optimiser les avantages minimiser les couts**, Op.Cit, p 15.

[2]- Sazali Abdulwahab, **Exploring the Technology Transfer Mechanisms by Multinational Corporation: A literature Review**, Op.Cit, P 145.

[3] - Ibid, P 145.

[4]- بالاعتماد على:- جمال العص، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[5]- نفس المرجع ، ص ص 29، 30.

المطلب الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تدويل مشاريع البحث والتطوير في الدول النامية.

تنطوي مشاريع البحث والتطوير على أشكال شتى منها: البحوث الأساسية، البحوث التطبيقية، وتطوير المنتجات والعمليات. وفي حين أن البحوث الأساسية يضطلع بها القطاع العام، فإن الشكلين الآخرين من البحوث يدخلان في صميم القدرة التنافسية لكثير من الشركات.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي المحرك الرئيسي لمشاريع البحث والتطوير على الصعيد العالمي، إذ بلغ نصيبها قرابة النصف من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، وفي الواقع فإن إنفاق بعض الشركات الكبرى يفوق ما تنفقه الكثير من البلدان على البحث والتطوير، فعلى سبيل المثال،قامت 6 شركات وهي: فورد، فايزر، دايملر، سيمنز، تويوتا وجنرال موتورز، بإنفاق أكثر من خمسة مليار دولار على البحث والتطوير سنة 2003، وهو المبلغ الذي لم تصل إليه جل الدول النامية عدا البرازيل، الصين، كوريا الجنوبية وتايوان.[1]

الفرع الأول: أشكال وحدات البحث والتطوير.

يمكن تقسيم وحدات البحث والتطوير إلى خمسة أنواع:[2]

أولا- وحدات تحويل التكنولوجيا: وهي مرتبطة بالوحدات الصناعية، وتقوم بدور تكييف منتجات الشركات الأم مع شروط الدولة المضيفة؛

ثانيا- وحدات تحديث وإبتكار التكنولوجيا:هذه الوحدات تقوم بتطوير وإبتكار منتجات جديدة للأسواق المحلية، ويتم ذلك عندما تجد إحدى الفروع في بعض الدولة فرصة مناسبة للإستثمار وتحاول تحقيق ذلك بإقناع الشركة الأم بتطوير وتحديث هذا النوع الجديد من المنتوجات؛

ثالثا- وحدات تكنولوجية إقليمية: وهي التي تقوم بتطوير وتحديث منتجات جديدة على المستوى المحلي؛

رابعا- وحدات تكنولوجية عالمية: وتقام عندما يكون هناك منتوج جديد يتم تسويقه عالميا؛

خامسا-وحدات تكنولوجية للشركة: ويتم وضعها عندما تكون حاجة لتوليد التكنولوجيا في المدى الطويل، وتكون عادة في الشركة الأم بغرض حماية وتعزيز القدرة التنافسية للشركة مستقبلا.

ويختلف نشاط البحث والتطوير المضطلع به في المواقع المختلفة إختلافا كبيرا تبعا للمنطقة والإقتصاد، وعلى سبيل المثال ففي عام 2002، كان ثلاثة أرباع نشاط البحث والتطوير الذي تضطلع به شركات تابعة أجنبية مملوكة ملكية أغلبية للولايات المتحدة الأمريكية، في آسيا يتصف بالحواسيب والمنتجات الإلكترونية، في حين أن أكثر من ثلاثة

---

[1]- الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي 2005**،مرجع سبق ذكره ، ص ص 29، 30.

[2]-بعلوج بولعيد، **قطاعات أنشطة البحث والتطوير عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها بالنسبة للدول النامية**،(في) الملتقى الدولي الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي- حالة بعض الدول النامية-، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية- أدرار، الجزائر، 22-23 أكتوبر 2007، ص 07.

أرباع إنفاقها على البحث والتطوير في الهند قد توجه إلى الخدمات(وبصورة ملحوظة الخدمات المتصلة باستحداث البرمجيات)، وفي البرازيل والمكسيك فإن الكيمياويات ومعدات النقل بلغ نصيبها معا أكثر من نصف جميع أنشطة البحث والتطوير التي إضطلعت بها شركات تابعة أجنبية تنتمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

الفرع الثاني: إستثمارات البحث والتطوير في الدول النامية.

إن فروع الشركات متعددة الجنسيات تضطلع بأدوار هامة في الكثير من أنشطة البحث والتطوير بالبلدان المضيفة النامية، إذ أن نصيب هذه الأخيرة من عمليات البحث والتطوير من طرف هذه الشركات في تزايد مستمر،إلا أنه متركز في بعض الاقتصاديات وأكبر متلفي هو آسيا، إذ قفز إنفاق الشركات الأمريكية في هذه المنطقة من 3 % إلى 10% ففي الفترة 1995-2003، و نفس التطور للشركات الألمانية واليابانية في الإقتصاديات التي تمر بالمرحلة إنتقالية، أما في الفترة 2002-2004 فقد كان مابين 1773 مشروع أجنبيا مباشر ينطوي على أنشطة البحث والتطوير، هناك 1095 مشروعا تم في البلدان النامية، وتشير إحصائيات 2005 إلى وجود عمليات البحث والتطوير في دول شرق أسيا (الهند والصين)وفي أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك، أما في أفريقيا فهو منخفض جدا بإستثناء الغرب الأقصى.[2]

وفي دراسة أجريت على 56 شركة متعددة الجنسيات منها 34 شركة أمريكية و 16 شركة أوروبية و 6 شركات يابانية تعمل في: المكسيك، البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا، مصر، تايوان، هونغ كونغ، أشارت إلى ما يلي:[3]

- تقوم 31 شركة أمريكية بممارسة أنشطة البحوث والتنمية للمنتجات والتسويق وغيرها من الأنشطة الوطنية خارج الدولة الأم؛

- جميع الشركات الأوروبية التي تم دراستها تمارس أنشطة البحث والتطوير خارج الدولة الأم؛

- معظم أنشطة البحوث والتطوير التي تقوم بها الشركات الأمريكية والأوروبية تتم في 30 دولة نامية وبصفة خاصة في النمور الآسيوية، الهند، المكسيك، البرازيل، جنوب أفريقيا، كما أن جميع البحوث في البلدان النامية يغلب عليها الطابع التطبيقي؛

- جميع البحوث تتم بواسطة العمال الوطنيين تحت إشراف هذه الشركات التي تقوم بتقديم برامج تدريبية للوطنيين؛

- تقوم هذه الشركات بعقد دورات تدريبية لموردي المواد الخام وتقديم الطرق والأساليب الحديثة في النقل، التخزين، التوزيع بالإضافة إلى قيام هذه الشركات بدعم الكثير من الجامعات في البلدان النامية ماديا وتكنولوجيا.

---

[1]- الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي2005**،مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]- بعلوج بولعيد، **الشركات متعددة الجنسيات ودورها في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية**،(في) الملتقى الوطني:التطورات الاقتصادية الراهنة والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة جيجل، الجزائر، 14-15 مارس 2006،بدون صفحة.

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 451.

وهذا ما يفتح فرصا جديدة أمام البلدان النامية للوصول إلى التكنولوجيا ولإنتاج منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية، وتطوير مهارات جديدة، ورعاية ثقافة الإبتكار، عن طريق الآثار التبعية على الشركات والمؤسسات المحلية. [1] و الجدول التالي يوضح نفقات البحث و التطوير التي قامت بها فروع الشركات اليابانية و الأمريكية خارج الدولة الأم خلال السنوات :2007،1997،1993.

الجدول (1-3): نفقات البحث والتطوير من قبل فروع الشركات اليابانية والأمريكية خارج الدولة الأم للسنوات 1993، 1999، 2007.

(مليون دولار)

المنطقة الاقتصادية المقصودة	1993		1999		2007	
	الولايات المتحدة	اليابان	الولايات المتحدة	اليابان	الولايات المتحدة	اليابان
الدول المتقدمة	9626	1721.7	16107	3250.8	29780	2704.1
الاتحاد الاوربي	7392	690.7	11953	807.1	21779	931.6
الولايات المتحدة	-	947.7	-	2231.1	-	1686.5
الدول النامية	1315	117.1	2038	398.1	5138	1667.1
- افريقيا:	18	0.1	18	0.2	65	1.4
نيجيريا	1	-	-	-	3	-
جنوب افريقيا	14	-	14	-	53	-
-أمريكا اللاتينية:	383	8.1	612	8.2	1149	761.1
الأرجنتين	26	-	26	-	64	-
البرازيل	220	-	288	-	629	-
الشيلي	4	-	4	-	48	-
كولومبيا	6	-	6	-	16	-
البيرو	1	-	2	-	-	-
فنزويلا	19	-	40	-	20	-
- آسيا:	914	108.9	1408	389.6	3926	904.6
تركيا	11	-	6	60.3	56	8.8
الصين	5	1.9	319	-	1141	314.2

[1]- الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي2005**،مرجع سبق ذكره، ص 41.

الهند	3	-	20	-	449	-
كوريا	16	-	101	-	995	-
ماليزيا	18	-	161	-	396	-
الفلبين	13	-	31		45	-
سنغافورة	312	-	425	-	578	
تايلاند	7	-	7	-	55	-

Source:- UNCTAD, **foreign direct investment, the transfer and diffusion of Technology, and sustainable development**, publication of United nations conference on Trade and development, 08-december 2010, p 13.

نلاحظ من الجدول أن الشركات متعددة الجنسيات قامت بتحويل وعلى نحو متزايد أنشطة البحث والتطوير إلى العالم النامي، بالرغم من أن البلدان المتقدمة لا تزال المضيف الرئيسي لأنشطة البحث والتطوير من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

حيث خصصت الشركات اليابانية 38% من أنشطة البحث والتطوير في الدول النامية سنة 2007 مقارنة بنسبة 6% فقط في عام 1993، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لا تستخدم كثيرا البلدان النامية في مجال أنشطة البحث والتطوير، لكن حصتها أيضا إرتفعت من 12% سنة1993 إلى 15% خلال 2007 وكانت الدول الآسيوية هي المستقطب الرئيسي لهذه الأنشطة.

وقد إستضافت آسيا عدد كبير من مراكز البحث والتطوير من خلال الإستثمار في مجالات جديدة، وشكلت على وجه الخصوص الهند والصين وحدهما ما يقارب نصف جميع مراكز البحث والتطوير التي أنشأت في الإقتصاديات النامية من قبل الشركات متعددة الجنسيات عام 2009 .[1]

إذا فالشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالإستثمار المباشر في مجال البحث والتطوير في الدول النامية، تساهم وتساعد بطريقة غير مباشرة في نقل التكنولوجيا، إضافة إلى تكوين العمال الوطنيين؛[2] خاصة عند إقامة علاقات علمية بين الشركات الأجنبية المنتسبة وبين مراكز البحث العلمي والتطوير المحلية، مما يؤدي إلى إكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية وإستيعاب التكنولوجيا بالتالي، وتكييف المنتوج للأذواق والظروف المحلية؛[3] ثم المساعدة على تجديد التكنولوجيا لاحقا، ولكي تكون الإستفادة كبيرة من هذه الأنشطة يجب تعزيز النظام الوطني للإبتكار وتنمية الموارد البشرية كخطوة أولى حاسمة.

وتعتبر القدرة الاستيعابية للإقتصاد واحد من المحددات الرئيسية للتأثير الإنمائي لتدويل مشاريع البحث والتطوير على البلدان النامية المضيفة وفي الواقع تعتبر القدرات التكنولوجيا ضرورية ليس فقط لاجتذاب أنشطة البحث والتطوير، ولكن أيضا للإستفادة من آثار الشراكة

[1]- Ibid, PP 13,14.

[2]- فريد النجار، **إدارة الأعمال الدولية والعالمية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 361،359.

[3]- هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 272.

مع الشركات متعددة الجنسيات، ومن بين المحددات الأخرى، نوع أنشطة البحث والتطوير المضطلع بها، وما إذا كانت هذه الأنشطة ترتبط بالإنتاج، فكلما زاد تفاعل الشركات متعددة الجنسيات المحلية ومؤسسات البحث والتطوير التابعة للبلد النامي المضيف، وكلما كان النظام الوطني للإبتكار أكثر تقدما، زاد إحتمال حدوث آثار إيجابية على الإقتصاد النامي المضيف. وبتالي يمكن أن يكون الإستثمار الأجنبي المباشر عنصرا حاسما في جلب التكنولوجيا والمعارف الجديدة إلى الدول النامية، إضافة إلى تحفيز وتشجيع التغيير و الإبتكار فيها، كما هو الحال في الصين وماليزيا.[1]

المطلب الثالث:الملكية الفكرية و نقل تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر.

مما لا شك فيه هو وجود إرتباط وثيق بين التطور العلمي و التكنولوجي من جهة و تزايد الإهتمام بقضايا حقوق الملكية الفكرية من جهة أخرى.

الفرع الأول:مفهوم حقوق الملكية الفكرية.

تشير عبارة الملكية الفكرية إلى كل الجوانب التي تتعلق بالجانب الفكري و الذهني مثل :الإختراعات و الأعمال الأدبية و الفنية و الشعارات و الرموز و الأسماء و الرموز المستخدمة في التجارة.[2] و بالتالي فهي كل ما ينتجه الفكر الإنساني من إختراعات و إبداعات فنية،و قد جاء في تعريف الملكية الفكرية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) :تشير الملكية الفكرية إلى أعمال الفكر الإبداعية، أي الإختراعات و المصنفات الأدبية و الفنية و الرموز و الأسماء و الصور و النماذج و الرسومات الصناعية.[3]

أما حقوق الملكية الفكرية فهي حق يصون المبدع أو المخترع و تحمي حقوقه إتجاه الآخرين، و هي تعني أن للمبدع أو مالك براءة الإختراع أو العلامة أو أي عمل محمي بحقوق المؤلف ،الحق في الإستفادة من نتاج عمله.[4]

و تهدف هذه الإتفاقية إلى نشر التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجي المعرفة التكنولوجية و مستخدميها ، بالأسلوب الذي يحقق الرفاهية الإجتماعية و الإقتصادية و التوازن بين الحقوق و الواجبات.و تعتبر براءات الإختراعات من أكثر أنواع الحقوق الفكرية إثارة للجدل لإرتباطها المباشر بحماية التكنولوجيا المتطورة التي تدخل في مختلف الصناعات، خاصة الكيميائية.[5]

---

[1] -Jean- Eric Aubert**, promoting innovation in devlopping countries : a conceptual framwork,** World Bank Institute, july 2004, pp 32-25.

[2]- OMPI**, Qu'est-ce que la propriété Intellectuelle ,**publication de l'organisation Mondial de la propriété Intellectuel no.450(f) ,U.S.A ,p02.

[3]-عصام الزبير، **الملكية الفكرية و دورها في التنمية الإقتصادية** ،متوفر على الموقع:**www.essamzuber.maktooblog.com**، تاريخ الزيارة:2012/03/19.

[4]- OMPI, Op.Cit,p03.

[5]-علي همال ،ليلى شيخة، **إنعكاسات براءات الإختراع على هيكل قطاع المواد الصيدلانية-حالة المغرب**،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،العدد07،جامعة محمد خيضر -بسكرة،2010،ص24.

الفرع الثاني:أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على نقل تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر.

بينت الدراسات المتخصصة بأن سن القوانين المناسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية والتنفيذ الفعال لها يشجع نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، ويؤدي إلى ميول المستثمرين الأجانب إلى الدخول في مشاريع مشتركة مع المستثمرين المحليين في القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، وإلى رفع نفقات البحث والتطوير، وبالمقابل فإن عدم توفير الحماية الفعالة يدفع المستثمرين الأجانب تفضيل إنشاء مشروعات مملوكة بالكامل أو نقل تكنولوجيا متقادمة وإحتكار التكنولوجيا المتقدمة بين الشركة الأم وفروعها.[1]

وطبقا للدراسات السابقة فإن حماية حقوق الملكية الفكرية تؤثر على معدل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر هذا التأثير أكثر قوة من باقي المتغيرات ذات العلاقة بالسياسة العامة لجذب الإستثمار.[2]

وصدر عن البنك الدولي دراسة قام بها الإقتصادي Edwin Mansfield * حول مدى تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية في الخارج على قرار القيام بإستثمار أجنبي مباشر من طرف الشركات الأمريكية، حيث إختار Mansfield سنة 1991 عينة عشوائية من مائة شركة تنشط في ست مجالات صناعية وهي: الصناعات الكيميائية (بما فيها الأدوية) وتجهيزات النقل والتجهيزات الكهربائية وصناعة الآلات، والصناعات الغذائية والتعدين، وكان على كل شركة من العينة أن تجيب على أسئلة ** تتعلق بأهمية حماية الملكية الفكرية في التأثير أو عدم التأثير على قرارها بالقيام بإستثمار أجنبي بأشكاله المختلفة، وتم الحصول على معلومات كاملة من 94 شركة.[3] كما هو موضح في الجدول الآتي:

---

[1]- ليلى شيخة، **تأثير حماية براءات الإختراع على نقل التكنولوجيا عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر: تجربة الصين**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص 02. متوفر على الموقع:
www.cha.edu.kw%2fwtou%2fdownload%2fconflaila.pdf. تاريخ الزيارة: 2012/03/20.

[2]- عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية دراسات وبحوث ميدانية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001، ص 385.

* **Edwin Mansfield:** إقتصادي أمريكي، متحصل على دكتوراه في الاقتصاد سنة 1964 من جامعة ديوك (Duke)، درس في عدة جامعات، من أبرز المحللين الاقتصاديين في مجال التكنولوجيا، ألف عدة كتب، قام بعدة دراسات وأبحاث، عين مدير للمركز التابع لجامعة الإقتصاد والتكنولوجيا في نيويورك، **أنظر**: **www.Upenn.edu**

** الأسئلة يجيب عليها، إما محامون أو متخصصون في قضايات براءات الإختراع او مسؤولون عن العمليات الدولية او مدراء تنفيذيون في الشركات محل الدراسة.

[3] - Edwin Mansfield ,**Intellectual Property protection, Foreign Direct Investment and Technology Transfer**, International finance corporation (IFC) , Discussion paper Number 19, The world Bank, Washington, D.C, February 1994, p 01.

الجدول (2-3): تأثير قوة أو ضعف قوانين حقوق الملكية الفكرية على القرارات الإستثمارية للشركات الأمريكية في الخارج.

(نسبة مئوية)

عدد الشركات	مجال الصناعة	منافذ التوزيع Sales and Distribution Outlets	المنتجات نصف المصنعة ووحدات التركيب (تجميع الاجزاء) Rudimentary Production and Assembly Facilities	صناعة المركبات (الاجزاء) Facilities to Manufacture Components	المنتجات تامة الصنع Facilities to Manufacture Complete Products	البحث والتطوير Research and Development Facilities	المتوسط
	الأشكال المختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر						
16	الصناعات الكيميائية تشمل المواد الصيدلانية Chemicals (+pharmaceuticals)	19	46	71	87	100	65
6	تجهيزات النقل Transportation Equipment	17	17	33	33	80	36
35	الأجهزة الكهربائية Electrical Equipment	15	40	57	74	80	53
8	صناعة الاغذية Food	29	29	25	43	60	37
5	التعدين Metals	20	40	50	50	80	48
24	صناعة الآلات Machinery	23	23	50	65	77	48
∑ 94	المتوسط	20	32	48	59	80	48

Source : Edwin Mansfield, Op.Cit, p 03.

من خلال الجدول يمكن إستنتاج أن قوانين حقوق الملكية الفكرية تؤثر على قرار الإستثمار حيث أن:[1]

- قوانين حقوق الملكية الفكرية تؤثر بشكل أكبر على قرارات الإستثمار في مجالات الصناعات الكيميائية بنسبة متوسطة تبلغ 65%، وتؤثر بدرجة أقل على صناعة تجهيزات النقل والصناعات الغذائية بنسبة 36% و 37%، في المتوسط على التوالي؛
- تأثير حقوق الملكية الفكرية على قرار القيام بالتوزيع يبلغ في المتوسط 20%، بينما تؤثر هذه القوانين على قرار القيام بنشاط البحث والتطوير بنسبة 80% في المتوسط؛.
- التوزيع يبلغ أعلى نسبة له في الصناعات الغذائية (29%)؛
- الصناعات الأولية والتجميع (التركيب) يبلغ أعلى نسبة له في الصناعات الكيميائية (46%)؛
- المنتوجات نصف المصنعة تبلغ أعلى نسبة لها في الصناعات الكيميائية (71%)؛
- المنتوجات تامة التصنيع تبلغ أعلى نسبة لها في الصناعات الكيميائية (87%)؛

[1] -ليلى شيخة، مرجع سبق ذكره، ص ص 7، 8.

- البحث والتطوير تبلغ أدنى نسبة له (60%) في صناعة الأغذية وتصل إلى (100%) في الصناعات الكيميائية، وهو ما يدل على أن هذه الصناعة أكثر المجالات حساسية لقوانين حقوق الملكية الفكرية لأنها تعتبر لب إنتاج التكنولوجيا وإستخدامها ومن ثم فهي أكثر حاجة للحماية.

وما أكد النتائج التي توصل إليها Mansfield سنة 1991، هو الدراسة التي قام بها كل من J-Y-Lee و Mansfield خلال نفس السنة، حيث طلبا من شركات العينة أن توضح فيما إذا كان ضعف قوانين حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية المضيفة * يدرؤها عن إبرام عقود مشروعات مشتركة Joint-Ventures عندما ترغب في إستخدام تكنولوجيا متطورة، وقد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول (3-3): تأثير ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية على رفض الشركات الأمريكية القيام بإستثمارات مشتركة خلال سنة 1991 في عينة مختارة من الدول النامية.

(نسبة مئوية)

البلد	الصناعات الكيميائية تشمل المواد الصيدلانية (16 شركة)	تجهيزات النقل (6 شركات)	الأجهزة الكهربائية (35 شركة)	صناعة الاغذية (8 شركات)	التعدين (5 شركات)	صناعة الآلات (24 شركة)	المتوسط
الأرجنتين	40	0	29	12	0	27	18
البرازيل	47	40	31	12	0	65	32
الشيلي	31	20	29	12	0	23	19
هونغ كونغ	21	20	38	12	0	9	17
الهند	80	40	39	38	20	48	44
أندونيسيا	50	40	29	25	0	25	28
اليابان	7	40	10	0	0	0	10
المكسيك	47	20	30	25	0	17	22
نيجيريا	64	20	39	29	20	24	33
الفلبين	43	40	31	12	0	18	24
سنغافورة	20	40	24	12	20	0	19
جمهورية كوريا	33	20	21	12	25	26	23
اسبانيا	0	0	10	0	0	4	2
تايوان الصينية	27	40	41	25	20	17	28
تايلاندا	43	80	32	12	0	20	31
فنزويلا	40	20	19	12	0	20	18
المتوسط	37	30	28	16	7	21	23

Source : Edwin Mansfield, Op.Cit, p 03.

يبين الجدول أن كل الشركات تؤكد بأن ضعف قوانين الحماية في جميع الدول تؤدي إلى إمتناعها عن القيام بإستثمارات مشتركة مع شركاء محليين في الدول النامية المضيفة، وقد تراوحت النسبة في المتوسط بين 17% و 44%، وكانت النسب الأقل من نصيب إسبانيا واليابان، وهما دولتان متقدمتان 2% و 10% على التوالي، و ما يفسر هذا الانخفاض هو أن

* تم اختيار هذه الدول بسبب أهميتها وحجمها، وأنه كثيرا ما يتم ذكرها في إطار حماية الملكية الفكرية، وتمت إضافة كل من إسبانيا واليابان باعتبارهما بلدان متقدمان يلتزمان بحماية الملكية الفكرية، وهذا من أجل المقارنة.

القوانين السائدة في هاتين الدولتين غير ضعيفة وبالتالي فهي مناسبة للقيام باستثمارات مشتركة فيها، كما نلاحظ أن الصناعات الكيميائية تحتل مركز الصدارة في حساسيتها لضعف قوانين الحماية في الدول النامية بمعدل متوسط قدره 37%، وهذا راجع إلى كون الصناعات الكيميائية سهلة التقليد إضافة إلى أن هناك بعض الدول تمتاز بقدرة كبيرة على الهندسة العكسية، مثل الهند، وهذا ما يؤكد النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم(2-3).[1]

ويعتبر قطاع التعدين أبعد ما يكون عن التأثير بضعف قوانين الحماية حيث بلغت نسبته في المتوسط 7%، يعود ذلك إلى أن التكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع نمطية ومعروفة لدى أغلب الدول.[2]

وبالتالي فإن نقل التكنولوجيا مرتبط بمدى مستوى الحماية، بمعنى أنه عندما توجد مستويات من الحماية القوية يتم نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية، حيث أن في هذه الحالة يزول الخوف من قبل مالك التكنولوجيا من تعرضها للنسخ أو التقليد، ويحدث العكس في حالة إنخفاض مستوى الحماية. وفي نفس الوقت فإن وجود نظام قوي لحماية حقوق الملكية الفكرية ليس بالضرورة شرطا مسبقا لقيام الشركات متعددة الجنسيات بإستثمارات تعتمد على تكنولوجيا متطورة، وبالتالي يجب تكملة حماية حقوق الملكية الفكرية بسياسات ملائمة تتعلق بالمنافسة، خاصة فيما يخص الضرائب وقوانين ملكية المشاريع.[3]

المبحث الثاني: عرض بعض تجارب الدول النامية.

لقد بينا في الفصول الماضية أهمية التكنولوجيا ودورها في التنمية الاقتصادية، وكذا دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقلها، حيث أنه من المفيد الإطلاع على تجارب مجموعة من الدول النامية في مجال الإستفادة من تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر.وسوف نستعرض فيما يلي ثلاث تجارب في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي، والتي لا تختلف ظروفها كثيرا عن ظروف الجزائر وهذه الدول هي : الصين ، ماليزيا ، الهند.

المطلب الأول: تجربة الصين.

يعتبر الإقتصاد الصيني ثاني أكبر إقتصاد في العالم،حيث تبلغ مساحته9.596.691 كلم^2،و يقدر عدد سكانها بنحو 1307500000 نسمة(إحصاء عام2005) بمعدل نمو سكاني يوازي 1.2 %،و بكثافة وصلت إلى 126 نسمة في الكيلومتر مربع؛سجلت الصين أعلى معدل للنمو في العالم سنة 2007،لكنه إذ بلغ حوالي11% ،و إن كان قد ناهز 12%و13%في السنوات السابقة لسنة2007 ،لكنه إنخفض بعد ذلك إلى9.6%عام2008 و وصل إلى 9.5سنة2011.حيث بلغ إجمال الناتج المحلي الإجمالي 5878,63 مليون دولار سنة 2011،بمساهمة قدرها46,9% من القطاع الصناعي،43% من قطاع الخدمات و 10,1% من القطاع الزراعي.كما تمتلك الصين أكبر إحتياطي في العالم من الذهب و العملات الأجنبية ،إذ قدر سنة2010 بـ2,876 ترليون دولار؛ كما يعتمد الإقتصاد الصيني بنسبة 80%على التصدير،و تتمثل الصناعات

[1]- Edwin Mansfield, Op.Cit, p 05.

[2]- ليلى شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3]- الأونكتاد، **تقرير الإستثمار العالمي 2005**،مرجع سبق ذكره ،ص ص 43، 44.

الأساسية في:التعدين،معالجة الخدمات،الحديد و الصلب، الألمنيوم و المعادن الأخرى،الفحم،بناء الآليات و المنسوجات و الملابس ،الإسمنت و الكيماويات و الأسمدة،إضافة إلى المنتجات الإستهلاكية بما فيها الإلكترونيات.[1]

الفرع الأول:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الصين.

لقد انتهجت الصين منذ 1979 سياسة انفتاحية بإتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا بهدف الحصول على التكنولوجيا المتطورة؛[2] حيث كان تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم محاور سياسة التغيير والإنفتاح التي تبنتها الصين وإستهلت الصين سياستها في جويلية سنت 1979 بتبني قانون يسمح بدخول الأجانب في شكل مشاريع مشتركة مع المستثمرين المحليين. وتم تحديد أربع مدن سنة 1980 سميت بالمناطق الإقتصادية الخاصة. وإستفاد المستثمرون الأجانب في هذه المناطق من الحرية في ممارسة النشاط والعديد من الإمتيازات، كالمعاملة الضريبية المميزة والإعفاء من رسوم التصدير ورسوم إستيراد التجهيزات والآلات الموجهة للصناعات التصديرية وتسهيل إجراءات الدخول إلى تلك المناطق والخروج منها، وقامت الحكومة الصينية بعد ذلك بتوسيع الإمتيازات الممنوحة للمناطق الاقتصادية الخاصة لتشمل 14 منطقة ساحلية إضافية سنة 1984.[3]

وفي سنة 1986 قامت الحكومة تعديلات على قانون المشروعات المشتركة، ومنها تمديد الحد الأقصى لهذه العقود إلى 50 سنة، وتقديم المزيد من الإعفاءات.[4]

ومنذ 1999 اتجهت أنظار الحكومة الصينية إلى إستقطاب مراكز البحث والتطوير الأجنبية عندما أعلنت إعفاءات ضريبية للمستثمرين الذين يوجهون التجهيزات والتكنولوجيا المستوردة إلى مخابر البحث المحلية بدل توجيهها للإنتاج ،بالإضافة إلى إستفادة المداخيل المحققة من نقل التكنولوجيا المحولة والمطورة من طرف المستثمرين الأجانب من الإعفاء من ضريبة الدخل، كما يعفى منها نسبة 50%، الشركات التي ترفع إستثماراتها في البحث والتطوير بنسبة 10% مقارنة بالسنة الماضية، كما يسمح لها بإستيراد وبيع سلع جاهزة بكميات محدودة إذا كانت ناتجة عن عمليات البحث والتطوير التي تتم في مخابر الشركة الأم.[5]

---

[1]-بالإعتماد على:- عبد الحسن الحسيني،مرجع سبق ذكره،ص ص313 ،314.
- موقع قناة الجزيرة ، **www.aljazeera.net.**

[2]- هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 334.

[3]-Bronstein Elissa and Epstein Gerald, **Bargaining Power and foreign direct Investment in china : can 1-3 billion consumers Tame the multinationals ?,** political economy research institute, working paper n°45, University of Massachusetts Amherst, 2002, p 03.

[4]- Ibid, p 05.

[5]- Long Guoping, **Does Foreign direct investment promote development?,** Publication of institute of international Economics, Washington, USA, 2005, p p 329, 330.

وهذا إضافة إلى التكاليف المنخفضة التي تتميز بها الصين، حيث أنها تشكل قاعدة مفضلة للشركات الأجنبية الراغبة في خفض تكاليف الإنتاج.[1] والشكل التالي يوضح تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين خلال الفترة 1979- 2000.

الشكل(2-3):تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين(1979-2000).
(مليون دولار)

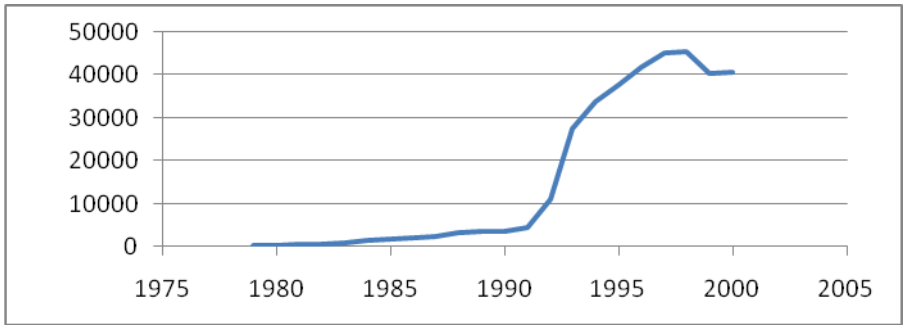

Source:-Hong Zhuang, **Foreign Direct Investment and Human capital Accumulation in china,** journal of Chinese economics and Finance, Issue.3, Euro journals publishing, India, 2011, p 31.

نلاحظ من خلال الشكل أن الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين في زيادة مستمرة سيما منذ 1992، مما يدل على أن السياسة التي إتبعها الصين أتت ثمارها، وبذلك أصبحت الصين من أكثر الدول النامية إستقطابا للإستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن معظم هذه الإستثمارات كانت في القطاع الصناعي" حيث كان بنسبة37.6%، 52.2%، 73.7% خلال السنوات 1985، 1992، 2000، على التوالي، كما إحتل القطاع العقار المركز الثاني بعد الصناعة بالنسب التالية: 35.9%، 31.1%،8.4% خلال السنوات 1985، 1992، 2000 على التوالي، هذا إضافة إلى قطاعات أخرى كالبناء، النقل، الإعلام والإتصال، التامين...الخ، لكن بنسب قليلة ومتفاوتة".[2]

لكن التكنولوجيا التي يستخدمها المستثمر الأجنبي في الصين لم تكن متطورة، حيث أثبتت دراسة قام بها Chen and other سنة 1995 أن نقل التكنولوجيا إلى الصين كان ضعيفا نسبيا وأغلب مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي غير متطورة، وفي أحسن الأحوال ذات تكنولوجيا متوسطة أو متدنية.[3]

وبفضل تحسن أوضاع حقوق الملكية الفكرية في الصين، غيرت الشركات متعددة الجنسيات إستراتيجيتها الإستثمارية من المشاريع التي تعتمد على اليد العاملة إلى تلك التي

[1]- DREIC, **World investment prospects, foreign direct investment and the challenge of political risk**, publication of Dominican Republic export and investment centre, Columbia, 2011, p 125.
[2]- Chen yu and Sylvie démurger, **croissance de la productivité dan l'industrie manufacturière chinoise : Le rôle de l'investissement direct étranger**, publication dans l'économie international, université d'ouvrage, 2002,p 137.
[3]- Yimin zhang et all, **the role of foreign direct investment in china's fost- 1978 economic development**, Lancaster university management school, working paper No-002, united kingdom, 2003,p 23.

تعتمد على الكثافة في البحث والتطوير والتكنولوجيا والكثافة في رأس المال، هذا إضافة إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية وبمعدلات مرتفعة كما هو موضح بالشكل الموالي:

الشكل(3-3) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين (2000-2011).
(مليون دولار)

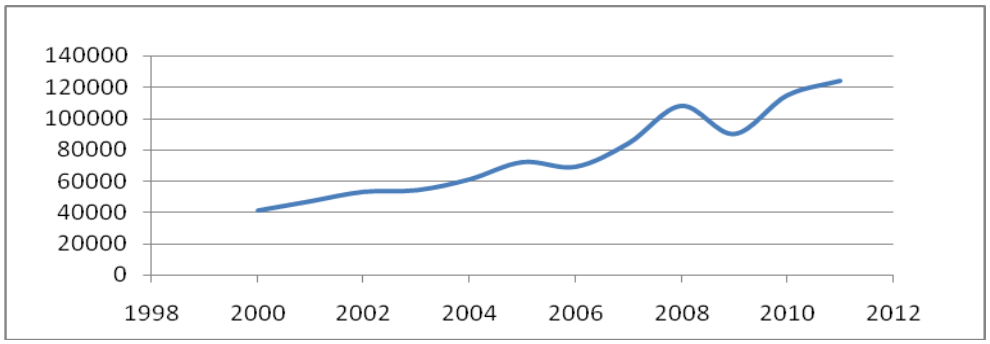

source:-UNCTAD, **Global Investment TRENDS Monitor**, N0.8,January 2012, p 06.
- Ken Davies, **Inward FDI in China and it's policy context**, Valley Publications center for sustainable International Investment, 18 October 2010, p 08.

يبين الشكل المد المتصاعد لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين حيث وصل إلى 124 مليار دولار سنة 2011 بعد أن كان 41 مليار دولار سنة 2000، ومعظم هذه الإستثمارات كانت في القطاع الصناعي إذ إرتفعت حجم الإستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع من 30.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 49.4 مليار دولار سنة 2008، أما القطاعات الأخرى مثل: النقل، الزراعة ، فكانت الإستثمارات الموجهة لها بنسب قليلة ومتفاوتة.[1] حيث أن معظم الدراسات التي قام بها الباحثين فيما يخص نقل هذه الإستثمارات للتكنولوجيا إلى الصين، بينت أن الشركات متعددة الجنسيات قامت بنقل التكنولوجيا المتطورة للصين ولقد أثبتت الدراسة قام بها jiang xiaojuan على 127 شركة أجنبية في الصين. سنة 2002 أن 65% من العينة قدمت تكنولوجيا قلصت نسبيا من الفجوة التكنولوجية في الصين، بينما إستخدمت 35% المتبقية تكنولوجيا مطورة محليا.[2]

وعند مقارنة مستوى التكنولوجيا المستخدمة بين سنتي 1997- 2002 . وجد أن 60% من العينة إستخدمت تكنولوجيا متطورة نسبيا مر على ظهورها في مواطنها الأصلية ما بين سنتين و ثلاث سنوات، واختلفت هذه الوضعية عنها في 1997، حيث كانت النسبة تساوي 54%، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 33% فقد استخدمت تكنولوجيا عديمة الفاعلية في الشركة الأم.[3]

إضافة إلى ذلك فالشركات متعددة الجنسيات ساهمت في تعزيز القدرات العلمية و التكنولوجية الوطنية من خلال الأنشطة التي تمارسها في مجال البحث والتطوير في الصين

[1]- Kam daves, Op.Cit ,p09.
[2]- Long Guoqiang, Op.Cit, p 327.
[3]- Ibid, p p 329,330.

فقد قامت الشركات الأمريكية الموجودة في الصين بالقيام بأنشطة البحث والتطوير بما قيمته 1141 مليون دولار سنة 2007 بعد أن كانت 319 مليون دولار سنة 1999 و 5 مليون دولار سنة 1993، كما قامت أيضا الشركات اليابانية بإنفاق ما قيمته 314 مليون دولار على البحث والتطوير في الصين سنة 2007. بعد أن كانت 60.3 مليون دولار و 1.9 مليون دولار سنتي 1999، 1993، على التوالي.[1] هذا ما أثر على مستوى التحصيل العلمي في الصين مع مرور الوقت كما أثبتت الدراسات.[2]

الفرع الثاني: مؤشرات العلوم و التكنولوجيا في الصين.

إن السياسة التي انتهجتها الصين منذ 1979 من أجل الحصول التكنولوجيا المتطورة عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر أتت بثمارها،و لقد قامت الصين بإتباع مجموعة من البرامج والسياسات من أجل الإستفادة من هذه التكنولوجيا الأجنبية المنقولة عن طريق تطوير النظام الوطني للإبتكار. هذا الأخير الذي يعتمد بصفة أساسية على: رأس مال المشتري، البحوث والتطوير، والملكية الفكرية.

أولا- رأس مال البشري: نظرا للدور الكبير الذي يلعبه رأس المال البشري في عملية جذب الإستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال البحث والتطوير، إضافة إلى توطين التكنولوجيا والمعارف المنقولة. ثم الوصول إلى مرحلة الابتكار، قامت الصين بالاهتمام بالعامل الفكري وتوفير المرافق التي تمكنه من القيام بهذه الوظائف، والجدول التالي يبين تطور مؤشر التنمية البشرية في الصين.

الجدول (3-4): تطور مؤشر التنمية البشرية* في الصين(1975-2010).

السنة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
مؤشر التنمية البشرية	-	0.368	-	0.460	0.518	0.567	0.777	0.663

المصدر: - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008**،مرجع سبق ذكره ،ص 223.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية2006**،مرجع سبق ذكره ، ص 284.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية2010**،مرجع سبق ذكره ، ص 153.

نلاحظ من الجدول أن مؤشر التنمية البشرية في الصين في تزايد مستمر إذ انتقل من 0.368 سنة 1980 إلى 0.777 سنة 2005 لينخفض مرة أخرى سنة 2010 إلى 0.663، و هذا مابين الجهود المبذولة من أجل الإرتقاء بالعامل الفكري، وتصنف الصين حسب تقرير

[1]- UNCTAD, **foreign direct investment, the transfer and diffussion of technology, and sustainable development**, Op.Cit, p 13.

[2]- Hong Zhuang, Op.Cit, p 08.

* **مؤشر التنمية البشرية IDE**= 3/1 مؤشر الأمل في الحياة +3/1 مؤشر مستوى التعليم +3/1 مؤشر الناتج المحلي.
مؤشر الأمل في الحياة= (القيمة الحقيقية- القيمة الدنيا)/ (القيمة العظمى- القيمة الدنيا).
مؤشر مستوى التعليم= 3/2 مؤشر القراءة والكتابة+ 3/1 مؤشر التمدرس.
مؤشر الناتج المحلي الخام= (لوغاريتم القيمة الحقيقية- لوغاريتم القيمة"100")/ (لوغاريتم القيمة"40000"- لوغاريتم القيمة "100")

التنمية البشرية 2010 مع الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. حيث شددت الحكومات الصينية التي تعاقبت على السلطة على دور التربية والتعليم والبحث العلمي وتعريز ثقافة الإبتكار والإبداع في التنمية البشرية.[1]

أما على صعيد بناء مجتمع وإقتصاد المعرفة، فقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ما يزيد عن 221 مليون مستخدم سنة 2008، وإحتلت الصين بذلك المرتبة الأولى عالميا، بعد أن تجاوزت الولايات المتحدة في عدد مستخدمين الإنترنت الذي كان يفوق فيها العدد في الصين بنحو خمسة ملايين مستخدم في عام 2007، وقد جرى إنشاء أكثر من 206 مليون موقع إنترنت في الصين، ويتعامل ما يزيد عن 123 مليون مستخدم إنترنت بواسطة التجارة الإلكترونية، وهناك 770 مليون مستخدم للهاتف الجوال، كما بلغ عدد الحواسيب المتصلة online ما يوازي49 مليون حاسوب، وعدد المجالات المسجلة حوالي 1096924 مجال.[2]

وهذا الإهتمام بالعامل الفكري نلاحظه من خلال عدد المنشورات العلمية التي تجاوزت سنة 2004 كل من فرنسا واليابان وألمانيا ودول أخرى متطورة كما هو موضح بالشكل.

الشكل (4-3): تطور المنشورات العلمية في الصين (1996-2008) والتوقعات (2009- 2020).

(% من عدد المنشورات في العالم)

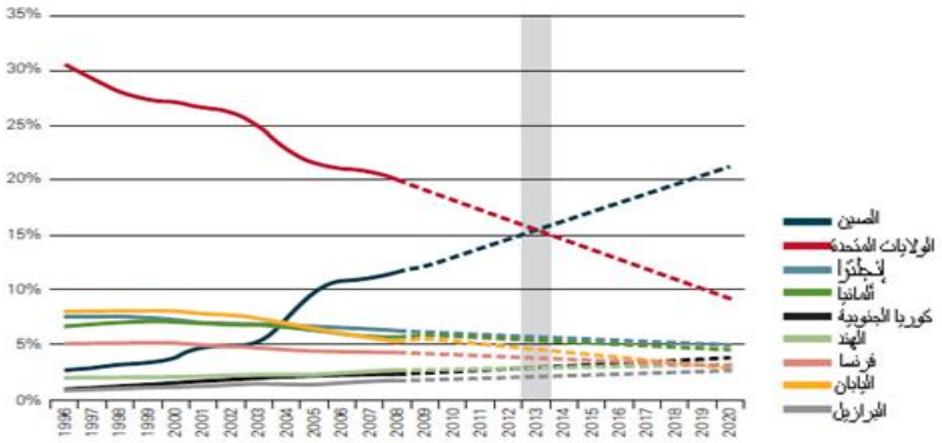

Source: - **knowledge, networks and nations global scientific Collaboration in the 21st centry**, report 03/11, the royal society, U.K, 2011, p43.

ويلاحظ من خلال الشكل التطور المستمر في عدد المنشورات العلمية خصوصا سنتي 2003، 2004 أين فاقت عدد المنشورات الصينية ما تنشره كل من فرنسا، ألمانيا و انجلترا،

[1]- عبد الحسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 328.
[2]- **نفس المرجع ،ص326.**

حيث أن التوقعات المستقبلية تشير إلى أنه في سنة 2013 سيتساوى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لتتفوق الصين فيما بعد.

ثانيا- الملكية الفكرية: إن انضمام الصين إلى المنظمة الدولية للملكية الفكرية كعضو كامل الصلاحية أدى إلى تحسن أوضاع الملكية الفكرية فيها، وهذا التحسن مثلما أدى إلى جذب الإستثمارات الأجنبية التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة، أدى كذلك إلى الحفاظ على حقوق المخترعين وتشجيعهم على إعطاء المزيد، مما أدى زيادة عدد تسجيل براءات الإختراع لدى الجمعية الصينية للملكية الفكرية، كما هو موضح بالجدول الموالي.

الجدول(5-3):عدد براءات الإختراع المعتمدة في الجمعية الصينية للملكية الفكرية(2002-2005).

	2002	2003	2004	2005	النسبة
الجامعات والمعاهد	697	1730	3484	4453	%30.2
مراكز البحوث	907	1677	2406	2423	%16.4
القطاع الصناعي	1461	3382	6128	7712	% 52.2
الجمعيات	79	106	158	173	% 1.2
المجموع	3144	6895	12176	14761	%100

المصدر: عبد الحسن،مرجع سبق ذكره ،ص 355.

يلاحظ من الجدول أنه تحسن أوضاع الملكية الفكرية في الصين أدى إلى زيادة عدد براءات الإختراع المسجلة لدى الجمعية الصينية للملكية الفكرية من 3144 براءة سنة 2002 إلى 14761 براءة سنة 2005، وبالتالي فحماية الملكية الفكرية في الصين أدت إلى زيادة الإبداع لدى الباحثين.

ثالثا- البحث والتطوير: حتى سنة 1995 لم تكن هناك سياسة وإستراتيجية واضحة للنهوض بالبحث والتطوير في الصين، لكن خلال الخطة الخماسية التاسعة(2000-1996) أعلنت الحكومة الصينية عزمها على زيادة مساهمتها تدريجيا لتطو ير العلوم والثقافة من خلال مجموعة من الإجراءات المهمة أبرزها:[1]

- زيادة نسبة القروض الممنوحة لغرض إجراء الأبحاث العلمية والثقافية، فضلا عن تقديم البنوك لقروض خاصة لتطبيق نتائج الأبحاث الثقافية؛
- توسع الشركات (العامة والخاصة والمشتركة) في إستخدام الوسائل الثقافية الحديثة؛
- تقوم الإدارات الحكومية المعنية بالعلوم والثقافة بتوفير الدعم المالي لمعاهد الأبحاث التي تنفذ برامج إصلاحات هيكلية، وذلك كي تتمكن من تحقيق قياسي بالمستوى العالمي؛
- وضمن هذه الخطة، إختارت الحكومة 800 معهد بحثي تابع للوزارات المختلفة لتطبيق نظام تطوير العلوم والثقافة، حيث يتم نسج روابط وثيقة بيت المعاهد والشركات المملوكة للدولة بهدف الإرتقاء بكفاءة الصناعات الصينية ورفع مستوى الجودة للمنتجات من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصينية في الأسواق المحلية والعالمية.

[1] - محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره ،ص ص 150،149.

وبعد أن أصبحت الصين عضوا في المنظمة الدولية للملكية الفكرية، قررت وزارة العلوم والتكنولوجيا في إجتماعها العاشر، المباشرة في تنفيذ البرامج الوطنية للبحوث والتطوير وعددها 973 برنامجا، والكافية بمجرد تنفيذها إلى إدخال الصين إلى حضيرة المنافسة الدولية على صعيد الإبتكار والإبداع، كما حددت الوزارة الآليات اللازمة لإطلاق عملية تنفيذها والقائمة على تنفيذ الأعمال التالية:[1]

- تحضير الموارد البشرية وجمع الفرق العلمية المؤهلة وذات الكفاءة؛
- تحديد وتحضير مواصفات وشروط تسجيل براءات الإختراع؛

تأمين التمويل اللازم للبحوث. والشكل الموالي يوضح تطور الإنفاق على البحوث والتطوير خلال (1995-2009).

الشكل (5-3): تطور نسبة وحجم الإنفاق على البحث والتطوير في الصين(1995-2009).

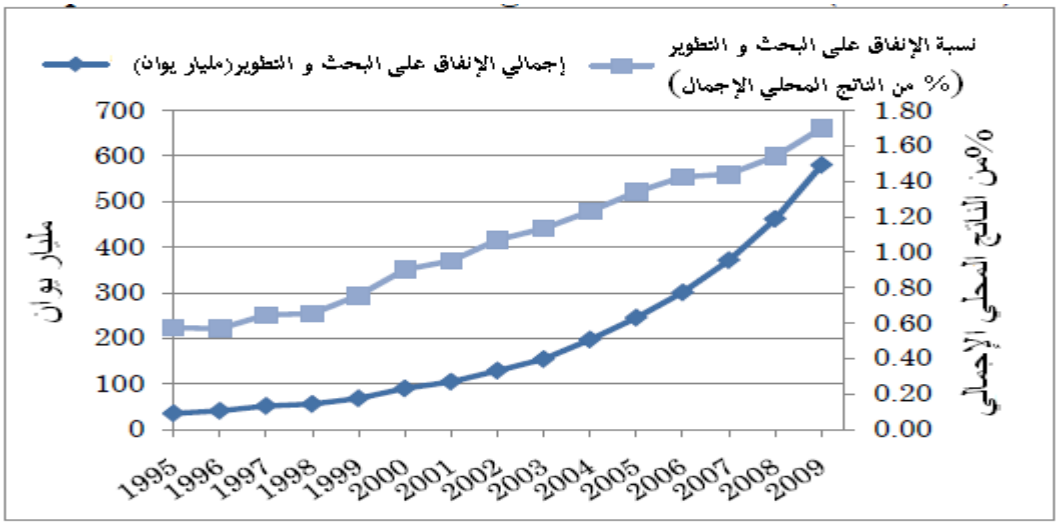

Source :- Micah Springut et all, **China's, program for science and technology Modernization**, Report prepared for the U.S-China Economic and security Review Commission ,CENTRA Technology Inc, Virginia, U.S.A, January2011,p39.

نلاحظ من خلال الشكل الإرتفاع المستمر لنسبة الإنفاق على البحث والتطوير حيث وصل إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن نسبة مساهمة القطاع الخاص تبقى منخفضة في الصين، حيث أنها لم تتجاوز 20% من إجمالي الإنفاق سنة 2009، في حين أن نفس القطاع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ساهما بـ 60%، 70% على التوالي خلال نفس السنة.[2]

[1] -عبد الحسن الحسيني ،مرجع سبق ذكره،ص348.

[2]- **Research and Development Expenditure**, A concept paper, July 2011, Available at : **www.deloitte.com/in**, Last visit : 20/04/2012.

وخلال الخطة الخماسية العاشرة (2001-2005) تم وضع البرنامج الوطني للبحث والتطوير في التكنولوجيا العالمية والذي يهدف إلى تعزيز وزيادة معدلات الإبتكار والإختراع في قطاعات التكنولوجيا العالية، وإنتاج سلع وأجهزة منافسة للسلع والأجهزة الموجودة في الأسواق العالمية، ولتحقيق ذلك تم التركيز على مجموعة من العوامل أهمها:[1]

- تحديد أولويات البحث وآليات التنسيق والمشاريع الرئيسية وذات الأولوية في التنفيذ، ووضع نظام الإدارة وتنظيم عمليات البحث والتطوير؛
- وضع نظام لإدارة المشاريع البحثية، يشتمل على كيفية وضع المشروع قيد التنفيذ وتأمين التمويل اللازم وعملية التسويق والتصنيع؛
- إجراء القياسات والتجارب والإختبارات المطلوبة لوضع مشروع قيد التنفيذ؛
- تعزيز إجراءات حماية نتائج البحوث وإدارة عمليات إنتاجها وتسويقها؛
- تعزيز عملية دمج برامج البحوث مع الحاجات المحلية للتطوير؛
- تطوير تقنيات رئيسية لبناء وتطوير البنية التحتية التكنولوجية للصين وتشجيع الإختراع والإبتكار.

و قد لعبت حاضنات التقانة في المناطق الساحلية و المناطق الإقتصادية الخاصة،و لاسيما منطقة البادونغ في مدينة شنغهاي، دورا مهما كنقطة إرتكاز لعمليات التطوير التقاني الحديث لمجمل الإقتصاد و المجتمع الصيني.[2]

حيث تم إقامة 465 حاضنة حتى أكتوبر 2002 جميعها تقريبًا حاضنات تكنولوجية، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة، وقبل ألمانيا التي كانت تتربع على المركز الثاني بحوالي 300 حاضنة. ووصل عدد الشركات التي أقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى 20796 من الشركات التي تنتج منتجات عالية التكنولوجيا.[3]

والشكل الموالي يوضح تطور صادرات التكنولوجيا المتطورة الصينية: 1992-2008

الشكل (6-3): تطور نسبة الصادرات التكنولوجية في الصين (1992-2008).

(% من الصادرات المصنعة)

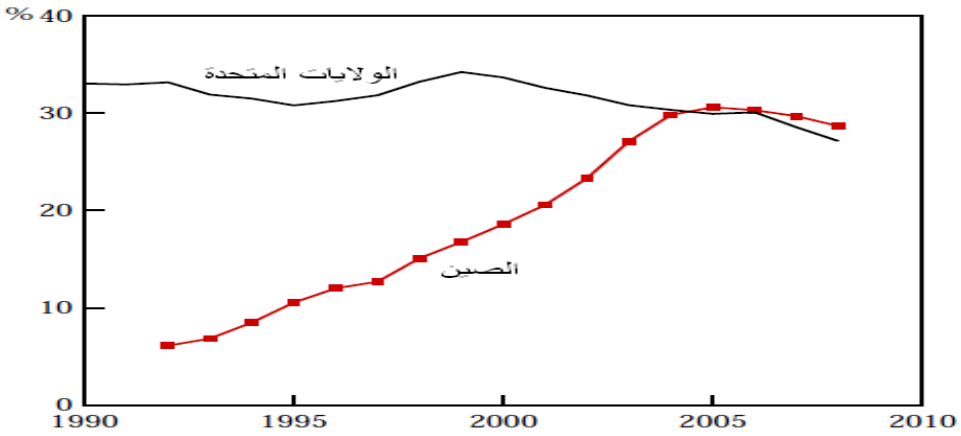

[1] - عبد الحسن الحسني،مرجع سبق ذكره،ص ص 349، 350.
[2] - محمود عبد الفضيل،مرجع سبق ذكره،ص150.
[3] - علي سماي ، مرجع سبق ذكره،ص157.

Source: - Thomas J.Holmes et all, **Technology Capital Transfer** , Working paper No.687, Federal Reserve Bank of Minneapolis, November 2011, p31.

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة الصادرات الصينية من التكنولوجيا المتطورة في إرتفاع مستمر حيث فاقت نسبة صادرات الولايات المتحدة خلال البرنامج الخماسي العاشر، وهذا ما يؤكد نجاح التجربة الصينية على صعيد التنمية البشرية والاقتصادية، وبناء مجتمع المعرفة. ووصولها إلى مرحلة توليد تكنولوجيا محلية منافسة عالميا.

المطلب الثاني:تجربة ماليزيا.

ماليزيا دولة إسلامية ذات موارد طبيعية محدودة نسبيا من الزيوت والأخشاب والقصدير، تبلغ مساحتها حوالي (329750 كيلومتر مربع) وعدد سكانها يتراوح حوالي 27170000 نسمة (إحصائيات 2007)؛يعتبر المجتمع الماليزي وحتى أواخر الستينات من القرن الماضي مجتمعا زراعيا بالكامل بمعدلات تنمية بشرية واقتصادية متدنية في ذلك الوقت تبنت الحكومة الماليزية إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد صناعي يعتمد على المعرفة وعلى تطوير القدرات الفنية لليد العاملة الماليزية، وعملت على فتح الأسواق الماليزية للإستثمارات الخارجية، فتحول الماليزي من اقتصاد زراعي إلى إقتصاد صناعي؛ [1] الذي أصبح يقود مسيرة التنمية في البلاد حيث أصبح يمثل حوالي 35% من الناتج القومي الإجمالي للبلاد وقرابة 80% من الصادرات الماليزية؛ [2] وقد تراوحت معدلات النمو في الإقتصاد الماليزي بحدود 5.8 %و6.5% سنويا، كما إحتلت المرتبة السادسة في آسيا على مستوى المنافسة الصناعية بعد الصين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، واليابان، والدولة 21 على المستوى العالمي وفقا للمؤشرات الاقتصادية الإيجابية .[3]

الفرع الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا إلى ماليزيا.

أولا :تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا.

تعاملت الحكومة الماليزية مع الإستثمارات الأجنبية المباشرة بحذر خلال الفترة الممتدة بين منتصف الستينات ومنتصف الثمانينات، ورغم ذلك تراوحت نسبة الإستثمارات الأجنبية إلى جملة الإستثمارات 17% إلى 30% خلال تلك الفترة؛ [4] وبدءا من منتصف الثمانينات وتحديدا سنة 1986 أين قامت الحكومة الماليزية بتحرير كافة القيود الخاص بحقوق الملكية في الشركات، وتحت مظلة "قانون تشجيع الإستثمارات" من خلال السماح للأجانب بالإستحواذ على 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات، وكذلك السماح للشركات التي تصدر ما بين 51% - 79% من منتجاتها بنسبة مناظرة من 51%- 79% من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات، وقد

[1]- عبد الحسن الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 360.
[2]- نبيه فرج أمين الحصري، **تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي: تحليل وتقويم**، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية،مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 129.
[3]- عبد الحسن الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 361.
[4]- محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص46.

روعي في هذا القانون أهمية العوامل التي تتضمن التأثيرات التشابكية ومدى إستخدام المواد الخام والمكونات المحلية، وحسن إختيار أماكن توطين تلك الشركات وكذا القيمة المضافة.[1] وقد ساعدت هذه التحفيزات غي زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا حيث بلغت ذروتها 1983-1996 وخاصة المشاريع الموجهة نحو التصدير من طرف الشركات متعددة الجنسيات، ولكن سرعان ما تغير كل ذلك بعد الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا 1997-1998 حيث سجلت هذه التدفقات مستويات منخفضة لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2001 نتيجة للركود التجاري العالمي في ذلك الوقت، وبعد نمو ثابت ما بين 2002 و2007 نتيجة تعافي ماليزيا من الأزمة السابقة الذكر أتت أزمة أخرى سنة 2008-2009 وهي الأزمة الاقتصادية العالمية مما أثر على الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا ليحقق أدنى مستوى له بعد عام 2001، حيث وصل إلى 1.3 مليار دولار سنة 2009 كما هو موضح بالشكل الموالي.

الشكل (3-7)تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد إلى ماليزيا (1958-2011).

(مليون دولار)

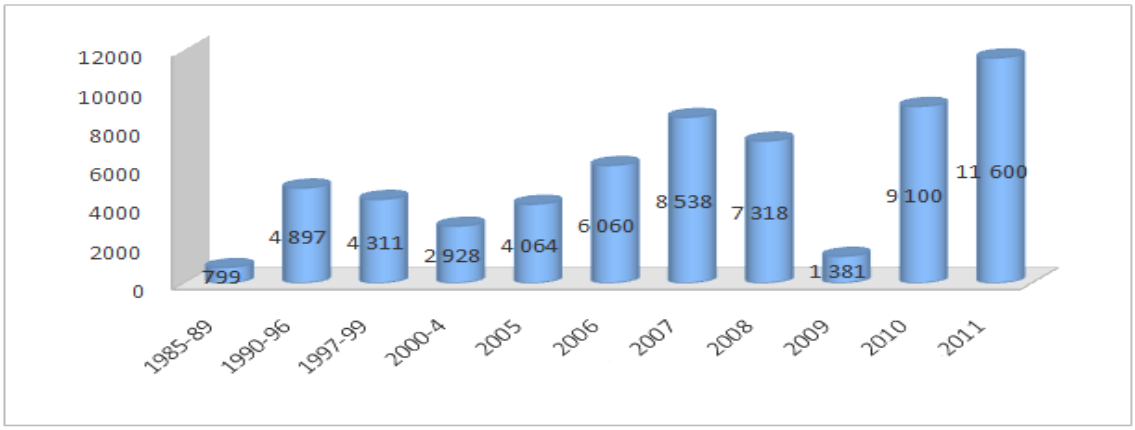

source:- **Economic report 2010/2011** ,published by the ministry of finance Malaysia, 2011, p35.

-UNCTAD ,**world investment report database**, available at : www.unctad.org.

نلاحظ من خلال الشكل أن تدفقات الإستثمار عاودت الإرتفاع سنة 2010 لتحقق 9.1 مليار دولار و 11.6 مليار دولار سنة 2011 وهذا راجع إلى البرنامج الذي سطرته الحكومة، بما في ذلك الإستمرار في تحرير الصناعة والخدمات، وكذا الجهود التي بذلتها وزارة الصناعة والتجارة الدولية في تعزيز مجالات إقتصادية جديدة.

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي فإن قطاعات الصناعة والخدمات والنفط والغاز تسيطر على تدفقات الإستثمارات الأجنبية الوافدة إلى ماليزيا، فخلال الفترة 2006-2010 سجلت ماليزيا 42 مليار دولار، استحوذت الصناعة على 41% في حين نال قطاع الخدمات 37% وقطاع المحروقات 17%.كما هو موضح بالجدول الموالي.

[1]- عادل عبد العظيم، **تجربة ماليزيا في إستهداف الإستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2004.ص05.

الجدول(6-3):التوزيع القطاعي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند(2000-2009).

القطاعات	حجم التدفقات(مليار دولار)	% من إجمالي التدفقات
جميع القطاعات	41.7	100
النفط و الغاز	7.1	17
الصناعة	17.1	41
الخدمات	15.4	37
قطاعات أخرى	2.1	5

Source: - Rajah Rasiah And Chandran Govindaraju**, Inward FDI in Malaysia and its policy context**, issued by the Vale Columbia Center on Sustainable International Investment, USA, 25 April 2011, p08.

ثانيا: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى ماليزيا.

ساهمت مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في بناء الخبرة في الإقتصاد، ففي عام 1985 أنفقت 13 شركة أمريكية تنتج أشباه المؤهلات في ماليزيا أكثر من 100 مليون دولار على تدريب القوى العاملة الماليزية، ومعظمها من المهندسين والفنيين. وقد جعل الإستثمار الأجنبي ماليزيا ثالث أكبر منتج في العالم لأشباه الموصلات، حيث جمعت ثلاث مليارات دولار أمريكي من صافي حصيلة الصادرات عام 1986، وفي أواخر الثمانينات بنت شركة سيمنز (siemens) في ماليزيا رابع مصنع لها في العالم لصناعة الرقائق الإلكترونية. وقد بنت شركة ناشيونال لأشباه الموصلات (National Semiconductor) أول مصنع لإنتاج الحلقات الرقاقية لإنتاج أشباه الموصلات في مصانعها محليا، وقد فعلت شركة موتورولا (Motorola) وهيتاشي الشيء نفسه، كما توسعت شركة سيجيت (Segate) في إنتاج محركات أقراص الحاسوب من سنغافورة إلى ماليزيا، وتعتبر الخبرة التي تراكمت لدى ماليزيا في مجال الإلكترونيات خبر ة كبيرة. كما أدت تكلفة مهندسي البرمجيات في ماليزيا التي لا تتجاوز 20% من نظيرتها في ألماني، إلى جذب شركة نيكسدورف كمبيوتر(Nixdorf Computer AG) التي أقامت مؤخرا في ماليزيا مركزا للبرمجيات بتكلفة قدرها ثلاث ملايين دولار أمريكي لإجراء تطبيقات محطات التشغيل المعتمدة على نظام يونيكس (Unix)، وقد اتسعت شركة إنتل (Intel) خبرائها الماليزيين للمساعدة في إنشاء خط تجميع رقائق الحاسوب في ولاية أريزونا.[1]

إضافة إلى ذلك فالشركات متعددة الجنسيات ساهمت في نقل التكنولوجيا و المعرفة إلى ماليزيا عن طريق أنشطة البحث و التطوير ،حيث أنفقت فروع الشركات الأمريكية المتواجدة في ماليزيا ما قيمته 396 مليون دولار على أنشطة البحث العلمي و التطوير سنة

[1] -البنك الدولي ،**معجزة شرق آسيا:النمو الإقتصادي و السياسات العامة**،تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة،ترجمة عبد الله ناصر السويدي،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،الغمارات العربية المتحدة،الطبعة الأولى،2000 ، ص ص 446، 447.

2007 بعد أن كانت161 مليون دولار و18 مليون دولار سنتي 1999و1993 على التوالي ،هذا ما أدى إلى تعزيز قدراتها العلمية و التكنولوجية.[1]

الفرع الثاني:مؤشرات العلوم و التكنولوجيا في ماليزيا.

أولا-رأس المال البشري: نظرا لأهمية رأس المال البشري أولت له الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ أواخر الستينات وحتى اليوم أولوية قصوى للتعليم والتدريب وإنماء القدرات البشرية للشعب الماليزي، على قاعدة أن التعليم حق مكتسب للمواطنين، والتدريب المهني هو الوسيلة لبناء قوة عاملة مؤهلة وماهرة وقادرة على البناء الصناعي، وتطوير التعليم والعلوم وتوجيهها في خدمة بناء المجتمع والإقتصاد المعرفي. وللدلالة على الأهمية القصوى التي توليها الدولة الماليزية للتنمية البشرية وتطوير القدرات الذاتية للمواطنين وتوسيع مهاراتهم، أنشأت وزارة خاصة في هذا الخصوص وهي وزارة التخطيط وإنماء الموارد البشرية.[2]

وفي سنة 1993 تم إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية، وقد إستخدم هذا الصندوق في تمويل وتدريب المهندسين، وكوادر الإدارة الوسطى وفئات العمالة الماهرة لدى الصناعات المتجهة للتصدير. وقد إستهدف هذا البرنامج نحو 4200 مهندس ونحو ما يزيد عن 110 آلاف فني خلال التسعينات.[3]

وفي سنة 1996 جرى إطلاق "مؤسسة تنمية الموارد البشرية" وهي مؤسسة مشتركة بين القطاع العام والخاص، مهمتها بناء القدرات الذاتية للمواطنين وتطوير معارفهم ومؤهلاتهم للعمل في القطاع الخاص وفي المصانع، وفي قطاع الأعمال والخدمات الذي يشارك في إدارة هذه المؤسسة وفي تمويل وإدارة عمليات التدريب وإعادة تأهيل الكوادر الفنية؛[4] وفي هذا الصدد نذكر ما قاله القائد الدكتور مهاتير محمد لقناة الجزيرة: "ورثنا نظامنا التعليمي عن البريطانيين خلال فترة خضوعنا لهم، ولكننا شعرنا أن ذلك لا يلبي طموحاتنا، وأننا بحاجة إلى ذوي تعليم أعلى، لذا أنفقنا 20% من ميزانيتنا القومية على التعليم، وهي نسبة تزيد على ما تنفقه على الدفاع مثلا، وشجعنا التعليم لدرجة أنه كان لدينا 50 ألف طالب يدرس في الخارج، ونفس العدد يدرسون في معاهد البلاد العليا، ولكن التأكيد كان على دراسة العلوم والتكنولوجيا وليس على مواضيع أدبية مثل التاريخ وما شابه ذلك، فالتأكيد دوما كان على بناء القوة العاملة التي نحتاجها لتطوير البلاد"؛[5] كما أولت أيضا الحكومة الماليزية إهتمام كبير بالمستوى المعيشي للشعب والبيئة وحقوق الإنسان، والجدول التالي يبين تطور مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا.

---

[1] -UNCTAD, **foreign direct investment, the transfer and diffussion of technology, and sustainable development**, Op.Cit, p 13.

[2]- عبد الحسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 364.

[3]- محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[4]- عبد الحسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 367.

[5]- عبد الرحيم عبد الواحد، **الدكتور محاضر محمد: بعيون عربية إسلامية**، الأجواء للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2003، ص 07.

الجدول (7-3):تطور مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا(1975-2010).

السنة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
مؤشر التنمية البشرية	0.619	0.662	0.696	0.725	0.763	0.790	0.811	0.744

المصدر:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2006**،مرجع سبق ذكره، ص 284.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2008/2007**،مرجع سبق ذكره، ص 223.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،**تقرير التنمية البشرية 2010**،مرجع سبق ذكره، ص 151.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا في تزايد مستمر إذ إنتقل من 0.619 سنة 1975 إلى 0.811 سنة 2005 لينخفض مرة أخرى إلى 7.44 سنة 2010، وهذا ما يبين الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية من أجل الإرتقاء بالعامل الفكري. وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 تم تصنيف ماليزيا مع الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا. والشكل الموالي يبين تطور المنشورات في ماليزيا.

الشكل (8-3): تطور المخرجات من المنشورات العلمية في ماليزيا ودول أخرى(1996-2008).

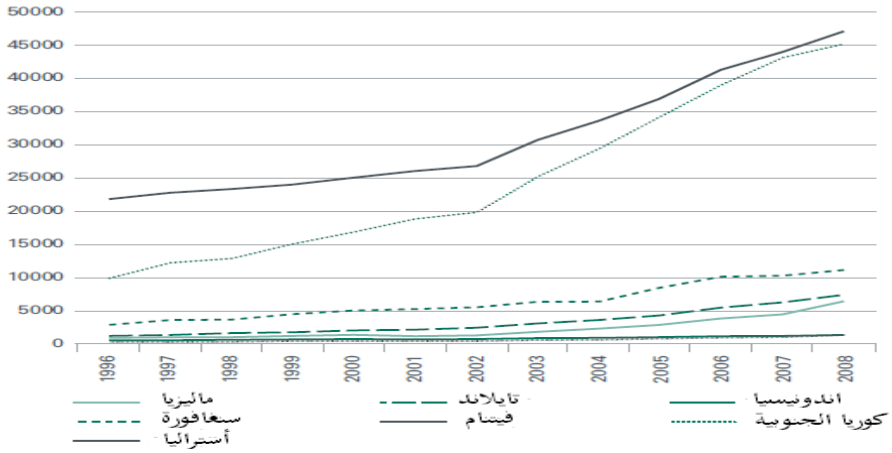

Source :- Natalie Day and Amran bin Muhammad**, Malaysia, the atlas of Islamic-world science and innovation**, Report with in the Atlas project in portantly on country partners, University of Malaysia, University of Malaysia,2011,p126.

يلاحظ من خلال الشكل أن عدد المخرجات من المنشورات العلمية في ماليزيا كانت منخفضة جدا سنة 1996 لكنها بدأت في الارتفاع حيث فاقت 5000 منشورة علمية سنة 2008 وهو عدد متقارب مع الدول الآسيوية الأخرى مثل تايلاند، ولكنه منخفض جدا مقارنة بالدول المتقدمة مثل كوريا الجنوبية.

ثانيا-الملكية الفكرية: من أجل تنشيط عملية الإبتكار والإبداع والإختراع، أقرت الحكومة الماليزية "قوانين لحماية الملكية الفكرية تشمل الإختراعات (1983)، والماركات المسجلة (1976) والتصاميم وحقوق النشر والتأليف (1987)، والمؤشرات الجغرافية (2000)

ولتصميم الدوائر الالكترونية والكهربائية(2000)، وهي عضو في المنظمة الدولية للملكية الفكرية (wipo)، كما وقعت ماليزيا على إتفاق تسجيل العلامات التجارية بحقوق الملكية الفكرية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية والمتاجرة بها بما يحمي حقوق المبتكرين والمبدعين.[1] والجدول الموالي يبين عدد براءات الإختراع المسجلة في ماليزيا 1988-2010.

الجدول (8-3): عدد براءات الإختراع المسجلة في ماليزيا(1988- مارس 2010).

	محلي	أجنبي	إجمالي
1988	73	1547	1620
1992	151	2260	2411
1996	221	5347	5575
2000	206	6021	6227
2004	522	4920	5442
2008	864	4539	5403
2009	1234	4503	5737
مارس2010	246	1223	1469
المجموع	**7787**	**94543**	**102330**

Source: Natalie Day and Amran bin Muhammad, Op.Cit, p 28.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد براءات الإختراع المسجلة في ماليزيا إرتفعت من 1620 براءة سنة 1988 بينها 73 براءة محلية و 1547 أجنبية، إلى 5737 براءة سنة 2009 بينها 1234 براءة محلية و4503 براءة أجنبية. وبالتالي فحماية الملكية الفكرية في ماليزيا أدت إلى تنشيط عملية الإبتكار والإبداع لدى الباحث المحلي، كما أدت إلى زيادة ثقة الأجانب وبالتالي زيادة تسجيل إختراعاتهم.

ثالثا -البحث والتطوير ودوره في السياسة التقانية: لقد أدركت ماليزيا أنها لا تستطيع الإعتماد بصفة دائمة على إستيراد التقانة من الخارج هذا ما دعاها إلى الإهتمام بقطاع البحث والتطوير من خلال توفير الدعم المالي له وكذا تقديم إعفاءات ضريبية للقطاع الخاص لتحفيزه للإنفاق على البحث والتطوير؛ [2] كما أن الشركات التي تقوم بالبحث والتطوير في ماليزيا مؤهلة للحصول على برامج متنوعة من برامج التمويل الحكومي لدعم الشركات في مختلف الصناعات.[3]

ومع هذا فإن الإنفاق على البحث والتطوير في ماليزيا لم يتعد 0.7% من إجمالي الناتج الداخلي- الشكل(9-3)-وهو رقم ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة. ولكنه يبقى أحسن بكثير من العديد من الدول النامية.

الشكل(9-3)الإنفاق على البحث والتطوير في ماليزيا (1996-2006).

[1]- عبد الحسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 376.
[2]- محمد عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 145.
[3]- Amayeet Singh, **2011 Asia-Pcific RP Incentives**, Available at : **www.incentivespublications.com** .

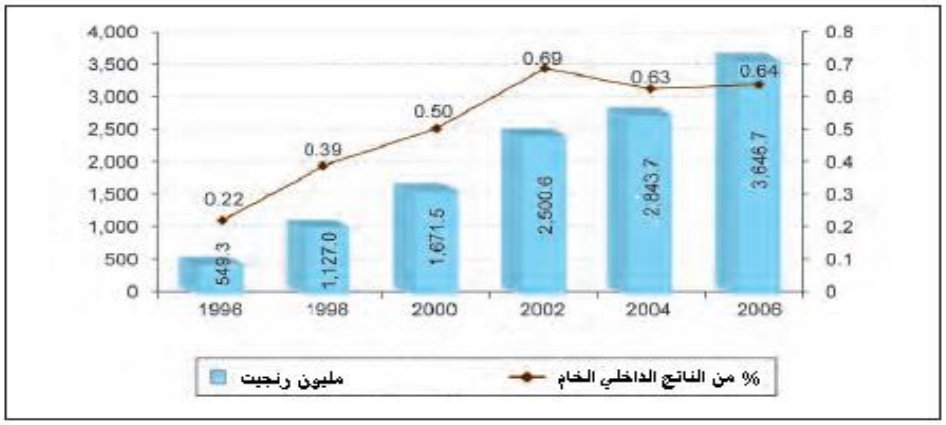

Source: - **Malaysia Science and Technology Indicators**, Report 2008, published Ministry of Science, Technology and Innovation, (MOSTI), Malaysia, 2008, p 68.

إن هذا الإهتمام بكل من رأس المال البشري و البحث و التطوير إضافة إلى القدر الكافي الذي توفره من الحماية للملكية الفكرية أدى كل هذا إلى زيادة صادرات ماليزيا من الأجهزة عالية التقانة لتبلغ نسبة 44% من نسبة الصادرات سنة 1994 بعدما كانت لا تتعدى 1% سنة 1980.كما هو موضح بالجدول:**الجدول (9-3): التطور الديناميكي لمكونات سلة الصادرات في البلدان الآسيوية (1980-1994).**

(نسبة مئوية)

النسبة المرجعية	سلع أولية	آلات ومنتجات أخرى	آلات ومعدات الكترونية	منتجات صناعية أخرى
1980	94.7	0.9	1.0	3.4
1994	39.4	8.3	44.4	18.9

المصدر: محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص 188.

المطلب الثالث:تجربة الهند.

إتبعت الهند لجيل كامل منذ 1950 حتى 1980، سياسات متأثرة بالإشتراكية.تم تقييد الإقتصاد بنظام شامل،أدت سياسية الحماية والملكية العامة إلي إنتشار الفساد وبطء النمو الإقتصادي .ومنذ عام 1991 إنتقلت البلد إلى نظام قائم على السوق فتغيرت السياسة في عام 1991 بعد حدوث أزمة حادة في ميزان المدفوعات، وأدي إلى التشديد علي إستخدام التجارة الأجنبية والإستثمار الأجنبي منذ ذلك الحين كجزء مكمل لإقتصاد الهند .و ببلوغ متوسط الناتج القومي إلى معدل نمو قدره 5.8% طوال العقدين الماضيين، أصبح الإقتصاد من بين الأسرع نموا في العالم .تملك ثاني أكبر قوة بشرية بعدد 516.3 مليون فرد.من حيث الإنتاج، يمثل القطاع الزراعي 28 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع الخدمي والصناعي يشكل 54 ٪ و 18 ٪ على التوالي. وتشمل المنتجات الزراعية الرئيسية الأرز والقمح والبذور الزيتية، والقطن، والأغنام والماعز والدواجن والأسماك؛ تشمل الصناعات

الرئيسية: المنسوجات، الكيماويات، والصناعات الغذائية، الصلب، ومعدات النقل، الأسمنت، التعدين، البترول الآلات والبرمجيات .وصلت تجارة الهند إلى حصة معتدلة نسبيا 24 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2006،مقارنة بـ 6 ٪ في عام 9851 .وصلت حصة الهند من التجارة العالمية إلى 1 ٪. وتشمل الصادرات الرئيسية علي منتجات البترول، المنسوجات، الأحجار الكريمة والمجوهرات، البرمجيات، السلع الهندسية، الكيماويات والمصنوعات الجلدية. وتشمل الواردات الرئيسية النفط الخام والآلات والأحجار الكريمة والأسمدة والكيماويات أن إجمالي الناتج القومي للهند 1.237 تريليون دولار أمريكي، مما يجعلها عاشر إقتصاد في العالم أو رابع أكبر قوة شرائية من خلال ضبط أسعار الصرف.[1]

الفرع الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الهند .

قبل التطرق إلى واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الهند يجب الحديث أولا عن المناخ الإستثماري فيها الذي يعتبر تصنيفه متأخرا نوعا ما ، حيث تحتل الهند المرتبة الثالثة والأربعين بعد المائة في العالم حسب تقرير ممارسة الأعمال Doing Business 2011 ؛[2] وعلى الرغم من ترتيبها المتأخر إلا أن الهند أصبحت من أكبر الدول تلقيا للإستثمار الأجنبي في الدول النامية وهذا خاصة في العشرية الأخيرة، وسنتطرق إلى الأسباب في حينها ، ويمكن تقسيم تلك التدفقات إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى قبل 1991 حيث كانت تدفقات ضئيلة جدا، نظرا للقيود الكبيرة التي كانت تفرضها الحكومة الهندية .

- المرحلة الثانية من 1991-2000: شهدت هذه المرحلة سياسة تحرير الإستثمار الأجنبي وذالك كجزء من برنامج الحكومة للإصلاحات الاقتصادية، حيث سمح للاستثمار الأجنبي للاستثمار في 35 صناعة بنسبة تصل إلى 51% كحد أعلى. وفي عام 1996 تم توسيع ذلك ليبلغ 111 صناعة مختلفة , كما زادت النسبة المسموح بها للاستثمار إلى 100% في بعض القطاعات.
- المرحلة الثالثة بين 2000 إلى وقتنا الحالي : انعكست العولمة المتزايدة للاقتصاد الهندي في هذه المرحلة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر , حيث حدثت نقلة نوعية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الهند والتي بلغت ذروتها سنة 2008 (الشكل 3-10) وقد ساعدت بعض المبادرات التي تم اتخاذها في هذه الفترة على تلك النقلة النوعية نذكر منها فتح قطاع التأمين و الدفاع إلى ما يصل إلى الحد الأقصى في قطاع الإتصالات من 49% إلى 74%. كما شهد عام 2010 توحيد جميع قوانين الإستثمار الأجنبي المباشر وجعلها في وثيقة واحدة لتسهيل الوصول إليها . هذا وفقد انخفضت

[1] - انظر: ويكيبديا الموسوعة الحرة
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF

[2]- **Doing business 2011,** Publication of the World Bank and The International Finance Corporation, USA, 2011, p169.

تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى مختلف القطاعات سنة 2010-2011 وهذا يعود ربما للظروف المتقلبة في العالم التي سادت تلك الفترة.

الشكل(10-3):تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند(1991-2011) .

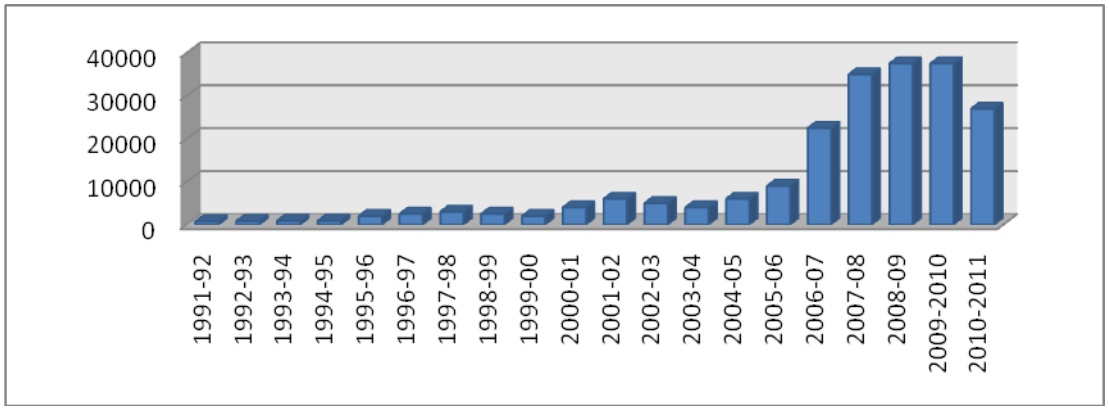

Source:- **India's Experience with FDI: Role of a Game Changer**, The Associated Chambers of commerce and Industry of India , New Delhi , January 2012. P 06.

أما التحليل القطاعي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للهند يكشف أن قطاع الخدمات نال الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات الشكل (11-3)، ويأتي في المرتبة الثانية أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات ، بالإضافة إلى هذين القطاعين برزت قطاعات الإتصالات السلكية واللاسلكية، العقارات، البناء و التشييد، الطاقة، السيارات .....إلخ

الشكل (11-3) التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الهند (2000- 2010).

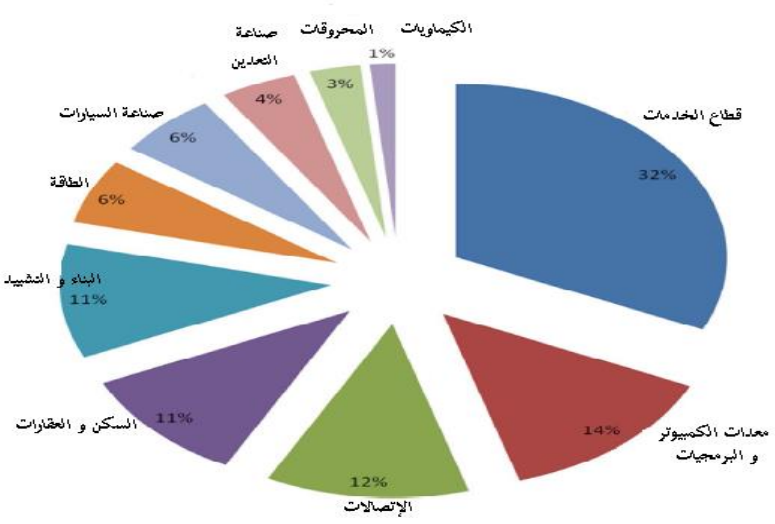

Source: - Ila Chaturvedi, **Role of FDI in Economic Development of India: Sectoral Analysis**, (in) International Conference on Technology and Business Management, March 28-30, 2011, pp531, 532.

الفرع الثاني:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الهند.

لقد إستفادت معظم القطاعات المحلية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كل منها حسب حجم التدفقات ونوعيتها وسنبين ذلك فيما يلي مدى استفادة هذه القطاعات على حدا :[1]

- فقد ساهمت هذه القطاعات الكبيرة التي تلقاها قطاع الإتصالات الهندي إلى تطوره تطورا كبيرا خاصة مع قدوم الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة التي تعد لاعبا كبيرا في هذا المجال ، فقد ساهم دخولهم إلى السوق المحلية الهندية في جلب التكنولوجيا المتقدمة (advanced technology) وفي جعل صناعة الإتصالات في الهند الأعلى نموا عالميا مع معدل نمو قدره 45% سنويا؛
- أما قطاع العقارات وقطاع البناء والتشييد فقد حققا نموا وتوسعا كبيرين على غرار صناعة السيارات التي شهد فيها الإستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا في السنوات القليلة الماضية ، مدعوما بزيادة الطلب على السيارات والمركبات الأخرى المتأثر بزيادة الدخل المتاح في الهند ، بالإضافة إلى عوامل آخري تمثلت في كفاءة القوى العاملة والتكنولوجيا المتقدمة التي ساهمت فيها ثورة تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير ، هذا بالإضافة إلى مراكز البحث و التطوير في الهند التي شهدت نموا كبيرا في السنوات الأخيرة فبعدما كانت 103 مركزا سنة 2004 أصبحت 498 مركزا سنة 2010؛
- كما إستفاد القطاع المحلي أيضا من حضور الشركات متعددة الجنسيات ، فقد شهدت القدرة التكنولوجية للشركات المحلية تحسينات كبيرة على مر السنين ، كما ساهم أيضا في زيادة تنافسيتهم المرتبطة بزيادة الإنتاجية* نظرا لإتباع النماذج التصنيعية المعترف بها عالميا؛
- وأما عن قطاعي الصناعات التعدينية والكيماويات فقد جلب لها الإستثمار الأجنبي المباشر آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذين المجالين، بالإضافة إلى مساهمته في نموهما و توسعهما وهو ما انعكس بالإيجاب على جودة المنتجات.

كما لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في الثورة التكنولوجية التي تشهدها الهند حاليا، حيث قدرت قيمة العمليات التي أحيلت إلى معهدين في الهند بحوالي ثلثي ثروة الشركات مجتمعة. وقد تدخلت الشركات متعددة الجنسيات أيضا في تشكيل الصناعات التكنولوجية بإنشائها مجمعات صناعية كبيرة في الهند، فشركة أوراتل لها في الهند طاقم من العاملين يبلغ عدد أفراده 7000 مهندس وغيرهم من المهنيين المختصين في التكنولوجيا، كما استثمرت شركة SAP الألمانية المتخصصة في صناعة البرمجيات بليون دولار أمريكي في الهند في عام 2004 وحدها حوالي 2000 موظف بالهند يعمل معظمهم بمجال البحث و التطوير. أما شركة إنتل فلها حوالي 2800 موظف هندي من العاملين بمجال التكنولوجيا في

[1] **-see : - India's Experience with fdi: Role of a Game Changer,** Op.Cit, p16**.**
- Ila Chaturvedi, Op.Cit., pp531,532

* تحقق الهند معدلات إنتاجية هي الأعلى في العالم حيث بلغت5.95 % سنة 2010 (productivity report)

بنجالور*. كما أعلنت شركة سيسكو مؤخرا أنها ستستثمر 1,1 بليون دولار في الهند، وأنها ستزيد موظفيها هناك بمقدار ثلاثة أضعاف ، فهم الآن 1400 موظف.
وتساعد شركات وادي السيلكون* من أصغرها إلى أكبرها كشركة أوراتل مثلا في دفع عجلة هذا التغيير إذ تتهافت على توظيف عدد متزايد من المهندسين وإنشاء مبان جديدة تخطف الأبصار.[1]

وثمة أسباب عديدة جعلت الهند مركزا لصناعة تكنولوجيا المعلومات العالمية، فالهند تمتلك قوى عاملة متعلمة تعليما عاليا مع وجود مليوني خريج جامعي في السنة يتحدث جميعهم اللغة الانجليزية، ولديها خطوط إتصالية دولية ممتازة لتبادل المعلومات فضلا عن تزود المدن الرئيسة بخدمة الإنترنت ذات الجودة العالية، أما متوسط العمال المهنيين في تكنولوجيا المعلومات تتراوح بين ربع و عشر أجور نظرائهم في أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية.
غير أن صناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات لم تعرف التطور إلا عندما فتحت الحكومة إقتصاد بلادها في بداية التسعينات أمام قوى العولمة وأنهت الضوابط المحلية و خففت من القيود أمام الإستثمارات الأجنبية، كما عمدت الحكومة في سعيها إلى تحقيق النمو إلى التركيز على قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات الموجه إلى التصدير عن طريق تقديم تسهيلات له. و لكن لم تكن هذه القفزة الكبيرة لتتحقق من دون توفر ترتيبات مسبقة ومناخ خصب لذلك ونعني بذلك معهد الهند التكنولوجي (Indian Institute of Technology)الذي كان له الفضل في تخرج أجيال فذة من الموهوبين الذين تعتمد عليهم كبريات الشركات العالمية في صناعة البرمجيات.
ولقد إستفادت الشركات الهندية كثيرا من توافد الشركات المتعددة الجنسيات ،حيث عززت قدراتها التنافسية من خلال الإحتكاك بها حتى غدت منافسا لها. وقد إعترفت الشركات العالمية بقدرة الشركات الهندية على الإبداع و الإبتكار في شتى ميادين التكنولوجيا و الدليل على ذلك تسابقها لفتح مراكز البحث و التطوير لها في الهند سواءا عن طريق مراكزها الخاصة أو عن طريق التعاقد مع الشركات المحلية.
إضافة إلى ذلك فالإستثمار الأجنبي المباشر ساهم في جلب التكنولوجيا و المعارف الجديدة إلى الهند عن طريق أنشطة البحث و التطوير التي تقوم بها فروع الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف،فعلى سبيل المثال قامت فروع الشركات الأمريكية المتواجدة في الهند برفع حجم الإنفاق على البحث و التطوير من3مليون دولار سنة 1993 ،ثم20مليون دولار

* **بنجالور:** هي عاصمة التكنولوجيا في الهند وتعبر أكبر وادي سيلكون في آسيا ، لقراءة المزيد : عبد الله المدني ، **في البدء كانت بنغلور**، متوفرة على الموقع **www. Oocities . org /indigate/ page :** تاريخ الزيارة : 2011/05/01.

* **وادي السيلكون :** يقع في مدينو سان فرانسيسكو في شمال ولاية كاليفورنيا الأمريكية ، واسم الوادي مرتبط بمادة السيلكون المستخرجة بشكل علم من الرمال والصخور ، وهي مادة شبه موصلة تستخدم في صناعة الموصلات (transistors) ، وهي الأساس في صناعة التقنية الالكترونية ، التي بدورها أساس ثورة الإتصالات والمعلومات في عصرنا الحاضر ، وبالتالي أصبح هذا الاسم يرتبط بمواقع الصناعة خصوصا تقنية المعلومات والإتصالات.

[1]- محمد شاهين، **الرأسماليون الأمريكيون يرون في الهند فرصة مربحة لاستثماراتهم بلا تكاليف تذكر**، مجلة العالم الرقمي، العدد 134، المملكة العربية السعودية، 18 ديسمبر 2005 ص06.

سنة 1999، إلى 449مليون دولار سنة2007.[1] هذا ما أدى إلى إكتساب تلك المراكز للتكنولوجيا و الأساليب البحثية التي تستعملها تلك الشركات، و بالتالي تشجيع و الإبتكار في هذه المراكز في المستقبل.

الفرع الثاني:مؤشرات العلم و التكنولوجيا في الهند.

أولا-رأس المال البشري: منذ 1990 برزت الهند كأغنى الإقتصاديات في العالم النامي، وخلال هذه الفترة نمى الإقتصاد بشكل ثابت مع وجود عدد قليل من المشكلات الإقتصادية الهامة وصاحب ذلك زيادة في متوسط العمر المتوقع للفرد، وارتفاع معدلات التعليم والأمن الغذائي.[2] و الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في الهند.

الجدول (10-3): تطور مؤشر التنمية البشرية في الهند(1975-2010).

السنة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
مؤشر التنمية البشرية	-	0.320	-	0.389	0.415	0.440	0.601	0.519

المصدر:بالإعتماد على:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2006**،مرجع سبق ذكره ص 285.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2007 /2008**، مرجع سبق ذكره، ص224.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 153.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر التنمية البشرية في الهند منخفض حيث أنه كان عند 0.320 سنة 1980 و إرتفع ليصل إلى 0.602 سنة 2005 ثم إنخفض إلى 0.519 سنة 2010، لكنها و رغم هذا الإنخفاظ إلا أنها إهتمت بالتعليم ،كما قامت بإنشاء :معهد الهند التكنولوجي(Indian Institute of Technology)الذي كان له الفضل في تخرج أجيال فذة من الموهوبين الذين تعتمد عليهم كبريات الشركات العالمية في صناعة البرمجيات مثل ميكروسوفت و آي بي ام و إنتل و غيرها،حيث أصبحت الهند تمتلك عددا كبيرا من الأفراد الذين لهم بصمتهم في المجالات العلمية كالهندسة وتكنولوجيا المعلومات والبحث والتطوير ؛[3]وهذا ما يبين الدور الكبير الذي لعبته الحكومة الهندية في مجال الإهتمام بالعامل الفكري وتوفير الظروف اللازمة لبناء مجتم قادر على البناء الصناعي، والتطوير والتجديد.

وعلى صعيد بناء مجتمع وإقتصاد المعرفة، فقد بلغ عدد مستخدمي خطوط الهاتف الرئيسية والخليوية في الهند سنة 2010 ما يقدر ب 600 مشترك لكل 1000نسمة،بعد أن كان 127

[1]- UNCTAD, **foreign direct investment, the transfer and diffussion of technology, and sustainable development,** Op.Cit, p 13.

[2]- **موسوعة فيكيبيديا، فجوة الهند الاقتصادية**، ترجمة خاصة، بموقع بوابة الهند، متوفر على الموقع:
www.oocities.org/indiagate/pagebo.html تاريخ الزيارة: **2012/05/01.**

[3]- جين إيريك أوبرت وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 264.

مشترك سنة2005و 6مشتركين سنة 1990، كما بلغ عدد مستخدمو الانترنيت سنة 2005 ما يقدر ب 55 مشترك لكل 1000 نسمة، بعدما كان مساو للصفر سنة 1990.[1]

وهذا الاهتمام بالعامل الفكري في الهند أدى الى زيادة عدد المنشورات العلمية من 16269 سنة 2001 إلى 29190 سنة 2009، كما هو موضح بالشكل الموالي.

الشكل (3-12): تطور المنشورات العلمية في الهند(1998-2009).

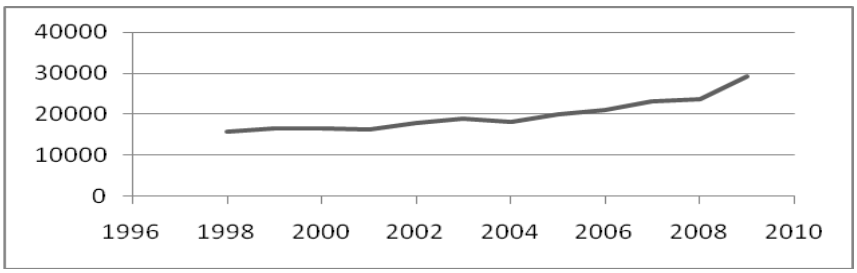

Source :- G.Buchandiran, **An Exploratory study of India Science and Technology** ,Publication Out, Loyla Institute of Technology, India, 2011, Available at : www.webpages-uidaho.edu, last visit : 30/04/2012.

ثانيا ـالملكية الفكرية: إن القدر الكافي من الحماية للملكية الفكرية الذي توفره الهند للباحثين جعلهم يقدمون المزيد من الأبحاث والإختراعات، وكذلك أدى إلى زيادة ثقة الأجانب، حيث أن عدد براءات الإختراع المسجلة في الهند إرتفعت من 4824 براءة سنة 2009 منها 30651 محلية و6161 أجنبية لتنخفض إلى 36312 سنة 2010 وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (3-13): عدد براءات الإختراع المسجلة في الهند (2000-2010).

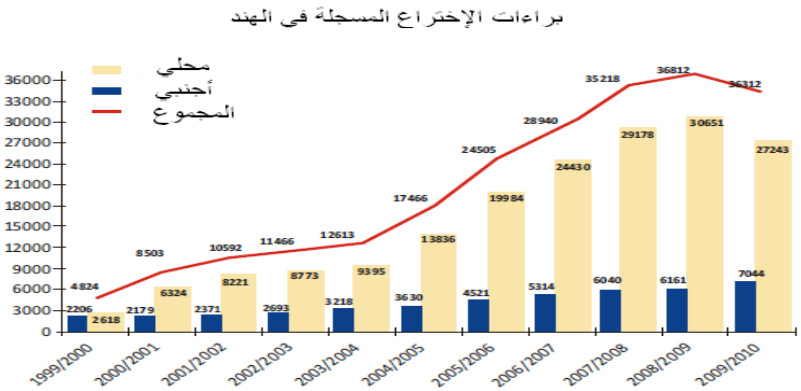

[1]- بالاعتماد على:- **تقرير التنمية البشرية 2008/2007**، مرجع سبق ذكره،ص 263.
-**The associated chambers of commerce and Industry of India**, Op.Cit, p15.

Source: Makar and phadke, Rajiv Kumar, Op.Cit, p 24.

ثالثا-البحث و التطوير في الهند: مثلما إهتمت الهند بتكوين قوى عاملة كفؤة إهتمت كذلك بالبحث و التطوير، و يظهر ذلك من خلال نسبة الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و التي إرتفعت من 0.65 % سنة1996 إلى0.8% سنة2008؛[1] أي ما يعادل 98.96مليار دولار. هذا بالإضافة إلى مراكز البحث و التطوير و مواهب البحث و التطوير في الهند التي شهدت نموا كبيرا في السنوات الأخيرة فبعدما كانت 103 مركزا و 84160 باحث سنة 2004 أصبحت 498 مركزا و 202530 باحث سنة 2010، كما هو موضح بالشكل الموالي.

الشكل (3-14):نمو مراكز البحث و التطوير و مواهب البحث و التطوير في الهند(2004-2010).

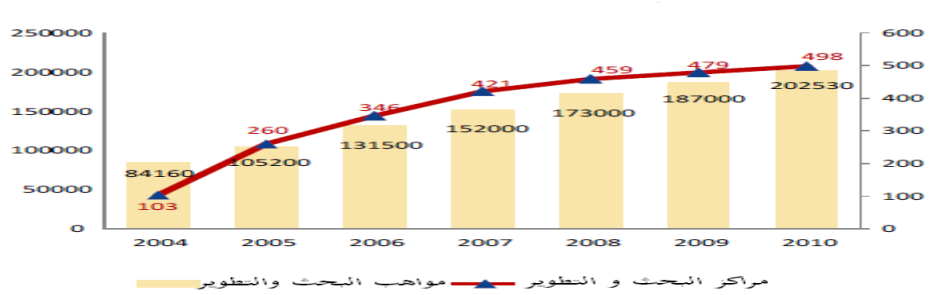

Source :- Makarnad Phadke, Rajir Kumar, **Indian R&D-Industry and Academic Linkages** ,Background paper ,New Delhi ,India ,November 2011, p 05.

ويتضح من الشكل زيادة عدد مواهب البحث و التطوير في الهند تبعا لزيادة عدد المراكز فقد كانوا لا يتعدون 84160 سنة 2004 لما كانت عدد المراكز لا تتعدي 103 , و لكن لما زاد عدد المراكز على مر السنين ساهم هذا في زيادة عدد المواهب بشكل كبير ليبلغ 202530 موهبة سنة 2010 . وهو سر تهافت الشركات متعددة الجنسيات على الإستثمار في الهند للإستفادة من هذه المواهب .

إضافة إلى ذلك فإن هذا التطور الذي عرفته الهند في نظامها الوطني للإبتكار أدى إلى زيادة القدرة على إستيعاب التكنولوجيا المنقولة و كذلك زيادة قدرتها على الإبتكار. و الجدول الموالي يوضح نسبة الصادرات ذات التقنية العالية في الهند .

الجدول(3-11):صادرات الهند من التكنولوجيا المتطورة كنسبة من الصادرات المصنعة (1992-2008).

(% من الصادرات المصنعة)

[1] -**Research and development Expenditure (% of GPD)in India** ,available at :**www.tradingeconomics.com** ,last visit :20/04/2012.

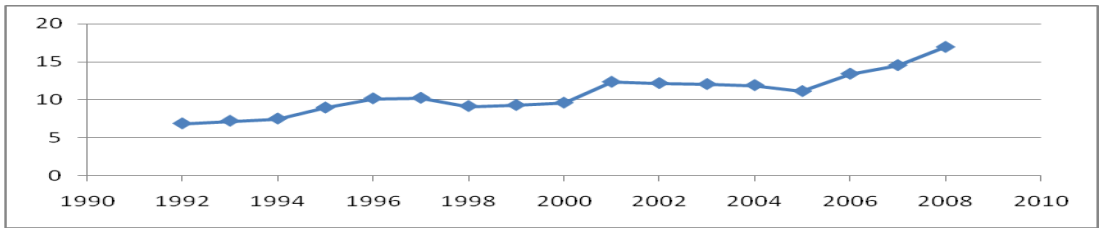

Source :- Rakesh Basant and Sunil Mani , **Foreign R&D Centers in India: An Analysis of their Size, Structure and Implications** ,Working paper NO.01/06, Indian Institute of Management Ahmaed Ababd, INDIA, 2012, P08.

نلاحظ من خلال الشكل أن صادرات الهند من التكنولوجيا المتطورة إرتفعت من 6.86% سنة 1992 إلى 16.94% سنة 2008، حيث أصبحت الهند تعتبر ثاني أكبر مصدر للبرمجيات بعد الولايات المتحدة الأمريكية في العالم وتتم تطوير فيها حوالي40% من البرمجيات المستعملة في الهواتف الخلوية، وهي كذلك موطن أصلي لعدد من كبار الاعبين في مجال التكنولوجيا العالية مثل شركة " تي- سي- إس, TCS " و " إنفوسيوس- Infosys " و " وبرو- Wipro " و " أي فلكس I-flex " وغيرها.

المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و الإبتكار التكنولوجي في الجزائر.

تعاني الجزائر من مشكلات كبيرة أدت إلى تعثر مجهودات التنمية فيها،الأمر الذي جعلها في حالة تخلف ،وخاصة في عصر التكنولوجيا والإبتكار،حيث أنها تشهد حالة تبعية تكنولوجية صارخة للدول المتقدمة وهذا نتيجة فشلها الذريع في إكتساب تكنولوجيا ذاتية،بل وحتى ضعفها الشديد في السيطرة على التكنولوجيا المستوردة بما في ذلك تكنولوجيا الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث بشيء من التفصيل.

المطلب الأول :المناخ الاقتصادي العام للجزائر وأثره على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

خاضت الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة تجربة تنموية جديدة نسبيا جاءت كنتيجة للتحولات الإقتصادية الدولية الراهنة، وهو ما أفرز ظهور تحديات جديدة تجسدت في المخططات متوسطة وطويلة الأجل التي أطلقتها.

الفرع الأول :تصنيف المناخ الإستثماري للجزائر حسب تقرير Doing Busness2012.

حسب تقرير Doing Business لسنة 2012 الذي يصدره البنك الدولي الجزائري في مركز متأخر، حيث احتلت المرتبة 148 من أصل 183 دولة، حيث أنها كانت مصنفة في المرتبة 136 حسب تقرير Doing Business لسنة 2011. [1] ولقد تحصلت الجزائر على هذه المرتبة على أساس مجموعة من المؤشرات الجزئية كما يلي:[2]

[1] - **Doing business 2011,** Op.Cit,P 145.
[2]- **Doing business 2012,** Publication of the World Bank and The International Fiance Corporation, USA,2012,P 78.

- إحتلت الجزائر المرتبة 148 من حيث سهولة إ نشاء مشروع جديد، لأن ذلك يتطلب القيام بـ 14 إجراء يستغرق من الوقت 25 يوما ؛
- فيما احتلت المرتبة 118 من حيث سهولة الحصول على تراخيص البناء والتشييد والتي تتطلب 10 إجراءات تستغرق من الوقت 281 يوما ؛
- أما من حيث إجراءات توثيق الملكية، فقد احتلت الجزائر المرتبة 167، وهذا نظرا لأن هذه الإجراءات في الجزائر تتطلب 10 إجراءات وتستغرق من الوقت 48 يوما بتكلفة تقدر بـ 7.1% من قيمة الملكية، وهي معدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات المتوسطة السائدة في العالم؛
- ومن حيث عملية منح القروض احتلت الجزائر المرتبة 150 نظرا لغياب المعلومات الكافية عن العمليات المؤطرة لمنح القروض والتي صنفت في الدرجة 3 من 6؛
- أما من حيث تدابير وإجراءات حماية المستثمرين فقد احتلت الجزائر مكانة نسبيا مقبولة ومتوسطة والتي بلغت المرتبة 79 عالميا؛
- ومن حيث النظام الضريبي والجبائي فهو يزال متشددا وغير مشجع، وهو ما تثبته المرتبة 164 عالميا من حيث دفع الضرائب والتي قدر عددها بـ 29 مرة تستغرق من الوقت 451 ساعة سنويا، وهو ما يمثل نسبة 72% من الأرباح؛
- وإحتلت الجزائر المرتبة 127 عالميا من حيث معيار أداء التجارة الخارجية، حيث تتطلب عملية التصدير تقديم 08 وثائق، تستغرق من الوقت 17 يوما، وبتكلفة تقدر بـ 1248 دولار للحاوية، فيما تتطلب عملية الاستيراد تقديم 09 وثائق، تستغرق من الوقت 27 يوما وبتكلفة تقدر بـ 1318 دولارا للحاوية؛
-وأخيرا احتلت الجزائر المرتبة 59 من حيث معيار إنهاء عمل المشروع لأنه يكلف المستثمر 7% من قيمة العقار، وتتكفل الدولة بتعويض 41.7 % على كل أورو.

الفرع الثاني:تنافسية الإقتصاد الجزائري.

صنف تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي المناخ العام للجزائر في مركز متأخر، من خلال تقييمه لمعظم التطورات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والمؤسسات ضمن مجموعة دول العالم.

ولقد صنف تقرير التنافسية العالمي لسنة 2010-2011 الجزائر في المرتبة 86 عالميا من أصل 139 دولة وهي مرتبة متأخرة مقارنة بتونس التي تحتل المرتبة 32، والمغرب الذي يحتل المرتبة 75، إضافة إلى مجموعة من الدول العربية الأخرى، إلا أنه عند مقارنة النتائج المسجلة سنة 2010 بنتائج سنة 2008 ،نعتبر النتائج المسجلة سنة 2010 عبارة عن سلسلة من النتائج الجيدة التي يحققها الاقتصاد الجزائري،و رغم هذا التقدم إلا أنها تبقى متأخرة،والجدول التالي يبين التطورات الجزئية التي حققتها مختلف الأبعاد المعتمدة في التصنيف.

الجدول (11-3): تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي لسنتي 2009-2011.

	المرتبة من 131 دولة(2008)	المرتبة من 139 دولة(2010)
- المتطلبات الأساسية .	61	80
البعد01:الهيئات الحكومية	102	98
البعد02:البنية التحتية	84	87
البعد03:البيئة الاقتصادية الكلية	55	57
البعد04:الصحة والتعليم الإبتدائي	76	77
-تعزيز الكفاءة.	113	107
البعد05:التعليم العالي والتدريب	102	98
البعد06: كفاءة سوق السلع	124	126
البعد07: كفاءة سوق العمل	132	123
البعد08: تطور السوق المالي	132	135
البعد09: الاستعداد التقني	114	106
البعد10: حجم السوق	51	50
-عوامل الابتكار والتطور.	126	108
البعد11: درجة تطور التجارة	132	108
البعد12: الابتكار	113	107

المصدر: محمد العيد بيوض، مرجع سبق ذكره، ص 170.

رغم التحسن المستمر الذي يشهده الاقتصاد الجزائري والذي انعكس في التقدم المحرز في ترتيب الأبعاد المكونة للمؤشر الإجمالي للتنافسية خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2008، إلا أن الوضعية التي توجد فيها الجزائر ليست مريحة ويتخلل الاقتصاد الجزائري العديد من نقاط الضعف على غرار كفاءة سوق السلع، تطور السوق المالي حيث تحتل الجزائر مؤخرة الترتيب العالمي، وهو ما يضع المزيد من المسؤولية على عاتق كل الجهات الرسمية القائمة على الاقتصاد الجزائري في محاولة لزيادة فاعلية المؤشرات الجزئية ومن ثم الارتقاء بالجزائر إلى مراتب متقدمة كالتي تحضي بها تونس مثلا.

الفرع الثالث :تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني لدخول اقتصاد السوق، يجب احتلال مكانة تنافسية تضمن له الاستمرارية وتحقيق الأهداف التنموية المرسومة، حيث قامت الجزائر بتبني سياسات إصلاحية محاولة من خلالها تهيئة مناخ الإستثمار لدخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى الى زيادة التدفقات الواردة لهذه الإستثمارات كما هو موضح بالشكل.

الشكل (15-3) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (2010-1995).

(مليار دولار)

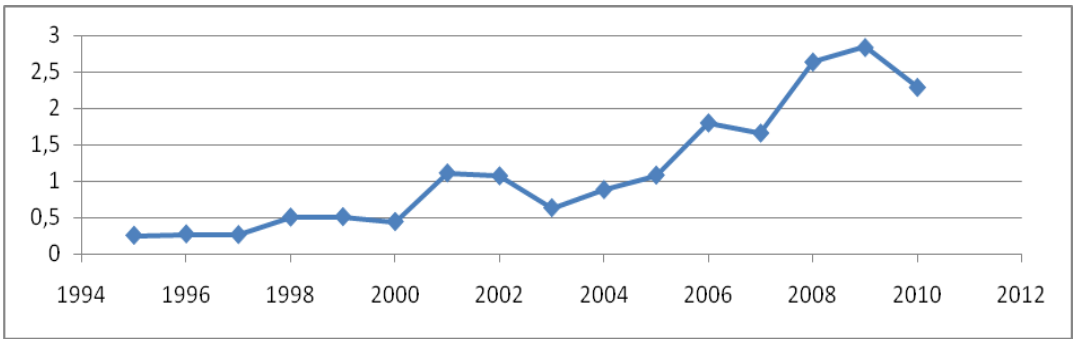

source:- UNCTAD ,**World Investment Report 2006, FDI From Developing and Transition Economies**, United Nations New York and Geneva,2006, P 316.
-Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), **World Investment and Political Risk 2011**, P 57.

يبين الشكل المد المتصاعد لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ومع إندلاع الأزمة العالمية إبتداءا من شهر سبتمبر 2007 إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1.66 مليار دولار سنة 2007)، إلا أن معدل الانخفاض هذا (7.41%) لم يكن كثيرا ويرجع ذلك إلى كون الإقتصاد الجزائري لا يرتبط كثيرا بالإستثمارات العالمية بقدر إرتباطه بالأسعار العالمية للبترول، حيث سرعان ما إستعادت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر نسق التزايد لتحقق الجزائر معدلات إيجابية خلال 2008-2009 وتبلغ 2.84 مليار دولار سنة 2009، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2010 ليصل إلى 2.29 مليار دولار، وهذا ما أشار إليه البنك الدولي.[1] ثم ليصل إلى (1378177 مليون دج) سنة 2011.[2]

الفرع الرابع :التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

شهدت سنة 2006 إستقطاب الجزائر لأكثر من 100 مشروع إستثماري جديد، وجاء قطاع الطاقة في ريادة القطاعات المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية بـ 13 مشروعا وصلت تكلفتها الإجمالية إلى 833.7 مليون أورو، وحضي قطاع الأشغال العمومية بنسبة 20% من المبالغ المستثمرة سنة 2006، والتي وصلت إلى 311 مليون أورو مستثمرة عبر 10 مشاريع منتشرة أغلبها على طول مشروع الطريق السيار شرق- غرب، ليحتل بذلك المركز الثاني، خصوصا بعد الشراكة الموقعة بين ميتال ستيل و فيرفوي والمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، فيما كان الجزء الأعظم من المشاريع من نصيب قطاع البنوك والتأمينات التي إستقطبت 24 مشروعا بلغت تكلفتها الإجمالية 221 مليون أورو، تلاها قطاع الإتصالات بـ 06 مشاريع تكلفتها 487،9 مليون أورو، ثم قطاع الإسمنت والزجاج والمعادن (6 مشاريع، 169.2 مليون أورو).[3]

[1] - World Bank, **Global Economic Prospect : navigating strong currents**, volume2, 2011, P 102.
[2] -**الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار**،متوفر على الموقع: **www.andi.dz**
[3] - Pierre Henry , Samir Abd El Karim, **Investissement direct étragers vers MEDA en 2007: la bascule**, ANIMA Investment network, Etude Numéro 01, Mai 2008, P 86.

وفي سنة 2007، إستقطبت القطاعات خارج المحروقات حجم معتبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار قطاع التعدين الذي إستقطب 1700 مليون أورو مقابل 1600 مليون أورو لقطاع الطاقة سنة 2006، إضافة إلى قطاع الكيمياء الذي إستقطب إستثمارا مشتركا بين أوراسكوم المصرية وسونطراك الجزائرية في عقد إستثماري بقيمة 617 مليون أورو لتسيير مصنع Sofert للأسمدة، كما إستقطب قطاع الأشغال العمومية 636 مليون أورو، جسدت النقلة النوعية التي يشهدها، نظرا لإستقطابه كميات هائلة من رؤوس الأموال الأجنبية و هذا بفضل الجاذبية الإستثمارية التي أصبح يحظى بهافي خضم المشاريع العملاقة التي أطلقتها الجزائر بهدف تطوير البنية التحية للدولة لتوفير مناخ إقتصادي أحسن ويدعم مساعي تحقيق التنمية المستدامة، ومن بين أهم المشاريع الأجنبية التي استقطبها القطاع سنة 2007، ما يلي:[1]

- إستثمرت شركة إعمار الإماراتية 2900 مليون أورو على مدى خمس سنوات لبناء مركز سياحي في الغرب الجزائري؛
- إستثمرت الشركة السنغافورية بورتيك مبلغ 145 مليون أورو لإنشاء أرصفة بحرية؛
- إستثمرت الشركة السعودية Pharaon-CTI نسبة 49% من رأسمال شركة International BULK Carriers، وهي الفرع المنبثق عن CNAN وإستثمرت مبلغ 50 مليون أورو لتجديد الأسطول.

وفي سنة 2009، شهدت الجزائر استقطاب الطاقة للجزء الأكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، حيث ظفر 9 من أكبر 10 مشاريع أطلقت سنة 2009، ومن المشاريع التي إستقطبها القطاع مشروع Total+Stroytransgaz بمحيط قارة تيساليت، مشروع GDF Suez في حقل تواط قرب أدرار ؛[2]ويبين الشكل الموالي أهم القطاعات التي اتجهت إليها الإستثمارات المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة بين 2002-2011.

الشكل (15-3): التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر (2002-2011).

[1]- Ibid,p77.

[2] - محمد العيد بيوض، ص 181.

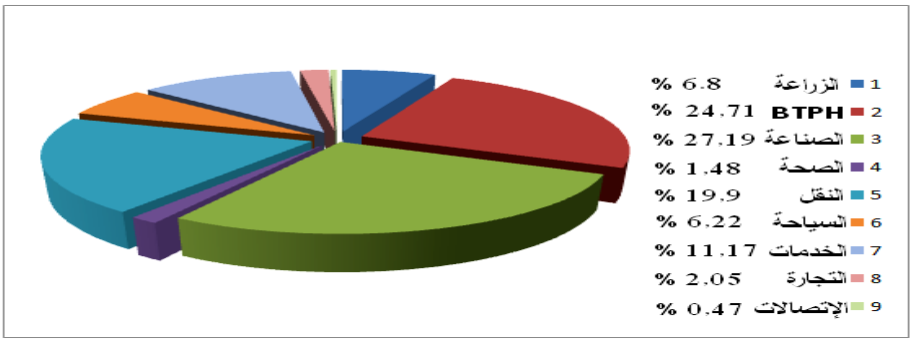

المصدر: بالاعتماد على:**الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**، متوفر على الموقع: **www.andi.dz**

نلاحظ من خلال الجدول أن التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر يركز الجزء الكبير منها على قطاع الطاقة كونه يحظى بمردودية عالية إضافة إلى كثافة رأس المال المخصص الذي تحيطه الحكومة الجزائرية بالقطاع، وما يكتسبه من أهمية في تطوير البنية التحتية للإقتصاد والتقليل من أزمة السكن، وما يمكن ملاحظته من الجدول كذلك هو أن الإستثمارات المتجهة إلى الجزائر غائبة كليا عن قطاعات يمكن وصفها بالحساسة مثل : الزراعة، الصحة والنقل، مما يخلق مصاعب لما توفره من دعم لمساعي الجزائر في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الثاني:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الجزائر.

لقد حاولت الجزائر نقل التكنولوجيا في كل المراحل التنموية التي خاضتها، فخلال بداياتها التنموية لم يكن للاستثمار الأجنبي دور كبير لأنها اتبعت سياسات حمائية، ولكن بعد الانفتاح الاقتصادي برز الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة أخرى.

الفرع الأول:سياسة نقل التكنولوجيا في الجزائر.

لقد إتبعت الجزائر سياسة التصنيع الثقيل خلال الفترة 1967-1978، والمعروف أن هذه السياسة تستلزم بالضرورة الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما دفع بالجزائر إلى الإعتماد على الشركات متعددة الجنسيات كونها المسيطر على سوق المعدات. وقد أدى هذا إلى توقيع الجزائر 90 عقدا مع تلك الشركات التي إنتهزت الفرصة كي تطبق لأول مرة تكنولوجيا لم تبرهن على فوائدها في الدول الرأسمالية. وكانت الجزائر تفضل عقود المشاريع الجاهزة للعمل خاصة في عام 1975 بسبب ضعف الكادر المحلي والضعف الأولى لإنتاج السلع الرأسمالية والتعقيدات الإدارية.[1] حيث إعتمدت صيغة تسليم المفتاح (Turn Key) والتي تؤدي في الواقع إلى إعطاء مجهز المصنع صلاحية إختيار التكنولوجيا وتحديد نوعية التدريب المرتبط ومصاريف التدريب الأولى، والتي تتعارض مع إمكانية إعداد المهندسين المحليين، وتجعل من الصعب توظيف تجهيزات أو خدمات متوافرة محليا في إستثمار شامل كهذا .[2]

[1]- زوزي محمد، **إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 8، 2010، ص 5.
[2]- عبد اللطيف بن شنهو ، **تجربة الجزائر وديناميكية التطور الاجتماعي**،(في) الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، 1987، ص 500.

وقد إتبعت الجزائر صيغتين من العقود في إطار صيغة تسليم المفتاح في اليد هما " المفتاح في اليد" و" الإنتاج في اليد". ويمكن تعريفهما كالأتي :

- المفتاح في اليد: في هذا النوع من العقود كل مراحل إنشاء المشروع الإستثماري تعتمد على شريك أجنبي واحد فقط ، فهو المسؤول عن إنشاء المشروع إلى جانب وضع المفتاح في يد الزبون؛
- الإنتاج في اليد: في هذه الحالة المسؤولية للمورد لا تشمل فقط الإنشاء ولكن تمتد كذلك للتسيير المبدئي في المؤسسة واستغلالها ، وكذلك تكوين التقنيين الذين يتحملون مسؤولية سير المؤسسة عندما يغادر المورد .[1]

لقد كلف نقل التكنولوجيا بتلك الطريقة الجزائر تكاليف باهظة، وخاصة الدعم التقني المتكررة المرتبطة بالعقود التجارية، التي وصلت تكلفتها كنسبة من إجمالي الناتج الداخلي إلى 12.6% وهي نسبة مرتفعة جدا، و لم تحقق هذه التكنولوجيا ما كان منتظرا منها بل أدت إلى فشل ذريع، وهذا لأن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على إقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطوير هذه التكنولوجيا وتفهمها وإستيعابها وتطويرها لتستمر بكامل طاقاتها بما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها، ولكن ما تم في الجزائر هو عملية تقليد.[2]

وبالإضافة إلى ما تقدم ذكره فلا يمكن إهمال جانب مهم وهو يتعلق بالقدرة الإستيعابية للجزائر في ذلك الوقت، حيث كان هناك نقص كبير في المهارات والكفاءات ولم يأخذ هذا بعين الإعتبار، فظل التكوين الجامعي في واد وحاجيات الإقتصاد في واد آخر، فكل ما حدث كان توسعا كميا وليس نوعيا دون الإهتمام بمناهج التعليم والتدريب ومحتواها من حيث تكوين قدرة فعلية على التراكم في ميدان الملكية التقنية، فقد بنيت المطارات والمصانع العملاقة دون أن يحصل أي تراكم فعلي في القدرات الهندسية خارج ميدان العمران والطرق والجسور.[3]

الفرع الثاني:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

ساهم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في دعم قطاع تكنولوجيا الإعلام والإتصال، خصوصا أن الإستثمارات المتدفقة إلى قطاع الإتصال شهدت تناميا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة.

الجدول (11-3) : تطور استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الجزائر.

إشتراكات الهاتف النقال لكل ألف فرد		إشتراكات الهاتف الثابت لكل ألف فرد		مستخدمي الانترنيت لكل ألف فرد	
2000	2005	2000	2005	2001	2008
3	415	58	78	16	119

[1]- F.Z. Oufriha, A. Djeflat**, Industrialisation et Transfer de technologie dans les pays en développement : le cas de l Algérie,** éditons PUBLISUD, Paris, 1986 p94 .

[2]- زوزي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3]- عبد اللطيف بن شنهو ، مرجع سبق ذكره، ص 523.

Source: - UNDP**, Human Development Report 2010,2th Anniversary Edition , The Real Wealth of Nation : pathways to human development**, PP 212-213.

-UNDP, **Arab Human Development Report 2004, towards freedom in the Arab world**, P 247.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2007-2008**، مرجع سبق ذكره، ص ص 262،263.

ويلاحظ من الجدول مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في إتاحة تقنيات الإعلام والإتصال وبما أن الجزائر كانت خلال العشر سنوات الأخيرة سوقا خصبة لتدفق الإستثمارات الموجهة لقطاع الإتصالات فقد إنعكس ذلك إيجابيا في زيادة قدرة الشعب الجزائري على الولوج إلى التكنولوجيا الجديدة في ميدان الإعلام والإتصال.

ويظهر الجدول أن إشتراكات الهاتف النقال تضاعفت عشرات مرات، حيث أن نسبة التغطية بشبكة الهاتف النقال، والتي تشرف على معظمها شركات متعددة الجنسيات وصلت إلى الجزائر سنة 2008 إلى 82%، إضافة إلى 100% في تونس، و 98% في المغرب؛[1] وهو ما يعكس مدى إتاحة الهاتف النقال إلى طبقة كبيرة من المجتمعات المغاربية، وبالمقابل فإن معدل الاشتراك في خدمة الهاتف الثابت كانت ضعيفة جدا خلال الفترة 2000 و 2005، وهذا راجع إلى انتشار استخدام الهاتف النقال بدل الثابت.

ورغم أن متوسط عدد مستعملي الانترنيت لكل 1000 فرد لا يزال بعيدا عن المعدلات العالمية (النرويج : 825 شخص)؛[2] أو حتى الدول المغاربية المجاورة (تونس : 271 شخص، المغرب : 330 شخص)؛[3] إلا أن القفزة النوعية التي حققتها، الجزائر في مجال توسيع مجالات إتاحة الإنترنيت لغالبية السكان كانت ملحوظة، حيث وصل عدد مستخدمي الإنترنيت في الجزائر سنة 2009 إلى 4.1 مليون فرد أي ما يعادل 12% من إجمالي التعداد السكاني.[4]

الفرع الثالث:دور الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات.

نظرا لكون الشراكة إستراتيجية هامة بالنسبة للمؤسسة الوطنية سوناطراك، ونظرا لإهتمام الدولة الكبير بقطاع المحروقات وعملها على توسيع نشاطاتها وتطويرها؛ فإنها استعانت لتحقيق ذلك بأكبر الشركات البترولية العالمية، و من بين أهم المشاريع أو الاتفاقيات التي تمت بين شركة سوناطراك وأكبر الشركات الأجنبية نجد:

الاتفاق مع شركة (British Petroleum Amoco) البريطانية، سنة 1995؛

الاتفاق مع شركة (Anadarco) الأمريكية سنة 1999؛

الاتفاق مع شركة (Petro –Nas) الماليزية و(Gas de France) الفرنسية سنة2002 .

وتفتقر شركة سوناطراك باعتبارها تنتمي لدولة نامية للتكنولوجيا المتقدمة التي تساعدها في تدعيم مركزها التنافسي والصمود أمام الأزمات، لذلك ومن أجل التقليل من الهوة

---

[1] - UNDP**, Human Development Report 2010,** Op.Cit, PP 212,213.

[2]- Ibid, P211.

[3] - Ibid, P213.

[4] - UNESCO**, Information society policies,** Annual Report 2009, P 49.

التكنولوجية الموجودة بينها وبين الشركات الأجنبية المتطورة، لجأت شركة سونا طراك للاستعانة بهذه الأخيرة، وسعت للاستفادة من رصيدها التكنولوجي ومهارتها العالية، وهذا ما يتجسد فعليا في مجموع العقود المبرمة بين سوناطراك وبين الشركاء الأجانب، بحيث نجد في كل عقد شراكة بندا خاصا بالتكوين، مما يساعد على التحكم في التكنولوجيا المنقولة، وإنتاج تكنولوجيا خاصة بالشركة في المستقبل. ومن بين الالتزامات المقررة على الشركات الأجنبية نذكر ما يلي:

- التزام الشركات الأجنبية المتعاقدة مع سوناطراك بنقل خبراتها المستخدمة في إطار تنفيذ العقود، وكذلك نقل المعطيات والمعلومات الضرورية للتحكم في التكنولوجيا، خصوصا في ميادين الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وتحليل المعطيات ومراقبة حفر الآبار؛
- على الشركات الأجنبية استخدام الطرق والوسائل الملائمة من أجل تمكين المستخدمين الجزائريين الموضوعين تحت تصرفها من قبل سوناطراك، من إكتساب خبرة الشركات الأجنبية في إطار تنفيذ العمليات البترولية؛
- تقوم شركة سوناطراك بتقديم اقتراحات في ميدان التكوين المتخصص في الجيولوجيا والجيوفيزياء والإعلام الآلي وحفر الآبار وهندسة الأحواض البترولية، ومنه الاتفاق مع الشركاء الأجانب على برامج التكوين، بما في ذلك التكوين في ميدان تعلم اللغات الأجنبية وخصوصا اللغة الإنجليزية؛
- على الشركات الأجنبية ضمان تكوين المستخدمين الجزائريين حتى يتمكنوا من اكتساب المعارف النظرية والتطبيقية فيما يتعلق بالاستكشاف، سواء كان ذلك في مكاتب هذه الشركات، أو في المعاهد المتخصصة؛
- على الشركات الأجنبية تمويل التكوين طبقا لصيغة تحدد في العقود، والتي تحدد بموجبها المبالغ المالية السنوية التي يتعين على الشركات الأجنبية إنفاقها في مجال التكوين.[1]

جميع هذه الالتزامات تبيّن الحرص الشديد للدولة وشركة سوناطراك على توفير الإطار الأنسب الذي يحقق أعلى قدر من الأهداف والمكاسب المرجوة من الشراكة، ويلزم الطرف الأجنبي بجلب تكنولوجيا ملائمة، وأساليب وتقنيات من شأنها تأهيل المؤسسة والرفع من مستوى أداء أفرادها، وهذا ما أدى إلى تحقيق نتائج جيدة إن على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى شركة سوناطراك.

وقد حققت شركة سوناطراك مكاسب كبيرة من الشراكة الأجنبية خاصة في العشرية الماضية في السنوات الأخيرة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، لاسيما في ظل الإصلاحات التي عرفها قطاع المحروقات، فقد أمضت شركة سوناطراك أكثر من 60 عقد

---

[1] - بوعزة عبد القادر،ين مسعود محمد، **الشراكة الأجنبية ودورها في نقل التكنولوجيا مع الإشارة إلى قطاع المحروقات بالجزائر**، (في) الملتقى الدولي الأول: الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 22 - 23 أكتوبر 2007، ص15 ٠

شراكة دولية مع عدة شركات عالمية في مجال المحروقات منذ سنة 1986، وعلى هذا الأساس سنكتفي بذكر أهم النتائج المحققة في هذا المجال. فحسب النتائج الأولية لسنة 2004 والتي أدلى بها الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك فإن الشركة قد سجلت زيادة في إنتاج المحروقات تقدر بنسبة: 5%، نسبة الشركاء في هذه الزيادة تقدر بـ: 30% وهذا مقارنة بسنة 2003، كما تم تسجيل 13 اكتشافا جديدا للمحروقات من بينها 5 اكتشافات من طرف شركة سوناطراك وحدها، هذه الاكتشافات تم خلالها حفر 61 بئرا، أكثر من نصفها كان عن طريق الشراكة؛

كما بلغ إنتاج سوناطراك سنة 2004: 1.93 مليون برميل يوميا منها: 1.23 مليون برميل من النفط الخام و 0.45 مليون برميل من الـ: (Condensât) و 0.25 مليون برميل من الغاز الطبيعي السائل، أما فيما يخص الاحتياطيات الغازية فقد قدرت سنة 2005 بحوالي: 160.5 تريليون متر مكعب، صُدّر منها سنة 2004 حوالي: 60 مليار متر مكعب.[1]

هذه النتائج تعكس المستوى الذي وصلت إليه شركة سوناطراك عن طريق تبنيها لإستراتيجيه الشراكة التي ساهمت في تحسين الإنتاج كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(3-17) :الشراكة تحسن الإنتاج(1959-2011).

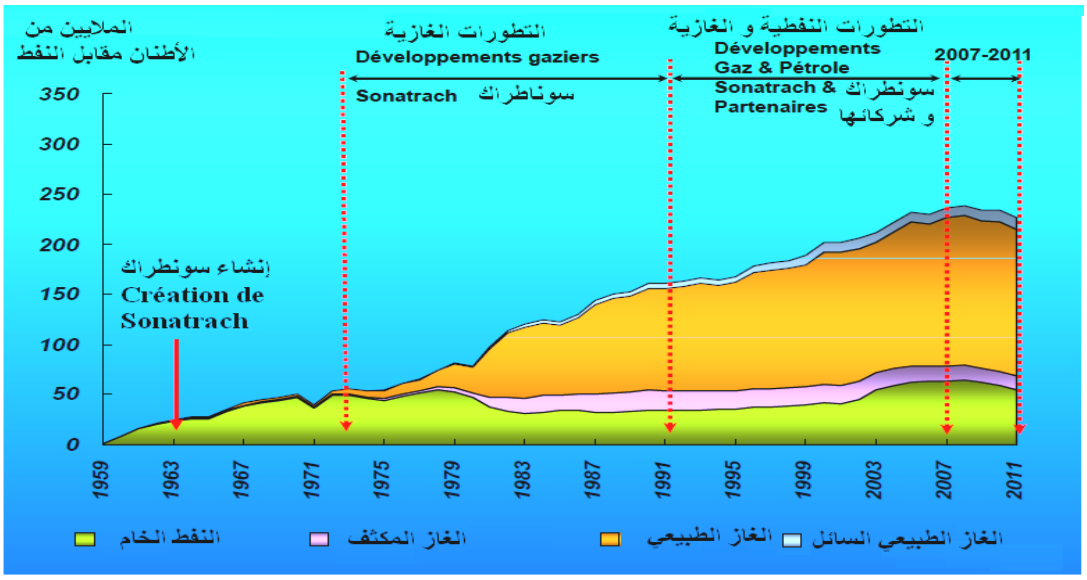

Source: Abdelmadjid Attar, **Les Ressources En Hydrocarbures passer et future** , Symposium : De l'urgence d'une nouvelle économie moins dépendante des hydrocarbures, Forum des Chefs d'Entreprise, Alger, 14 et 15 mars 2012,p06.

ويتضح من الشكل الزيادة الكبيرة للإنتاج في قطاع المحروقات خاصة بعد سنة 1999 أي تاريخ دخول شركة أناداركو(Anadarco) الأمريكية ، وكدا سنة 2002 بعد دخول كل من شركتي بتروناس (Petro –Nas)الماليزية ، و غاز دوفرانس (Gas de France) الفرنسية ، وهدا خاصة في إنتاج الغاز الطبيعي الذي قفز من 170 مليون طن مكافئ للبترول سنة 1999 ليصل إلى 225 مليون طن مكافئ للبترول سنة 2007 .

[1] ـ نفس المرجع ، ص 18.

وفي الأخير يمكن القول أن الإستثمارات الأجنبية في الجزائر لا تقدم تلك القيمة المضافة منها ولا تنقل تلك التكنولوجيا المرجوة منها ،ونعني هنا تكنولوجيا الإنتاج ، فتكنولوجيا الإتصالات ماهي إلا تكنولوجيا استهلاكية خدمية ، وأما عن الإستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات فصحيح أن هدا الأخير ساهم بشكل كبير في زيادة إنتاج النفط والغاز في الجزائر ، مما ساهم في زيادة الصادرات وبالتالي فائض في الميزان التجاري ومداخيل كبيرة ، إلا انه ساهم في تكريس إتكالية الجزائر على قطاع المحروقات حيث يستحوذ لوحده على مايقارب من 97 % من إجمالي الصادرات ، مما يجعل الجزائر مطالبة بتشجيع الإستثمارات خارج قطاع المحروقات ، وتغيير هيكل الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب أهميته ، وحسب التكنولوجيا التي ينقلها ، وهذا ما هو معمول به في العديد من الدول مثل ماليزيا التي قمنا بعرض تجربتها في الفصل الثاني، والقيمة المضافة التي سيضيفها للاقتصاد، فما الجدوى من تقديم إعفاءات وحوافز للاستثمار في مورد ناضب؟ وإذا كان هدا الإستثمار يدر عليها أرباحا طائلة ؟ ،فكما وضحنا في الفصل الأول من بين أكبر عشر شركات عالمية ست منها بترولية، فكل ما فعلته تلك الشراكات هو إستنزاف ثرواتنا، دون إستغلال فرصنا في الإستفادة منها، فالجزائر تصدر منتجات خامة لتعاد إليها مصنعة بأضعاف أثمانها .

وبإمكان الجزائر الاستفادة من تجارب بلدان عربية على غرار المملكة العربية السعودية التي نجحت في زيادة قيمة صادراتها خارج قطاع المحروقات بحوالي الضعف فقد كانت, 0,7 مليار دولار سنة 1980 وقفزت إلى 24 مليار دولار سنة 2010 لتشكل ما نسبته 17,6 % من إجمالي الصادرات بعدما كانت لا تتعدى ما نسبته 0,7% سنة 1980.[1]

فهناك قطاعات كثيرة في الجزائر يمكنها أن تساهم في زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات ، بالإضافة إلى جلب استثمارات أجنبية مباشرة فالميزة النسبية التي تتمتع بها الجزائر كدولة منتجة للنفط ونقصد يمكنها أن تساعد في إقامة صناعة بيتروكيماوية متطورة ، فهده هي القطاعات التي يجب على الدولة الجزائرية الاهتمام بها ، لما تحققه من قيمة مضافة عالية ، ولأنها ستساهم في زيادة الصادرات المصنعة فهو يعد قطاع مربح دو قيمة مضافة عالية جدا ، فهو يدخل في صناعات كثيرة أخرى لا تحصى ، والتجربة السعودية خير دليل على دلك متمثلة في شركة سابك* التي أضحت شركة عالمية في مجال البيتروكيماويات ، حيث احتلت المرتبة الرابعة عالميا في مجالها، وفد استفادت كثيرا من الخبرات الأجنبية ومن الشراكات التي قامت بها حيث أقامت مشاريع مشتركة مع العملاق الأمريكي Exxon mobile، كما نقلت إنتاجها عبر مختلف دول العالم ، وخاصة في الدول

[1] - Mouloud Hedir , **Autres Expériences De Développement A Travers Le Monde, Quelques éléments chiffrés de comparaison avec l'Algérie** , Symposium: « De l'urgence d'une nouvelle économie moins dépendante des hydrocarbures » , Forum des Chefs d'Entreprise, Alger, 14 et 15 mars 2012, p 14.

*الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) تنتج البلاستيكيات المبتكرة ، الكيماويات ، الكيماويات المتخصصة ، البوليمرات ، الأسمدة بالإضافة إلى المعادن.، ولها فروع انتاجية وبحثية في مختلف القارت الخمس، **لمعرفة المزيد طالع** :سابك ، **التقرير السنوي الخامس والثلاثون : رؤيا + أداء** ، المملكة العربية السعودية ، 2011 . متوفر على الموقع : **www.sabic.com .**

المتقدمة وهي إستراتيجية ناجحة للاحتكاك عن قرب بالبيئة المتقدمة ، وقد ساعدها أيضا اهتمامها بالعنصر البشري ، ونظام الابتكار والإبداع ، وخير دليل على ذلك براءات الإختراع التي تملكها هذه الشركة والتي تعد أساس ميزتها التنافسية وقوتها .

المطلب الثالث: مؤشرات العلم و التكنولوجيا في الجزائر.

تزخر الجزائر بموارد بشرية يمكن لها أن تحقق تطورا ملحوظا في المجال التكنولوجي إذا ما عرفت كيف توظفها وتستغلها أحسن إستغلال، بالإضافة إلى الأهمية التي توليها الجزائر للعامل الفكري فهي أيضا تهتم بالبحث العلمي من خلال الإنفاق عليه، ناهيك عن مشاركتها في مختلف الاتفاقيات المبرمة حول الملكية الفكرية.

الفرع الأول: العامل الفكري.

يعتبر العامل الفكري البنية الأساسية لعملية الإبتكار، لذلك كان من الواجب الإهتمام به، وتوفير له كل المرافق التي تجعله قادرا على استيعاب التكنولوجيا المنقولة، أو خلق وإبداع تكنولوجيا أخرى محلية.

فكل المؤشرات قبل الاستقلال لا تعبر سوى عن تدهور كلي على جميع الأصعدة، فبالنسبة للبطالة فتقدر بحوالي مليونين من البطالين، أما الصحة حوالي طبيب واحد لكل حوالي عشرة آلاف ساكن، عدد التلاميذ في الأطوار المختلفة لا يتجاوز 852200 تلميذا أو طالبا، بالإضافة إلى القلة القليلة جدا من المثقفين كان مصيرهم إما القتل أو النفي؛لكن بعد الاستقلال، حاولت الحكومة الجزائرية جاهدة الرفع من مستويات المعيشة وتحقيق تنمية اقتصادية، والتي لم تكن في المستوى المطلوب، حيث انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45%، منتقلا من 2880 دولار عام 1987 إلى 1582 دولار عام 1995، كما انخفض الاستهلاك الخاص حسب عدد السكان خلال نفس الفترة بمعدل 25%.[1]

أما الدراسة التاريخية للتنمية البشرية في الجزائر فإنها تبين أن مستوى التنمية البشرية كان في تطور مستمر، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (12-3): مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1975-2010.

السنة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
مؤشر التنمية البشرية	-	0.443	0.590	0.620	0.672	0.711	0.733	0.677

المصدر: - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2007-2008**، مرجع سبق ذكره، ص233.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2010**، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-153.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر في تزايد مستمر حيث بلغ 0.590 سنة 1985 ليصل إلى 0.733 سنة 2005 ثم ينخفض إلى 0.677 سنة 2010،

[1] - تميزار أحمد، بوشنافة محمد، **التنمية البشرية في الجزائر**، (في) الملتقى الدولي : التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 09-10 مارس 2004، ص ص148،147.

لكن ورغم هذا الإنخفاض إلا أن الجزائر تعتبر من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بعد أن كانت مصنفة ضمن الدول ذلت التنمية البشرية المتوسط و في السنوات السابقة، وما يفسر هذا الارتفاع المستمر في مؤشر التنمية البشرية هو الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاع التربية والتعليم والصحة، وذلك من خلال تخصيص ميزانيات كبيرة للإنفاق على هذين القطاعين، إضافة إلى الارتفاع المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

كما يخصص برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 الذي يستلزم من النفقات ما قيمته 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار)، أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:[1]

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية)و 600000 مكان بيداغوجي جامعي و 400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

وحسب تقرير التنمية البشرية 2007-2008، تصنف الجزائر في المرتبة 105 من مجموع 177 دولة بمؤشر قدره 0.731، وعليه تعتبر الجزائر من دول ذات مستوى التنمية البشرية المتوسطة أي تقع في المجال ما بين 0.5 و 0.792، كما تحتل الجزائر المرتبة 10 عربيا من بين 17 دولة مصنفة حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر سنة 2008.[2]

أما بالنسبة للجانب التعليم فقد خصصت الجزائر نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل الإنفاق عليه، والجدول التالي يوضح ما خصصته الجزائر للإنفاق على قطاع التعليم خلال الفترة ما بين (2002-1990).

الجدول (3-14): الإنفاق على قطاع التعليم خلال الفترة (2002-1990).

السنوات	1990	1991	1992	1994	1995	1996	1998	1999	2000	2001	2002
ميزانية الدولة للتسيير	84	118.3	203.9	232.95	432.27	547	771.72	817.69	965.32	836.29	1053.3
ميزانية التربية والتعليم	24.95	30.5	43.99	69.68	86.88	106.55	124.66	128.04	132.75	137.41	158.1
النسبة المئوية	29.71	25.78	21.58	21.56	19.84	19.48	16.15	15.06	13.75	16.43	15.01

[1]-بيان إجتماع مجلس الوزراء،**برنامج التنمية الخماسي 2010-2014** ،الجزائر ،24ماي 2010،ص ص2 ،3.
[2]- بالاعتماد على:- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2007-2008**، مرجع سبق ذكره، ص ص 222-225.

المصدر:- زيدان محمد، فوزي حاج قويدر، **متطلبات بناء وتنمية الكفاءات البشرية في الدول العربية حالة الجزائر**،(في) الملتقى الدولي : تنمية واقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج،جامعة باجي مختار عنابة، 04-05 نوفمبر- 2006 ،بدون صفحة.

نلاحظ من خلال الجدول التطور المستمر لميزانية التسيير المخصصة لقطاع التربية الوطنية، فمن المبلغ المقدر بـ 24.95 مليار دج سنة 1990،أي بنسبة 29.71% من الميزانية العامة للتسيير، لتصل إلى مبلغ 158.1مليار دج، أي بنسبة 15.01% من الميزانية العامة للتسيير.

وقد إرتفعت نسبة الإنفاق على قطاع التعليم ليصل إلى نسبة 20.3% من الإنفاق الحكومي سنة 2008.[1] ورغم هذا التطور المستمر إلا أن البالغ المرصودة لهذا القطاع تبقى معتبرة.

ونظرا إلى كل هذه المجهودات إلا أنها غير كافية، ومازالت بعيدة عن المستوى المطلوب لتحسين المستوى المعيشي، وتوفير القدرة على الإنتاج والخلق، فإحصائيات الفقراء ارتفعت على ما كانت عليه من 20% في منتصف التسعينات إلى 30% في نهاية التسعينات حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري لعام 2000؛[2]وهذا أثر سلبا على عملية الابتكار التكنولوجي، ودلك لأن هذه العملية، تستدعي الاهتمام بتكوين اليد العاملة، وتوفير كل الظروف خاصة الإجتماعية منها التي من شأنها أن تحفزه على الإبداع والتفكير، بالإضافة إلى تهيئته علميا وصحيا لتكون له القدرة على الإنتاج.

الفرع الثاني: البحث العلمي والتطوير في الجزائر.

خلف الاستعمار مجتمعا أميا يعاني الجهل والفقر، حيث بينت الإحصائيات خلال فترة الحرب بأن عدد التلاميذ في الأطوار المختلفة لا يتجاوز 850000 تلميذا في حين بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي 2200 في تخصصات محدودة جدا؛[3] أما بعد الاستقلال تطور عدد الطلاب في الجامعات ليصل إلى 3718 بين فترتي 1962-1963، وازداد هذا العدد ليصبح 53841 في الفترة 1978-1979.[4]

وفي الفترة ما بين 1994-1995 تغيرت المؤشرات لتوضح ملامح تطور ملحوظ في مجال البحث العلمي، لا سيما وأنه في هذه الفترة تم الاعتماد على الكوادر المحلية بالإضافة إلى ارتفاع عدد الطلاب الجامعات ليصل إلى 24608 طالبا.[5]

كما أن الجزائر تعرف ضعفا شديدا في تنوع مصادر البحث العلمي، إلا أن الجامعات الجزائرية تتميز بتطور ملحوظ من خلال متخرجي الجامعات كل سنة، أو حتى من خلال التخصصات التي تحاول تحاول الحكومة في كل مرة تطويرها، بالإضافة إلى عدد الجامعات

[1] - World Bank, **Public Expenditure on Education**, Available at: **www.worldbank.org**, last visit: 21-04-2012.
[2] - تميزار محمد، بوشنافة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 150.
[3]- نفس المرجع، ص 147.
[4]- عبد اللطيف بن أشنهو. **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر،1982، ص418.
[5]- ملفات التهيئة العمرانية، **الجزائر غدا**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 15.

الذي يعرف ازديادا شيئا فشيئا، وقد تم وضع القانون 18-11 المؤرخ في 1998/08/22، من أجل متابعة أحست لتطبيق المخطط الخماسي 1998-2002، الذي تم فيه تحديد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي، ويهدف هذا القانون إلى ما يلي:[1]

- ضمان ترقية البحث والتطوير؛
- دعم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلد؛
- تحديد وترقية وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير؛
- رد الاعتبار لوظيفة الباحث؛
- دعم تمويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

ويظهر ذلك من خلال التطور في الإنفاق على البحث والتطوير حتى سنة 2002 ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى، كما هو موضح بالشكل الموالي.

الشكل (3-18): الإنفاق على البحث و التطوير في الجزائر خلال الفترة (2001-2006).

(%من الناتج المحلي الإجمالي)

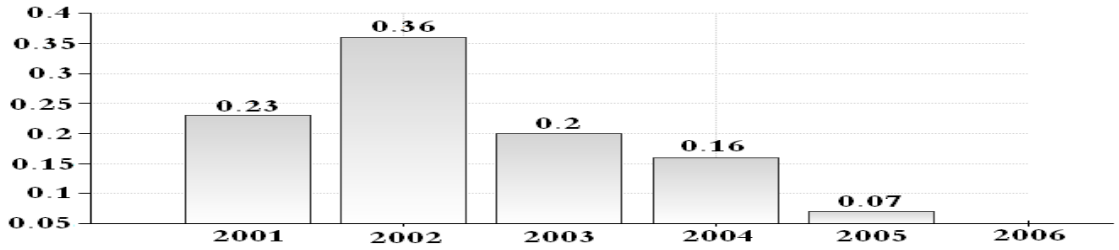

Source: - World bank**,** **Research and development expenditure in Algeria**,available at: **www.trading economics.com** ,last visit:21/04/2012.

ويلاحظ من خلال الشكل إرتفاع مستوى الإنفاق على البحث والتطوير ليصل إلى نسبة 0.36% سنة 2002 ثم يعود إلى الانخفاض مرة أخرى ليصل إلى 0.07% سنة 2005.

كما أنه خلال المخطط الخماسي (1998-2002)، عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في نسبة صادراتها من التكنولوجيا المتطورة حيث وصلت إلى 4.35% من الصادرات المصنعة سنة 1999 لينخفض إلى 4.17% و 0.62% خلال 2000 ،2001 على التوالي.[2]

ولقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة اهتماما بمجال الأدوية، وحققت فيه إنجازات كبيرة، ويرجع ذلك إلى الدور الذي لعبته المراكز البحثية لصناعة الأدويةناهيك عن مراكز في مجالات أخرى نذكر أهمها فيما يلي:

أ- مراكز تنمية التكنولوجيات المتقدم (CDATA):

---

[1]- رجم حسين، **التحديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية في الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،(في) الملتقى الدولي : تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 29-30 أكتوبر 2002، ص 44.

[2] - World Bank **,** **High-Technology Export in Algeria** ,available at**:** **www.tradingeconomics.com** **,** last visit : 21/04/2012.

أنشيء هذا المركز عام 1988، وتتمثل مهمته في القيام بأنشطة البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في المجالات التالية:[1]

- الإلكترونيك الدقيقة، تكنولوجيا الليزر؛
- إنتاج وتطبيقات البلازما والتفاعل بين الليزر والمادة؛

ومن أهم إنجازات هذا المركز هي دراسة و استحداث نظام العرض المرئي عن بعد لأحدث المطارات، صنع بطاقة الكترونية لإحدى المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى صنع بطاقة RS232 لإحدى المطارات.

ب- مركز البحث في مجال الفيزياء الفلكية، علم الفلك والجيوفيزياء(CRAG): أنشيء هذا المركز بموجب المرسوم 20-06 المؤرخ سنة 2006، تتمثل مهمته فيما يلي:[2]

- القيام بالعمليات البحثية في مجال الفيزياء الفلكية والجيوفيزياء ؛
- رصد النشاط الزلزالي للأرض؛ إضافة إلى مهام أخرى.

جـ - مركز الطاقة المتجددة[3](CDER): تم إنشاؤه في 22 مارس 1988، وهو مسؤول عن وضع وتنفيذ برامج لنظم البحث والتكوير والعلوم والتكنولوجيا والطاقة، واستخدام الطاقة الشمسية والرياح.

هذا إضافة إلى مراكز بحثية أخرى أهمها:[4]

- مركز الدراسات و الأبحاث في الإعلام الآلي (CERI)؛
- معهد باستور الجزائر(IPA)؛
- المعهد الوطني للهيدروكاربونات و الكيمياء (INHC).

الفرع الثالث: الملكية الفكرية.

يعود أول تأسيس للهيئة الوطنية المكلفة بحماية الملكية الصناعية لسنة 1963، بموجب الأمر رقم 63/248 المؤرخ في جويلية 1963، وقد كلف آنذاك بتسيير شؤون الملكية الصناعية والسجل التجاري، وأخذ تسمية المكتب الوطني للملكية الصناعية.[5]

وفي 21 فيفري 1998 تم إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، وقد كلف هذا المعهد بتمثيل الجزائر في المنظمات الدولية و الجهوية، وتتمثل أهم مهامه في:[6]

- تطبيق أحكام النصوص المتعلقة بالملكية الصناعية؛
- تحسين الخدمات المقدمة للمستخدمين عن طريق الحد من التأخير في معالجة الطلبات؛
- تطبيق أحكام الاتفاقية الدولية التي تكون الجزائر عضو فيه؛
- الترويج لاستخدام الملكية الصناعية من أجل تعزيز النمو من خلال الإبتكار.

---

[1]- **مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة**، متوفر على الموقع: **www.cdta.dz**، تاريخ الزيارة: 2012/04/21.

[2]- **مركز البحث في مجال الفيزياء الفلكية، علم الفلك والجيوفيزياء**، متوفر على الموقع: **www.crag.dz**، , تاريخ الزيارة: 2012/04/21.

[3]- **مركز الطاقة المتجددة**، متوفر على الموقع: **www.cder.dz**، , تاريخ الزيارة: 2012/04/21.

[4]-محمد سعيد أوكيل ،**إقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي**،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1994،ص160.

[5]- حسين محمد، **الوجيز في الملكية الفكرية-الجزائر-** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 18.

[6] -BelmehdiAbd El Hafid, **Institut National Algérien de la Propriété Industrielle**, avalable at : **www.inapi.org** , last visit : 21/04/2012.

ومن الجهة التشريعية فإنه يمكن تلخيص تشريعات الملكية الفكرية في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول (3-15): تشريعات الملكية الفكرية في الجزائر.

حق المؤلف والحقوق المجاورة.	براءات الإختراع.	الرسوم والنماذج الصناعية.
القانون رقم 10 لسنة 1997 حل محل القانون رقم 73/14 لسنة 1973	المرسوم 17 لسنة 1997 المعدل لقانون براءات الإختراع رقم 66/54 لسنة 1966.	قانون التصاميم(الأمر) رقم 68/86 والمرسوم التنفيذي رقم 66/87 لسنة 1966.

المصدر: يونس عرب، **نظام الملكية الفكرية في الوطن العربي**، ص01،متوفر على الموقع: www.scribd.com /13616573/ ، تاريخ الزيارة: 2012/04/21.

أما بالنسبة لموقف الجزائر من الاتفاقيات الدولية في حقل الملكية الفكرية، فنجد أن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة من حيث كونها عضوا في هذه الاتفاقيات، ويتحدد موقف الجزائر من خلال عدد الاتفاقيات التي قامت بعقدها والمتمثلة في 08 اتفاقيات، في حين نجد مصر في المرتبة الأولى بـ (11 اتفاقية)، ثم تونس (09 اتفاقيات).[1]

أما فيما يخص طلبات براءة الإختراع فلم تنظم إلا بعد إنشاء المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية سنة 1973، لذلك نجد بأن تعداد براءات الإختراع وكذلك الممنوحة تعود إلى سنة 1975. ونلاحظ التراجع المستمر في عدد الطلبات المقدمة من طرف الأجانب والزيادة الطفيفة التي سجلها الجزائريين في السنوات الأخيرة، كما يمكن كذلك إبداء الملاحظات التالية:[2]

- أكبر عدد من الطلبات سجل عام 1975 بتعداد قدره 579 طلب، معظمه من طرف أجانب؛
- عرفت فترة التسعينات عدد أقل من الإبداعات، وهذا يفسر تراجع النشاط الاقتصادي (نعدل نمو الناتج القومي الخام هو 1.4%)، وعزوف المتعاملين الاقتصاديين الأجانب عن المجيء إلى الجزائر بسبب الظروف الأمنية؛
- إيداع طلبات براءة الإختراع من طرف الجزائريون المقيمين لم يسجل انتعاشا إلا مع نهاية التسعينات؛
- يمثل إيداع طلبات براءة الإختراع من طرف الأجانب 95% بالتقريب من مجمل الإيداعات، وهي نسبة تبين ضعف إيداع المقيمين إن لم انعدامه في بعض السنوات؛
- تحوز الفترة 75-85 على مجموع 4248 طلب، أي بنسبة مئوية 52% تقريبا، رغم أنها لم تمثل سوى ثلث الفترة موضع الدراسة، وتفسر هذه الوضعية أن هذه الفترة تعتبر الفترة التي عرف الاقتصاد الجزائري انتعاش كبير، حيث كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يساوي 407%.

رغم أن الجزائر بتوفرها على مصادر الطاقة التي تدر عليها مبالغ مالية كبيرة بالعملة الصعبة، وبينية تحتية ملائمة خاصة في المجال الصناعي، إلا أنه عند مقارنة وضعية

[1] -أنظر: الملحق رقم 01 .
[2] - أنظر: الملحق رقم 02.

براءات الإختراع فيها نع مجموعة من الدول (مصر، تونس، المغرب...الخ)، فالتعداد الإجمالي لبراءات الإختراع في مصر بلغ 25691 طلب للفترة الممتدة من 1975-2002، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف ما سجل في الجزائر، أما إذا نظرنا إلى الطلبات التي يقوم المصريون بإيداعها فنجد أن عددها وصل إلى 6655 طلب أي ما يعادل 15 مرة ما يودعه الجزائريون.

إن إجراء المقارنة مع تونس تبين كذلك أن التونسيين يودعون تقريبا ضعف ما يودعه الجزائريين أي 816 طلب، في حين أن الإبداع الإجمالي البالغ 5080 طلب، وهو أقل مما تم إيداعه في الجزائر والبالغ 8186 طلبا.

ونفس الشيء بالنسبة للمغرب، فالتعداد الإجمالي بلغ 10405 طلب للفترة الممتدة من 1975 إلى 2003، وهو يفوق التعداد المسجل في الجزائر، أما المغاربة فقد قاموا بإيداع 1821 طلب أي أكثر من طلبات الجزائريين أربع مرات. وبالتالي فإجراء المقارنة مع دول عربية لا تملك إمكانات اقتصادية كبيرة يفضي إلى نتيجة واحدة، تتمثل في تأخر الجزائر في مجال براءة الإختراع، وضعف إقبال المتعاملين الأجانب على حماية إختراعاتهم بالجزائر، أما إذا قمنا بإجراء مقارنة مع الدول الأوروبية أو آسيوية فإننا نصطدم بفوارق كبيرة جدا، فإسرائيل سجلت خلال نفس الفترة قيد الدراسة ما يقارب 93108 طلب، 24236 تقدم بها متعاملون إسرائليون فقط، وهذا العدد يمثل أكثر من ضعف ما قام العرب بإيداعه مجتمعين.[1]و هذا ما يدل على ضعف حماية حقوق الملكية في الجزائر .

خلاصة الفصل:

يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية عن طريق الروابط العمودية مع الموردين المحليين ، أو من خلال الروابط الأفقية مع الشركات المحلية ، كما يمكن أن ينقل التكنولوجيا عن طريق التقليد أو التدريب ، ولكن لابد من توفر قدرة إستيعابية عالية في الدول المضيفة تتمثل أساسا في رأس مال بشري ونظام وطني للإبتكار والإبداع ونظام مؤسسي متطور لكي يتحقق هذا النقل ، وهذا ما تحقق في كل من الهند والصين وماليزيا ، ولم يتحقق في كثير من الدول النامية الأخرى ومنها الجزائر التي فشلت في نقل وتوطين التكنولوجيا منذ بدء مسيرتها التنموية على عكس الدول المذكورة آنفا (الهند ، الصين ، ماليزيا) فماليزيا إستفادت في المرحلة الذهبية من تدفق الإستثمار الأجنبي للدول النامية في التسعينات ونقلت تكنولوجيا التصدير، وأسهم ذلك في تحولها إلى دولة صناعية وهي اليوم تجربة تنموية ناجحة .

[1] -محمد الطيب دويس،مرجع سبق ذكره،ص ص154-156.

أما الهند والصين فهما في طريق مفتوح ليصبحا قوتين تكنولوجيتين عالميتين فقد إستفادتا من الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال نقل وتوطين التكنولوجيا التي أتى بها هذا الإستثمار ومن ثم تطوير وتوليد تكنولوجيا خاصة بها محليا فقد غزت الصين العالم بمنتجاتها ،وأصبحت تنافس الدول المتقدمة في مختلف المجالات التكنولوجية المتطورة ، والهند أصبحت مصنع العالم للبرمجيات، كما برعت في مجالات أخرى أهمها الصيدلة، والتكنولوجيا الحيوية وحتى التكنولوجيا النووية.أما الجزائر فمازال عليها الكثير لتفعله ولعل أهم خطوة هي دراسة هذه التجارب ومحاولة إستيعابها وليس تقليدها .

خاتمة عامة:

لقد برهنت الزيادة المطردة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع أنحاء العالم على مدى أهميته،فالنسبة للدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات هو أهم وسيلة لتدعيم مركز اقتصادياتهم ولضمان نموها وازدهارها ، وبالنسبة لمسؤولي الدول النامية أصبح أهم وسيلة لتحقيق التنمية في بلدانهم ، إذ إنه المصدر الوحيد الذي لا يولد مديونية ، كما أنه أفضل وسيلة لنقل المعارف التكنولوجية والأدائية ، هذه الأخيرة التي أصبحت تحظى بأهمية كبيرة في ظل عالم يتجه أكثر من أي وقت مضى إلى اقتصاد مبني على المعرفة ، تشكل فيه التكنولوجيا أحد عناصر المعرفة الأكثر التصاقا بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية.

وقد أثبتت التجارب أن الاستثمار الأجنبي المباشر غير كاف وحده لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ، وأن استفادة هذه الأخيرة من هذه التكنولوجيا يتطلب توفر كفاءات بشرية عالية قادرة على استيعاب تلك التكنولوجيا ومواءمتها مع ظروفها المحلية ، بالإضافة إلى توفر مراكز بحث وتطوير تساهم في تقوية النظام الوطني للإبداع والابتكار ،فالدول التي تملك هذه المؤهلات مثل الهند والصين وماليزيا نجحت في تحقيق استفادة كبيرة من تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر، العديد من الدول النامية الأخرى ومنها الجزائر فشلت في ذلك ، فعلى الرغم من تطور مؤشر التنمية البشرية، وزيادة خريجي الجامعات، وزيادة عدد مراكز البحث إلا أن قدرتها الاستيعابية بقيت ضعيفة جدا نظرا لضعف بنيتها التحتية التكنولوجية ، وقلة اليد العمالة الماهرة ، وبيروقراطية الإدارة، وغياب السياسة واضحة المعالم العلوم والتكنولوجيا وحتى الاستثمارات التي تلقتها الجزائر لم تكن بتلك النوعية التي تساهم في نقل تكنولوجيا فجلها ذهبت لقطاع الاتصالات ، وقطاع المحروقات الناضب .

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا اليها :

- ✓ الإستثمارات الأجنبية المباشرة ليس لديها موطنا محددا ، وإنما موطنها هو المكان الذي تستطيع أن تستوطن فيه، وتحصل منه على عوائد مناسبة.
- ✓ إن الدول المتقدمة تستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي سواء تعلق الأمر بالتدفقات الصادرة أو الواردة ، ويرجع ذلك إلى عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي تقوم بها كبريات الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول، بالإضافة إلى ما يميز هذه الدول من ظروف ملائمة للإستثمار وكذا تفوقها تكنولوجيا وقدرتها على الابتكار والإبداع وهو محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر اقتصاد المعرفة .
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التطور التكنولوجي ونقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة عن طريق أربع قنوات: المحاكاة والتقليد، المنافسة، الروابط الأمامية والخلفية مع الموردين المحليين، وأخيرا عن طريق التدريب.

- ✓ إن نصيب الدول النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يستحوذ عليه عدد قليل من دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، ويعود ذلك إلى موجة الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها هذه الدول في الأعوام الأخيرة ، بالإضافة إلى تطور مؤشراتها التنموية بشريا واقتصاديا .
- ✓ إن الرأي الشائع في العالم النامي والذي يسير عليه التطبيق يعتبر أن التكنولوجيا هي الآلات والمعدات المتطورة التي ترد من الدول المتقدمة، فهم يخلطون بهذا الفهم بين التكنولوجيا ومنجزات التكنولوجيا والجزائر لازالت ضمن هذا الخلط.
- ✓ بناء التكنولوجيا المستقلة لا تعني الانعزال عن التقدم العلمي العالمي، بل إن الاستفادة منه هي احدي القنوات التي تبنى من خلالها التكنولوجيا الخاصة بنا.
- ✓ حضور الطرف الأجنبي في الدولة المضيفة عامل مهم في وتوطين التكنولوجيا ،وزيادة تنافسيتها، وهو وأحسن بكثير من شراء تراخيص الإنتاج ،ومختلف طرق نقل التكنولوجيا الأخرى وقد ثبت ذلك بشكل كبير من خلال التجارب التي تطرقنا إليها (الهند ، الصين ماليزيا) ، حيث استفادت كثير بعد سياسة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر التي انتهجتها.
- ✓ لا يمكن الحديث عن نقل وتوطين التكنولوجيا دون وجود نظام وطني للابتكار والإبداع ، قادر على استيعاب التطورات الحديثة وإعطائها الصبغة المحلية بتطويعها بما يتلاءم وظروف البيئة المحلية .
- ✓ عملية بناء التكنولوجيا لا تكون في فراغ، وإنما تكون من خلال التنمية الاقتصادية التي ستعطي البحث العلمي الوطني فرصته كي يمارس مهمته في حل المشكلات وتطوير الابتكارات ، والهند وماليزيا والصين خير دليل على ذلك في تجارب تنموية رائدة في العالم كما وضحناه سابقا ، وفشل بنائها في الجزائر دليل آخر على صعوبة بناء تكنولوجيا محلية دون تحقيق تنمية اقتصادية .
- ✓ تعتبر مشكلة هجرة الأدمغة أو تسرب العقول من أكبر المشاكل التي تواجهها الدول النامية لتحقيق تطور تكنولوجي، حيث تعتبر الظروف الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية عوامل طرد للتقنيين والمتخصصين ذوي الكفاءات العلمية العالية.
- ✓ يعتبر رأس المال البشري ذو المستويات المرتفعة، واليد العاملة المؤهلة من أهم العناصر التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي التكنولوجي، وهي نفسها التي تساهم في الاستفادة منه كما هو الحال في كل من الصين، وماليزيا، والهند.
- ✓ لم تكن سياسات الاستثمار الأجنبي فعالة في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ، وأثبتت فشلها في توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة حيث ذهبت كل هذه التدفقات إلى قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاعا أوليا ذو قيمة مضافة ضعيفة ، ولكن مربح بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات .

- ✓ على عكس التجارب التي استفادت من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتوطين التكنولوجيا لم تنجح الجزائر في ذلك ، وحتى في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع في البلد وأكبر متلق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن استثناءا ، حيث لم يسهم في إقامة صناعة نفطية حقيقية تنتج القيمة المضافة محليا باستخراج آلاف المشتقات النفطية ، ولكنها ساهمت في زيادة استنزاف ثروتنا النفطية .
- ✓ على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في توطين التكنولوجيا، الا أنها لم تنجح في ذلك بسبب أنها استوردت مصانع جاهزة، وكل الحزمة التكنولوجية المرتبطة بها، ولم تساهم في تطويعها، لأنها لم تمتلك القدرة على ذلك بسبب ضعف رأس المال البشري وقلة الاهتمام به، وضعف الإنفاق على البحث والتطوير.

انطلاقا من الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع، نصل إلى تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التالية :

- ✓ ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية من مطارات وموانئ ومواصلات لأهميتها الكبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأهميتها في تنمية السياحة وكذا الاهتمام بالبنية التحتية للتكنولوجيا في الجزائر التي تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالتجارب محل الدراسة أو حتى بدول مجاورة مثل تونس والمغرب ، وعلى الجزائر أن تعي هذه النقطة بالذات إذ إن دخول العالم الرقمي .
- ✓ رسم سياسية علمية وتكنولوجية واضحة المعالم تسير جنبنا إلى جنب مع الخطط التنموية.
- ✓ ضرورة الاستفادة من تجارب الهند والصين وماليزيا وباقي دول جنوب شرق أسيا وذلك من خلال فتح مراكز بحوث على مستوى الوزارات الفاعلة ووكالات جذب الاستثمار ، لاستخلاص الدروس منها ، كتفضيل الاستثمارات الأجنبية التي تستثمر في البحث والتطوير ، وزيادة نسبة ملكيتها في المشروع المحلي فبعض الدول سمحت نسبتها 100 %في بعض الدول مثل الهند وماليزيا .
- ✓ يجب أن تؤدي وكالات ترويج الإستثمار أن تؤدي دورا هاما في إستراتيجية البلد الرامية إلى الإستفادة من تدويل البحث والتطوير من جانب الشركات متعددة الجنسيات وذلك من خلال:

– الدعاية للسياسات المحتمل أن يكون في مقدور مكان ما توفير الشروط المطلوبة لجذب أنشطة البحث والتطوير من جانب الشركات متعددة الجنسيات؛

– تبليغ وتسويق الفرص الإستثمارية القائمة، مثلا عن طريق الترويج الموجه إستنادا إلى تقييم دقيق لنقاط القوة والضعف في الأماكن المعنية و فهم جيد للمحددات المكانية ذات الصلة؛

– وضع فتح مراكز بحث وتطوير كشرط مسبق قبل دخول فسح المجال أمام الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الدولة المضيفة ، وخاصة في المجالات التي تتمتع فيه الدولة بميزة نسبية مثل قطاع المحروقات في الجزائر ، مع تقديم تسهيلات مثل تيسير حصولها على القروض ، وكذا تقديم الحوافز المادية والإعفاءات الضريبية.

- ✓ تطوير المناهج التعليمية بما يتفق مع الأنظمة العالمية – فالتعليم في اغلب الدول النامية تلقيني لا يساعد في تنمية الابتكار والإبداع في صفوف التلاميذ ويتعدى هذا الضعف في المناهج إلى الجامعات العربية وخاصة الجزائرية التي تحتل المراتب الأخيرة عالميا - دون تقليد أعمى وإهمال منظومة القيم الوطنية، واعتبار التدريب وسيلة أساسية في العملية التعليمية، ورفع الإنفاق على التعليم والاهتمام بالتنمية البشرية.
- ✓ إقامة وتعزيز المراكز الوطنية لتوليد التكنولوجيا وتطويرها ونقلها وربطها بالقطاعات الإنتاجية لتمكينها من تلبية احتياجاتها الفعلية، وبالمؤسسات التعليمية القائمة لتمكينها من رسم سياسة علمية متناغمة مع السياسة التقنية وخطط التنمية الشاملة في الدولة.
- ✓ ضرورة تحسين المناخ الإستثماري تكليف سلطات عليا في البلاد لتشجيع الإستثمار بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بتنظيم الإستثمارات من أجل القيام باستقبال المستثمرين الأجانب وتعريفهم بغرض الاستثمارات المتاحة و المساعدة في دراسة جدوى المشاريع لمعرفة العوائد و التكاليف المترتبة على الإستثمار منها وإنشاء قاعدة معلومات إستثمار مركزية فعالة تابعة للجهاز الحكومي لتوفير المعلومات و البيانات التي يستفيد منها المستثمر الأجنبي و المحلي على حد سواء.
- ✓ الإهتمام بالوعي الثقافي وعناية المجتمع بأهمية العلم و المعرفة، باستعمال الوسائل المكتوبة والمسموعة والمرئية؛ وترجمة العلوم والتكنولوجيا إلى اللغة العربية لتيسير فهمها لعامة الناس ولكل الطبقة العاملة ، والبرامج العلمية والتكنولوجية التلفزيونية والإذاعية، وإعداد الكتب والمجلات لمختلف الأعمار، وضرورة نشر القيم الإسلامية التي تحث على طلب العلم والعمل به لما لها من تأثير كبير على المجتمع الإسلامي بشكل عام والجزائري بشكل خاص، وإدراجها في مختلف المناهج والأطوار التعليمية ، حتى التعليم الجامعي.
- ✓ تشجيع الباحثين على الإبداع و التجديد من خلال التحفيزات المادية و المعنوية.
- ✓ العمل على إيجاد الربط بين مراكز البحث والقطاعات الإقتصادية .

- ✓ تحسين المناخ الاستثماري ، و بذل الجهود من أجل التطوير التشريعي والتنظيمي والإداري لأجل جذب تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أحسن.
- ✓ تشجيع المتخرجين الجدد من الجامعات على انشاء مؤسسات صغيرة خاصة بهم ، وتقديم الدعم لهم المادي والمعنوي ، من حاضنات صناعية وتكنولوجية ، للمساهمة في زيادة تنافسية المؤسسات المحلية ، وزيادة قدراتها الإبداعية والإستيعابية على حد سواء.
- ✓ تدعيم الشراكة الأجنبية في الجزائر التي تعمل على تحقيق التبادل للخبرات والتقنيات مع توفير تكنولوجيا عالية التي تسمح بإمكانية السيطرة على المشروع بعد انسحاب الشريك الأجنبي ، وعلى الجزائر أن تستغل ميزتها النسبية المتمثلة في ثروتها النفطية ، في اختيار المستثمرين الذين ينقلون تكنولوجيا تساهم في استغلال ثروتنا النفطية على أحسن وجه ، وادم الاكتفاء بتصديرها خامة إلى الأسواق الأجنبية .
- ✓ ضرورة التكامل العربي الذي يساهم في تعزيز القدرة التفاوضية للدول العربية في سوق التكنولوجيا العالمي ، وكذا في زيادة الاستثمارات البينية للحد من هجرة رأس المال العربي نحو الخارج ، كما نقترح سياسة عربية موحدة تتجه نحو الشرق أي باتجاه آسيا للتخلص من الهيمنة الغربية التاريخية ، وإتباع سياسة النفط مقابل المعرفة كمرحلة أولية لتوطين التكنولوجيا .
- ✓ خلق بيئة ملائمة للبحث العلمي وإنشاء مراكز بحث خصيصا لجلب العقول الجزائرية بالخارج، وإعطائهم مجال من الحرية لتفجير طاقاتهم ونقل المعرفة التكنولوجية لبلادنا، طبعا في إطار السياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا.

قائمة المراجع

أولا:قائمة المراجع باللغة العربية.

- **الكتب:**

1-إتحاد الخبراء الإستشاريون الدوليون INFec،**عائد في رأس المال البشري**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، 2004.

2-أحمد غنيم ، **قرارات إنشاء المشروعات الجديدة نظريات و تطبيقات**، دار المستقبل للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1999.

3-آر.إيه بوكانان،**الآلة قوة وسلطة التكنولوجية والإنسان**،ترجمة شوقي جلال،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2000.

4-أسامة أمين الخولي، **العرب والعولمة** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،لبنان،1998.

5-أمين عبد العزيز حسن،**إدارة الأعمال و تحديات القرن21**،دار قباء للنشر، القاهرة، مصر، 2001.

6-أنطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، سلسلة عالم المعرفة،العدد59،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،نوفمبر 1982.

7-بثينة حسنين عمارة،**العولمة و تحديات العصر و إنعكاساتها على المجتمع المصري** ،دار الأمين للنشر،القاهرة ،مصر،2000.

8-بشير العلاق، **التسويق في عصر الانترنيت والاقتصاد الرقمي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

9- البنك الدولي،**معجزة شرق آسيا:النمو الإقتصادي و السياسات العامة**،تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ،ترجمة عبد الله ناصر السويدي،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى،2000

10-جلال ناصر ،**الإستثمار والشركات متعددة الجنسيات (الأسلوب العلمي لحماية الملكية الفكرية)**،دار الكتاب الحديث ،القاهرة ،2009.

11-جمال داود سلمان، **إقتصاد المعرفة**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

12-جيل برتان، **الإستثمار الدولي** ، ترجمة علي مقلد ،منشورات عويدات ، بيروت- باريس ، الطبعة الثانية ، 1982.

13-جين إيريك أوبرت وآخرون ،**بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنموية متقدمة**، ترجمة محمد أمين مخيمر،موسى أبوطه ،دار الكتاب الجامعي ،الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى ،2009.

14-حسين محمد، **الوجيز في الملكية الفكرية-الجزائر-** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

15-خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية**، دار البداية، عمان، الأردن،الطبعة الأولى ،2009.

16-دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

17-دوجلاس موستيت، **مبادئ التنمية المستدامة**،ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية،القاهرة،مصر،الطبعة الأولى ،2000.

18-راوية حسن، **مدخل إستراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

19-ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم الصميدعي ، **تكنولوجيا التسويق**، دار المناهج، عمان الأردن،2004.

20-رضا عبد السلام ،**إنهيار العولمة** ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،مصر ،2007.

21-رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، مكتبة رضا عبد السلام للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، 2006.

22-رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى،2007.

23-رمزي زكي ،**ظاهرة التدويل في الإقتصاد العالمي و أثارها على البلدان النامية**، المعهد العربي للتخطيط،الكويت ،1993.

24-زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، نظرة عامة عن بعض القضايا**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

25-سعد غالب ياسين، **الإدارة الدولية-مدخل استراتيجي-**، دار البازوردي العلمية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
26-سعدي نصيرة بوجمعة،**عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي**،ديوان المطبوعات الجامعية للنشر ،الجزائر،1992.
27-سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام:المدخل الإدخاري و الضريبي المدخل الإسلامي المدخل الدولي**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1998.
28-سوسن زهير المهندي، **تكنولوجيا الحكومة الالكترونية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
29-السيد متولي عبد القادر ،**الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)** ،دار الفكر للنشر، الأردن ،الطبعة الأولى،2011.
30-صلاح عباس، **العولمة وأثرها في الفكر المالي والنقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعة الأولى ، 2005.
31-عادل عبد العظيم، **تجربة ماليزيا في استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة عالم المعرفة، المعهد العربي للتخطيط،الكويت 2004.
32-عبد الحميد بهجة قايد ، **إدارة الإنتاج** ، مكتبة عين شمس للنشر ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1997.
33-عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر،2008.
34-عبد الرحيم عنتر عبد الرحمان،**حقوق الملكية الفكرية وأثرها الاقتصادي**،دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية،مصر،الطبعة الأولى، 2009.
35-عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الاستثمار الدولي** ،المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 1992.
36-عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية دراسات وبحوث ميدانية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.
37-عبد السلام أبو قحف، **إقتصادات الأعمال والإستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2003.
38-عبد ألسلام أبو قحف، **إقتصاديات الإدارة و الاستثمار**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى ،1993.
39-عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الاستثمار الدولي**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،الطبعة الثانية ،1999.
40-عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
41-عبد السلام أبو قحف،**نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر،1989.
42-عبد العزيز قادري ، **الاستثمارات الدولية(التحكيم التجاري الدولي)**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004.
43-عبد القادر تومي ، **العولمة فلسفتها ،مظاهرها تأثيراتها**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009 .
44-عثمان أبو حرب ،**الإقتصاد الدولي** ،دار أسامة للنشر ، الأردن ،الطبعة الأولى ،2008 .
45-على محمد منصور، **مبادئ الإدارة(أسس ومفاهيم)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،الطبعة الأولى، 1992.
46-علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان لنشر ، دمشق ،سوريا، الطبعة الأولى ، 2007.
47-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
48-علي لطيفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الأولى ،2009 .
49-عماد يونس، **العولمة، تاريخ، أبعاد**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
50-عمر حامد، **إدارة الأعمال الدولية**، المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.
51-فاروق شوقي البوهي، **التخطيط التعليمي**، دار البقاء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.
52-فريد النجار، **إدارة الأعمال الدولية والعالمية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
53-فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
54-فريديريك م.شرر،**نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**،ترجمة علي أبوعشة العبيكان، الرياض،المملكة السعودية، 2001.
55-فليح حسن خلف، **إقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
56-فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن، الطبعة الأولى ،2004.
57-كريستوف فريدريك فون براون،**حرب الإبداع في فن الادارة بالافكار**،ترجمة عبد الرحمن توفيق،مركزالخبرات المهنية للإدارة،القاهرة،مصر،2000.
58-محسن أحمد الخضري، **إقتصاد المعرفة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

59-محمد السيد عبد السلام،**الأمن الغذائي للوطن العربي**،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت،1988.
60-محمد السيد عبد السلام،**التكنولوجيا الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن العربي**،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ، 1982.
61-محمد الصيرفي،**إدارة تكنولوجيا المعلومات**،دار الفكر الجامعي للنشر ،الإسكندرية ،مصر،الطبعة الأولى ،2009.
62-محمد بن ناصر الجديد، **أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار المناهل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
63-محمد سعيد أوكيل ،**إقتصاد و تسيير الإبداع التكنولوجي**، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،1994.
64-محمد سعيد أوكيل، **وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1990.
65-محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2004.
66-محمد علي منصور،**مبادئ الإدارة(أسس و مفاهيم)** ،مجموعة النيل العربية للنشر،القاهرة،مصر،1999.
67-محمد قاسم حصاونة، **الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
68-محمد كامل عارف ،**مستقبلنا المشترك**،سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ،الكويت ،1989.
69-محمد يوسف، **أساسيات التجارة الدولية** ،الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية ،مصر،1992.
70-محمدإبراهيم عبد الرحيم،**المتغيرات العالمية للمنظمات،الخصصة–العولمة–الإقتصادالحرفي**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،مصر،2008.
71-محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر،مصر، 2006.
72-محمود رياض الأبرش،نبيل مرزوق،**الخصخصة (أفاقها و أبعادها)** ،دار الفكر المعاصر للنشر،بيروت ،لبنان،1999.
73-محي محمد سعد، **الاستثمار و الأزمة المالية العالمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
74-مدوح محمود منصور،**العولمة دراسة في المفهوم،الظاهرة ،الأبعاد**، الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية، مصر،2001.
75-المعهد البيلوغرافي ألمانيا ، **الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟** ، ترجمة هاني صالح ،مكتبة العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية، **2008.**
76-موزات ثيودر ، **الشركات متعددة الجنسيات**، ترجمة جورج خوري ، عمان،الأردن، 1994.
77-نبيه فرج أمين الحصري، **تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي: تحليل وتقويم**، دار الفكر الجامعي للنشر ، الإسكندرية،مصر، الطبعة الأولى، 2009.
78-نجم عبود نجم ،**إدارة المعرفة،المفاهيم،الاستراتيجيات،العمليات**،دارالوراق للنشروالتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2005.
79-نزار الريس، **التعايش مع التكنولوجيا**،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات،القاهرة،مصر،2007.
80-نزيه عبد المقصود مبروك ،**الأثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى ،2007.
81-هانس بيترمان ،هارولد شومان ،**فخ العولمة** ،ترجمة عدنان عباس علي ،سلسلة عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب،الكويت،1998.
82-هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة ، 2004.
83-هاني محمد دويدار، **نطاق احتكار المعرفة التكنولوجية بواسطة السرية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1996.
84-هناء عبد الغفار ، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية**، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى، 2002.
85-هوشيار معروف ، **تحليل الإقتصاد التكنولوجي** ، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2006 .
86-وليام هلال ،كينث ب تايلر ، **إقتصاد القرن الحادي والعشرين ،آفاق اقتصادية واجتماعية في عالم متغير** ،ترجمة حسن عبد الله بدر ،عبد الوهاب حميد رشيد ،المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ،لبنان ،2009.

- **<u>رسائل و أطروحات جامعية:</u>**

1-جمال العص، **إشكالية نقل التكنولوجيا وتوطينها في الوطن العربي** ،مذكرة دوكتوراه غير منشورة،كلية الإقتصاد،جامعة تشرين،سوريا،2007.

2-رفيق نزاري ،**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي(دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص علوم اقتصادية ، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008.

3-سامية دحماني ، **تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية: 1988-1998**، رسالة ماجستير غير منشورة ، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

4-فارس فضيل، **أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر ،2004.

5-محمد العيد بيوض ، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة-الجزائر،تونس،المغرب** ،رسالة ماجيستير غير منشورة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف،2011.

6-محمد بن أحمد بن محمد القراري ، **أثر الثورة التكنلوجية المعاصرة على تقييم برامج و سياسات إدارة الموارد البشرية - نموذج وزارة التربية و التعليم بسلطنة عمان-** ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2009.

- **ملتقيات ، مؤتمرات و ندوات علمية.**

- الملتقيات:

1- الملتقى الدولي : التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004.

2- الملتقى الوطني الأول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،جامعة ورقلة، 23/22 أفريل2003.

- المؤتمرات:

3- المؤتمر العالمي الثالث :الإقتصاد الإسلامي،جامعة أم القرى ،مكة المكرمة،2005.

4- المؤتمر الأول للجمعية الإقتصادية العمانية:الإقتصاد الجديد الإقتصاد المبني على المعرفة،جامعة السلطان قابوس،عمان، أكتوبر 2005 .

5- المؤتمر الدولي الثاني عشرة: الإسلام ومتغيرات العصر،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،مصر،2001،ص ص5-7.

- الندوات العلمية:

1- الندوة العالمية الثامنة:تاريخ العلوم عند العرب و الجوانب المجهولة في تاريخ العلوم العربية ،الإسكندرية ،مصر، 28-30 سبتمبر 2004 .

- **المجلات**

1- مجلة الباحث،العدد 03،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، 2004.

2- مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد 04، اللاذقية، سوريا، 2005.

3- مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،الإصدار 33،العدد 32، 2004.

4- مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد02، العدد02، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت،2000 .

5- مجلة التواصل، عدد24،جامعة باجي مختار، عنابة،جوان 2009.

6- مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 400، 2004.

7- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع،جامعة محمد خيضر بسكرة ، جوان،، الجزائر، 2010 .

8- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،الجزائر ،2009.

9- مجلة التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد 3، سبتمبر 1996.

10- مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر،2004.

11- مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،العدد55، 2010.

12- مجلة بحوث اقتصادية عربية،مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان 43-4 4،بيروت ،لبنان، 2008.

13- مجلة العالم الرقمي ، العدد 134 ، المملكة العربية السعودية ، 18 ديسمبر 2005 ص06.

- **التقارير**

1-الأونكتاد ، **تقرير الاستثمار العالمي 2007،الشركات عبر الوطنية،الصناعات الإستخراجية و التنمية.**
2-الأونكتاد ، **تقرير الإستثمار العالمي 2008،الشركات عبر الوطنية و تحديات البنية التحتية.**
3-الأونكتاد ، **تقرير الإستثمار العالمي 2011 ،أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال** .
4-الأونكتاد ، **تقرير الإستثمار العالمي2009،الشركات عبر الوطنية و الإنتاج الزراعي و التنمية.**
5-الأونكتاد ، **تقرير الإستثمار العالمي2010،الإستثمار في إقتصاد منخفض الكربون.**
6-الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2005، الشركات عبر الوطنية و تدويل البحث و التطوير**.
7-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2007/ 2008،محاربة تغير المناخ،التضامن الإنساني في عالم منقسم**.
8-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية2006، ما هو أبعد من الندرة،القوة والفقر وأزمة المياه العالمية.**
9-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية2010،الثروة الحقيقية للأمم،مسارات إلى التنمية البشرية**.
10-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفي منتج**.

- **مواقع إلكترونية:**

1-آمال مجذوب رباح، **إتفاقيلت عقود نفل الثقافة**، معهد التدريب والإصلاح القانوني، أكتوبر 2003، متوفر على الموقع: **www.Sudanlaw.org**.
2- الثورة الصناعية ،**متوفر على الموقع: ثورة صناعية /at.wikipedia.org/wiki .**
3-خالد يعقوب، **147 شركة متعددة الجنسيات تتحكم في الاقتصاد العالمي بأكمله**، صحيفة الشرق السعودية ، 2011 ،متوفر على الموقع : **www.alsharq.net_sa/2011/11/10/8056**.
4- عصام الزبير، **الملكية الفكرية و دورها في التنمية الإقتصادية**،متوفر على الموقع:
www.essamzuber.maktooblog.com .
5-علي حاسم الصادق، **الإستثمار الأجنبي المباشر وتوطين التكنولوجيا في المملكة**، موقع قناة العربية،
http//www.alarabiya.net/view/2011/08/28/164386.html .
6- ليلى شيخة، **تأثير حماية براءات الاختراع على نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر: تجربة الصين**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص 02. متوفر على الموقع:
www.cha.edu.kw%2fwtou%2fdownload%2fconflaila.pdf. .
7-محمد مراياتي ،**قضايا هامة و آليات تنفيذية للنقل الداخلي للتكنولوجيا وتوطينها في الوطن** العربي ،اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) متوفر على الموقع: **www. arabschool .org** .
8-محمد نبيل الشيمي، **الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية منافع ومآخذ**،مركز صقر للدراسات الإستراتيجية ،متوفر على الموقع: **www.saqrcenter.net** .
9-موسوعة فيكيبيديا، **فجوة الهند الاقتصادية**، ترجمة خاصة بموقع بوابة الهند، متوفر على الموقع:
www.oocities.org/indiagate/pagebo.html
10-موقع قناة الجزيرة ، **www.aljazeera.net**.
11-**الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**، متوفر على الموقع: **www.andi.dz** .
12- **ويكيبديا الموسوعة الحرة** ،متوفر على الموقع :
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF .
13- محمد مرياتي ،**إقتصاد المعرفة،تكنولوجيا المعلومات والتعريب** ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا ،بيروت،ص2. متوفر على الموقع : **www.kantakji.com/figh/files/studies/1012.pdf**
14- **مركز الطاقة المتجددة**، متوفر على الموقع: **www.cder.dz**
15- **مركز البحث في مجال الفيزياء الفلكية، علم الفلك والجيوفيزياء**، متوفر على الموقع: **www.crag.dz**
16- **مركز الطاقة المتجددة**، متوفر على الموقع: **www.cder.dz**

ثالثا:المراجع باللغة الفرنسية :

Les livres :

1- Bonin Bernard, **L'entreprise multinational et l'état**, édition études vivantes, France, 1984.
2-Bretrand Raymond, **Economie Financière International**, Edition PUF, Paris, France, 1971.
3-C.P Kindleberger, **International Economics**, Homewood, Irwin, France, 1982.
4-Muchielli Jean-Louis**, Multinationales et mondialisation**, édition du seuil , Paris, France, 1998
5-Oufriha. F.Z, Djeflat. A, **Industrialisation et Transfer de technologie dans les pays en développement : le cas de l Algérie**, éditons publisud, Paris, 1986 .
6-Parkins Dwight H et all , **Economy du dévelopment** , édition de Boeck université , Paris , France 3ème édition ,2008.

Les Thèses :

1- Ibrahim ngouhouo , **les investissements directs étrangers en Afrique Centrale : attractivité effects économiques**, thèse de doctorat non publiée, faculté de sciences économiques et de gestion, Université du Sud Toulon-var, France, 2008.

Les Symposiums :

1- Symposium : « De l'urgence d'une nouvelle économie moins dépendante des hydrocarbures » , Forum des Chefs d'Entreprise, Alger, 14 et 15 mars 2012.

Les publications :

1-Antonio ocompo josé, martin juam**, mondialisation et développement (un regard de l'Amérique) latine et des caraibes** , publication UNIES, Santiago du chili ,2005
2-Henry Pierre , Samir Abd El Karim, **Investissement direct étragers vers MEDA en 2007: la bascule**, ANIMA Investment network, Etude Numéro 01, Mai 2008.
3-O.C.D.E, **définitions de références détaillées des investissements internationaux**, Paris, France, 23 Mai 1983.
4-OECD**, L'investissement direct étranger au service du développement: Optimiser les avantages Minimiser les couts**, Service des publications de L'OCDE, France, 2002.
5-OMPI, **Qu'est-ce que la propriété Intellectuelle**, publication de l'organitation Mondial de la propriété Intellectuel no.450(f) ,états-Unis d'amérique.
6-yu Chen and démurger Sylvie, **croissance de la productivité dan l'industrie manufacturière chinoise : Le rôle de l'investissement direct ètronger**, publication dans l'économie international, université d'ouvrage, 2002.

Les Rapport :

1-CNUCED, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2001 ,Vers de nouvelles relations interentreprises.**
2-CNUCED, **Rapport sur l'investissement dans le monde 2008, Les sociétés transnationales et leur rôle dans les infrastructures.**
3-F .warrant et G.Valenduc**, L`innovation technologie au service du développement durable**, Rapport de synthèse Février 2001 , Fondation Travail-Université asbl, Centre de recherche Travail & Technologies ,France ,2001.

Les Sites web :

1- BelmehdiAbd El Hafid, **Institut National Algérien de la Propriété Industrielle**, available at : **www.inapi.org** , last visit : 21/04/2012.
2- **millions d'utilisateurs de l'internet**, available at : **www.lemonde.fr/technologies/article/2011/01/26/aux,** last visit : 29/04/2012.

ثالثا:المراجع باللغة الإنجليزية :

Books:

1-Charles.Wanb and L.Hill, **International Busines Competing the Global Market place**, Irwin, Chicago, 2nd Edition,1997.

Dictionary:

2-**oxford learner's packet dectionary**, oxford university press, 4th édition, 2011.

Thèse :

1- Mohamed Saadi**, Essays on Foreign direct investment, Technology Transfer and Internatinal trade**, Thèse pour obtenir le grade de docteur, Spécialité : Sciences Economiques, L'université Paris Est, 2010.

Conference:

1-Buchandiran. G, **An Exploratory study of India Science and Technology** Publication Out, Loyla Institute of Technology, India, 2011. Available at **: www.webpages-uidaho.edu .**
2- International Conference on Technology and Business Management, March 28-30, 2011.
3- International Conference on launch of the Network of African technology Development and Transfer , Addis Ababa , Ethiopia, 22 June 2010.
4- International Conference on Intelligent Building and Management, University Technology MARA (UiTM), Malaysia, 2011.

Publication:

1-Davies Ken, **Inward FDI in China and it's policy context**, Valley Publications center for sustainable International Investment, 18 October 2010.
2-Doing business 2011, Publication of the World Bank and The International Fiance Corporation , USA, 2011.
3-Doing business 2012, Publication of the World Bank and The International Fiance Corporation, USA,2012.
4-DREIC, **World investment prospects, foreign direct investment and the challenge of political risk**, publication of Dominican Republic export and investment centre, Columbia, 2011.
5-Eric Aubert- Jean, **promoting innovation in devlopping countres : a comceptual framwork**, World Bank Institue publication, july 2004.
6-Guoping Long**, Does Foreign direct investment promote development?**, Publication of institute of international Economics, Washington, USA, 2005.
7-India's Experience with fdi: Role of a Game Changer, The Associated Chambers of commerce and Iindustry of India , New Delhi , January 2012.
8-Jane liu Bih et all **,Are FDI Firms Always More Productive ? the role of Technology Transfer Costs** ,Publication of Taiwan University , published by Academia Economic paper . 39:3, Taiwan, September 2011.
9-Mansfield Edwin,**Intellectual Property protection, Foreign Direct Investment and Technology Transfer**, International finance corporation (IFC) , Discussion paper Number 19, The world Bank, Washington, D.C, February 1994.
10-Rasiah Rajah and Chandran Govindaraju, **Inward FDI in Malaysia and its policy context**, issued by the Vale Columbia Center on Sustainable International Investment ,USA , April 25 2011.
11-UNCTAD, **foreign direct investment, the transfer and diffusion of Technology, and sustainable development**, publication of United nations conference on Trade and development, 08-december 2010.
12-UNCTAD, **Global Investment TRENDS Monitor**, N0.8,January 2012.
13-WIPO**, Investing The Future: an Introduction to the patents for small and medim_Sized Enterprises**, Publications NO.917(E) of the world Intellectual Property Organization, Geneva, 2006.

Report:

1- Report of cmmision on science and techology for sustainable development in the south ,Pakistan ,2003.
2- of Malaysia, Malaysia ,2011.
3-knowledge,networks and nations global scientific collaboration in the 21st centry,report 03/11,the royal society ,U.K,2011.
4-Malaysia Science and Technology Indicators, Report 2008, published by Ministry of Science, Technology and Innovation, (MOSTI), Malaysia, 2008.
5-Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA), **World Investment and Political Risk 2011.**
6-Springut Micah et all,**China's, program for science and technology Modernization**, Report prepared for the U.S-China Economic and security Review Commission ,CENTRA Technology Inc

,Virginia ,U.S.A,January 2011. 7- **Economic report 2010/2011** ,published by the ministry of finance , Malaysia, 2011.
8-UNCTAD ,**World Investment Report 2006, FDI From Developing andTransition Economies** .
9-UNCTAD, **world invest ment report 2011**, **non-equity modes of international production and development**
10-UNCTAD, **World investment Report 2009, Transnational Corporations, Agricultural Production and Development**.
11-UNDP, **Arab Human Developpement Report 2004,Towords freedom in the arab world** .
12-UNDP**, Human Developpement Report 2010,2th Anniversary Edition , TheReal Wealth of Nation : pathways to human development** .
13-UNESCO, **Information society policies**, Annual Report 2009.
14-WHO **, WHO guide lives on Transfer of Technology in pharmacential manufacturing** , WHO Technical Report Series No 961 , Annex .7 , 2011.
15-world Bank report**, global economic prospects 2008, technology diffussion in the developing world**, 2008.
16-World Bank, **Global Economic Prospect : navigating strong currents**, volume2, 2011.
17-world bank**, technology diffusion in the developing world**,findings from a world bank report,2008.

Journals:
1-Che Rose Ruduan et all, **the theoretical perfectives underlying Technology Transfer: A literature Analysis**, International journal of Bisiness and management, Vol 7, No 2, National Defence University of Malaysia, Published by Canadian Center of Science and Education, Malaysia, January 2012
2-Farooq Hussain Mohammed et all ,**Impact of Innovation , Technology and Economic Growth Entrepreneurship** , American International journal of contemporary research , Vol 1,No 1, Centre for promoting Ideas ,United Stat of America ,July 2011.
3-Idayu wati Osman Suzana et all, **Exploring the Technology Transfer Mechanisms by the Multinational Corporations**, Journal Asian Science end Education, Malaysia, March 2012.
4-Idayu Wati Osman Suzana et all, **The theoretical perspectives underlying Technology Transfer :Aliterature Review**, International journal of business and management, vol.7, N° .2, Malaysia, January 2012.
5-Markusen. J.r, **forgien direct investment as a catalyst industrial développement**, European economic review, Journal. Volume 43, Issue 2 , London, 15 february 1999.
6-Ray Barrel, Pain.N, **Foreign direct investment technological change and economic growth with Europe**, the economic journal, vol.107, N°.455, USA: Black well publishers, 1997.
7-Sazali Abdul Wahab et all, **Defining the Concepts of Technology and Technology Transfer: A Literature Analysis** , International journal of Business Research , Vol. 5, No. 1 , Published by Canadian Center of Science and Education , National Defence University of Malaysia , January 2012.
8-Zhuang Hong, **Foreign Direct Investment and Human capital Accumulation in china,** journal of Chinese economics and Finance, Issue.3, Euro journals publishing, India, 2011.

***Working paper*:**
1-Basant Rakesh and Sunil Mani , **Foreign R&D Centres in India: An Analysis of their Size, Structure and Implications** ,Working paper NO.01/06, Indian Institute of Management Ahmaed Ababd, INDIA , 2012.
2-Caplan Prixilla, **Patents and Standards**, Paper for the national information Standard Organization, Vol.14, NO .4, published by the National Information Standards Organization, Bethesda, Maryland, October 2003.
3-castellaci Fubio, **closing the technology tape, Norwegian institute of international affairs**, NUPI, working paper 777, 2010.
4-Elissa Bronstein and Epstein Gerald**, Bargaining Power and foreign direct Investment in china : can 1-3 billion consumers Tame the multinationals ?** , political economy research institute, working paper n°45, University of Massachusetts Amherst, 2002.

5-fant Monaj and Sangeta Mondal, **FDI, Technology Transfer and Spillover: A case study of India**, Discussion paper 10-04 in Economics, Center International Trade and development, India, November 2010.
6-hussion alasrag, **foreign direct investment development policies in the arabe countries**, MPRA Paper N0.2230, Posted 07, November, 2007.
7-J.Holmes Thomas et all , **Technology Capital Transfer** ,Working paper No..687, Federal Reserve Bank of Minneapolis ,November 2011.
8-Phadke Makarnad , Rajir Kumar **, Indian R&D- Industry and Academic Linkages** , Background paper , New Delhi , India , November 2011.
9-Salem Abobaker, **an investigation of foreign direct investment and technology Transfer Comparative Study of Libya and Egypt**, International review of business research paper,vol.7 ,NO.02 , University of Gloucestershire, march 2011.
10-UNCTAD, **Encouraging International Technology Transfer**, UNCTAD and ICTSD project an IPRs and Sustainable Development, Issue Paper N .07, May 2004
11-zhang Yimin et all, **the role of foreign direct investment in china's fost- 1978 economic development**, Lancaster university management scool, working paper No-002, united kingom, 2003.

The sits:

1-Amayeet Singh, **2011 Asia-Pcific RP Incentives**, Available at : **www.incentivespublications.com** .
2-CNNMONEY www.money.cnn.com/nugrazines/fortune/gobal500/2011/full list/
3-Deardorf's glassary of international economics , availble at: **www .personal .unich.edu /alamdear/glassy/t.html**
4-Education and Research 2007-2012, Development plan, Publications Ministry or education, United States of America, 05 decembre 2007, availble at : **Research + and + Development + 2012 + pdf.**
5-global 500 our annull runling of the world's largest corporations CNNM onea , available at : /**money.cnn.com/nugrazines/fortune/gobal500/2011/full list.**
6-Holspale. Eric j et all **, Foreign " direct"and"portofolio" investement in real estate: an electric paradigm**,p24, available at: **www.allbusiness.com/accounting/record_keeping/4078339-.html**
7-htt:// www.defference.net/language/ defference _between_invention _and_inovation /Hix221qg HISIFS
8-Intellectual property :source of innovation ,creativity , growth and progress,international chambre of commerce ,Paris , France 2005 ,available at : **www .icc wbo .org.**
9-Research and development Expenditure(% of GPD)in India ,available at : **www.tradingeconomics.com** .
10-Research and Development Expenditure, A concept paper, July 2011, Available at **: www.deloitte.com/in .**
11-UNCTAD ,**world investment report database**, available at : **www.unctad.org .**
12-World Bank , **High-Technology Export in Algeria** ,available at**: www.tradingeconomics.com** .
13-World Bank, **Public Expenditure on Education**, Available at: **www.worldbank.org** .
14-World bank, **Reasearch and development expenditure in algeria**,availbl at: **www.trading economics.com .**
15-www .pek_ail technology .com/apprapriate technolgy.html
www.investerwords.com/17791/technology –gap .html

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	عتبة الملكية لبعض الدول حسب صندوق النقد الدولي.	05
2-1	توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية لسنة 1913 .	08
3-1	الاستثمارات الأجنبية الصادرة خلال سنتي 1914، 1945.	10
4-1	الإستثمار الأجنبي الوارد و الصادر لعينة من دول و مناطق العالم(2000 – 2006).	*13*
5-1	نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(2000-2006)	*14*
6-1	ترتيب الـ 10 شركات متعددة الجنسيات الأولى في العالم لسنة2011.	*43*
1-2	الإنفاق على البحوث والتطوير ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في بعض دول العالم 2007.	*85*
1-3	نفقات البحث والتطوير من قبل فروع الشركات اليابانية والأمريكية خارج الدولة الأم للسنوات 1993، 1999، 2007.	*111*
2-3	تأثير قوة أو ضعف قوانين حقوق الملكية الفكرية على القرارات الإستثمارية للشركات الأمريكية في الخارج.	*115*
3-3	تأثير ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية على رفض الشركات الأمريكية القيام بإستثمارات مشتركة خلال سنة 1991 في عينة مختارة من الدول النامية.	*116*
4-3	تطور مؤشر التنمية البشرية في الصين(1975-2010).	*122*
5-3	عدد براءات الإختراع المعتمدة في الجمعية الصينية للملكية الفكرية(2002-2005).	*123*
6-3	التوزيع القطاعي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند(2000-2009).	*129*
7-3	تطور مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا(1975-2010).	*131*
8-3	عدد براءات الإختراع المسجلة في ماليزيا(1988- مارس 2010).	*132*
9-3	التطور الديناميكي لمكونات سلة الصادرات في البلدان الآسيوية (1980-1994).	*133*
10-3	تطور مؤشر التنمية البشرية في الهند(1975-2010).	*139*
11-3	تنافسية الإقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي لسنتي 2009-2011	*144*

12-3	تطور إستخدام تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في الجزائر.	*149*
13-3	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1975-2010.	*154*
14-3	الإنفاق على قطاع التعليم خلال الفترة(1990-2002)	*155*
15-3	تشريعات الملكية الفكرية في الجزائر	*159*

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، المتوسط للفترة (2005- 2007)و الفترة من 2008 إلى 2010.	16
2-1	التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر، (2002 – 2010) و الإسقاطات المتعلقة بالفترة (2011 – 2013).	17
3-1	محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.	22
4-1	دورة حياة المنتج الدولي.	34
1-2	نظرية النمو الجديدة في شكلها المبسط.	58
2-2	نسبة ما يعود للتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول (1960-1992).	59
3-2	مخطط توضيحي لتفاعل العلم والتقنية وصولا إلى التحول التكنولوجي.	65
4-2	الدعائم الأربعة المتفاعلة لإقتصاد المعرفة.	68
5-2	مسار نقل التكنولوجيا.	71
6-2	العوامل المؤثرة على توطين التكنولوجيا المنقولة.	78
7-2	نقل توطين وتوليد التكنولوجيا.	90
8-2	التقدم التكنولوجي في الدول النامية و الدول المتقدمة.	91
9-2	نموذج الفجوة التكنولوجية.	93
1-3	المدخلات والمخرجات بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية.	106
2-3	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين(1979-2000).	119
3-3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين (2000-2011).	120
4-3	تطور المنشورات العلمية في الصين (1996-2008) والتوقعات (2009- 2020).	123
5-3	تطور نسبة وحجم الإنفاق على البحث والتطوير في الصين(1995-2009).	125
6-3	تطور نسبة الصادرات من التكنولوجيا المتطورة في الصين (1992- 2008).	126
7-3	تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى ماليزيا (1958-2011).	128
8-3	تطور المتخرجات من المنشورات العلمية في ماليزيا ودول أخرى(1996-2008).	131
9-3	الإنفاق على البحث والتطوير في ماليزيا (1996-2006).	133
10-3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند(1991-2011) .	135
11-3	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الهند (2000-2010).	136
12-3	تطور المنشورات العلمية في الهند(1998-2009).	140

13-3	عدد براءات الاختراع المسجلة في الهند (2000-2010).	140
14-3	نمو مراكز البحث و التطوير و مواهب البحث و التطوير في الهند(2004-2010).	141
15-3	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر(1995-2010).	145
16-3	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر(2002-2011).	147
17-3	الشراكة تحسن الإنتاج (1959-2011).	152
18-3	الإنفاق على البحث و التطوير في الجزائر خلال الفترة(2001-2006)	157

الملحق رقم(01):موقف الجزائر وبعض الدول العربية من اتفاقية الملكية الفكرية الدولية.

قيم الاتفاقية / البلد	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
مصـــر	1975	1975		1978			1990	1951	1975			1952			1999	1952			1952			1982		
المغـرب	1971	1987			1983			1917			1999	1917	1966			1930			1917			1993		
تونـس	1975	1975						1984					1967	1985		1930			1992	1973		1983		
الجزائـر	1975	1998						1966				1972	1972						1972	1972		1974		

المصدر: يونس عرب، نظام الملكية الفكرية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6،5.

والأرقام من (1 إلى 24) وتمثل أسماء الاتفاقيات الدولية كالتالي:

1- اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

2- اتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية.

3- الاتفاقية الدولية لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية(اتفاقية روما).

4- اتفاقية حماية منتجي التسجيلات الصوتية عند النسخ غير المشروع(جنيف).

5- اتفاقية توزيع البرامج حاملة الإشارات عبر التوابع الصناعية (بروكسل).

6- اتفاقية التسجيل الدولي للمصنفات السمعية والبصرية (جنيف).

7- اتفاقية الدوائر المتكاملة(واشنطن).

8- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.

9- اتفاقية ستراسبورغ بشأن التصنيف الدولي لبراءات الاختراع..

10- اتفاقية بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض تقديم البراءات.

11- اتفاقية التعاون الدولي بشأن البراءات (اتحاد PCT).

12- اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية.

13- اتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للبضائع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات (اتحاد نيس).

14- اتفاقية فيينا المنشئ للتصنيف الدولي للعناصر المميزة للعلامات (اتحاد فيينا).

15- اتفاقية قانون العلامات (جنيف 1994).

16- اتفاق لاهاي بشأن الإبداع الدولي للنماذج الصناعية (اتحاد لاهاي).
17- اتفاق لوكا رنوالمنشئ للتصنيف الدولي للنماذج الصناعية (اتحاد لوكا رنو).
18- صياغة جنيف لاتفاق لاهاي المتعلق بالتسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية.
19- اتفاق مدريد لتجريم البيانات الخاطئة من منشأ البضائع.
20- اتفاقية لشبونة لحماية الأصناف الجديدة للنباتات.
21- الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف الجديدة للنباتات.
22- اتفاقية نيروبي بشأن حماية الشعار الأولمبي.
23- اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية في حق المؤلف 1996.
24- اتفاقية المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الأداء والتسجيلات الصوتية (الفونجرامات 1996).

الملحق رقم02 إحصائيات طلبات براءات الإختراع المسجلة في الجزائر و بعض الدول العربية.

السنوات	الجزائر			المغرب			مصر			تونس		
	اجمالي	اجنبي	وطني	اجمالي	اجنبي	وطني	اجمالي	اجنبي	وطني	اجمالي	اجنبي	وطني
1975	579	578	1	335	316	19	775	714	61	244	207	37
1976	439	438	1	385	366	19	805	757	48	*	*	*
1977	422	422	0	383	365	18	728	670	58	249	232	17
1978	455	455	0	377	354	23	752	675	77	215	210	5
1979	419	419	0	391	362	29	784	723	61	261	235	26
1980	349	349	0	344	315	29	807	731	76	241	214	27
1981	340	340	0	335	299	36	797	738	59	211	183	28
1982	327	320	7	331	284	47	766	713	53	*	*	*
1983	295	295	0	316	300	16	815	727	88	216	197	19
1984	345	341	4	322	294	28	832	704	128	213	202	11
1985	278	276	2	290	255	35	839	671	168	216	202	14
1986	258	252	6	254	225	29	809	667	142	167	138	29
1987	234	227	7	306	234	72	766	596	170	146	121	25
1988	206	201	5	321	238	83	664	474	190	137	116	21
1989	204	200	4	264	204	60	648	462	186	144	120	24
1990	235	229	6	329	268	61	789	511	278	160	133	27
1991	176	170	6	356	301	55	787	479	308	130	103	27
1992	174	164	10	378	321	57	818	517	301	120	98	22
1993	146	138	8	298	256	42	831	503	328	143	99	44
1994	145	118	27	360	253	107	836	528	308	144	103	41
1995	162	134	28	381	292	89	1 101	693	408	146	115	31
1996	200	150	50	327	237	90	1 210	706	504	174	128	46
1997	241	207	34	467	350	117	*	*	*	215	174	41
1998	309	267	42	498	401	97	1 633	1 139	494	238	200	38
1999	284	248	36	464	371	93	1 682	1 146	536	257	190	67
2000	159	127	32	249	145	104	1 615	1 081	534	257	210	47
2001	145	94	51	333	217	116	1 387	923	464	178	156	22
2002	334	291	43	528	398	130	1 415	788	627	103	58	45
2003	326	296	30	483	363	120	*	*	*	155	120	35
الإجمالي	***8 186***	***7 746***	***440***	***10 405***	***8 584***	***1 821***	***25 691***	***19 036***	***6 655***	***5080***	***4264***	***816***
المتوسط	***282***	***267***	***15***	***359***	***296***	***63***	***952***	***705***	***246***	***188***	***158***	***30***
%	***100***	***94,62***	***5,38***	***100***	***82,5***	***17,5***	***100***	***74,10***	***25,9***	***100***	***83,94***	***16,06***

المصدر:محمد الطيب دويس،**براءات الإختراع مؤشر لقياس تنافسية إقتصاديات الجزائر و الدول العربية**،مجلة الباحث،العدد2006،04،ص153.

قـائمة المختصرات

أج م : الإستثمار الأجنبي المباشر

BP :British Petroleum..

CNUED : Conférence des Nations Unies sur l'Environnement et le Développement.

FDI : foreign direct investment.

ITT : Information and telecommunications technology.

IMF: international monetary fund.

TT : Technology transfer .

WB: World Bank

R&D: Research and Development.

UNCTAD: United Nations Conference On Technology And development .

HD: Human Development .

GDP: Gross Domestic Product .

MNCS: Multunationals .

OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economique.

IDE: Investissement Direct Etranger .

WTO: World Trade Organisations .

الملخص:

يتجه العالم أكثر مما مضى نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، وتشكل التكنولوجيا أحد عناصر المعرفة الأكثر التصاقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشهد العالم حالياً تغيرات جذرية في سوق التكنولوجيا، مثل تعاظم أهمية المدخلات التكنولوجية في عمليات الإنتاج والخدمات، ومثل التوجه نحو تركيز توليد التكنولوجيا لدى القليل من الدول والشركات عن طريق الاندماج وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وقد سعت الدول النامية للحصول على هذه التكنولوجيا لردم الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، من خلال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لأنها رأت فيه الحل السحري لنقل التكنولوجيا ، إلا أن التجارب أثبتت أنه غير كاف وحده لنقل التكنولوجيا فلا بد من توفر نظام وطني للابتكار والإبداع يرتكز على تكوين وتعليم وتدريب الأطر العلمية والتكنولوجية والبحث والتطوير.

الجزائر اليوم وعلى غرار العديد من الدول النامية مطالبة بصياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا تحدد فيها أهدافاً واضحة وأولويات مدروسة، والأهم من ذلك وضع إستراتيجية وآليات لتنفيذ هذه السياسة.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر ،الفجوة التقنية، التكنولوجيا، نقل التكنولوجيا، القدرة الاستيعابية، الدول النامية.

Abstract :

The trend in world economy is towards Knowledge-Based Economy .Knowledg is becoming more and more a major factor in the economy of the 21st century. Technology is the type of knowledge most related to economic and social development. Technology market has been undergoing several changes during the last two decades. Technology is perceived as an intangible assets and is traded internationally either in embodied or disembodied form. Technology generation is concentrated in few developed countries and is protected more and more by Intellectual Property Rights.

Developing countries wanted to close the technology gap by attracting FDI because they saw it as a magical solution to transfer technology , but experiences showed that they were wrong and that needs a national system of invention and innovation based on training and teaching technological task force and research and development.

Algeria today as other developing countries needs to formulate science and technology policies and strategies to be able to catch-up progress technology.

Key words: FDI, technology gap, technology, transfer of technology, absorptive capacity, developing countries.